

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الشاهد النحوي: الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج

إعداد الطالب

محمد أحمد عبد ا المسيعدين

إشراف

الدكتور محمد أمين الروابدة

رسالة مقدمـــة إلى عمادة الدراسات العليــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصـول علـى درجـــــة
الماجستير في اللغة العربية قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2009

الإهداء

إلى والدي الكريمين براً ووفاءً...

إلى زوجتي الوفية وأبنائي: عثمان وعمران وعبد ا وسـاجدة وقانتـة جـزاء صبرهم...

إلى إخوتي الأعزاء...

إلى شهداء الأمة...

محمد أحمد عبد ا المسيعدين

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والعرفان ـ وأنا أضع هذا البحـث ـ إلـى أسـتاذي الدكتور محمد أمين الروابدة لما أبداه من رعاية واهتمام ينمان عن سعة اطـلاع ورصانة في المنهج، وكذلك أشكر أعضاء هيئة المناقشة: الأستاذ الـدكتور عبـد الحميد الأقطش، والدكتور جزاء المصاروة، والدكتور عادل بقاعين؛ لما سيقدمونه من نصح وإرشاد.

ويطيب لي أن أعترف بالفضل الكبير الذي لقيته من الداعية المربي الدكتور أحمد عطية السعودي، إذ لم يبخل علي بجهده وتوجيهه.

ويستوجب الثناء الجميل والتقدير الكبير ما حظيت به من عون ومساعدة من الأخوة الزملاء: عاطف طالب الرفوع، وعامر عدنان عيال سلمان، وعلي سليمان العودات، وفواز أحمد المسيعدين.

محمد أحمد عبد ا المسيعدين

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: شواهد الإعراب والبناء والمرفوعات

الفصل الثالث: شواهد المنصوبات

قائمة الجداول

الملخص

الشاهد النحوي الشاذ والضرورة
في كتاب الأصول لابن السراج

محمد أحمد عبد ا   المسيعدين

جامعة مؤتة 2009م

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الشاهد النحوي الموسوم بالضرورة أو الشذوذ في كتاب الأصول لابن السراج، بهدف الكشف عن الشواهد، وإظهار تخريجها، وتبيان موقعها من حيث الضرورة أو الشذوذ، كما تهدف إلى توضيح مفهوم الضرورة والشذوذ في النحو العربي عند علماء اللغة، ووجوه التداخل والاختلافات الجوهرية بينهما، ومعرفة أوجه الضرائر عند ابن السراج.

وتعتمد الدراسة المنهج الوصفي في رصد الشاهد النحوي عند ابن السراج.

وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة فصول الأول منها: تضمن منهج ابن السراج في تناول الشاهد النحوي في كتاب الأصول، والفصل الثاني تناول الضرورة الشعرية والشذوذ في باب المرفوعات، والفصل الثالث: تناول الضرورة الشعرية والشذوذ في باب المنصوبات، والفصل الرابع: تناول الضرورة الشعرية والشذوذ في باب المجرورات، والخامس تناول الضرورة الشعرية والشذوذ في مسائل وأساليب نحوية متفرقة، ثم أعقبت ذلك بذكر النتائج التي خلصت إليها، ثم ثبت المصادر والمراجع.

Abstract

Syntactical Evidence Between Anomaly and Exigency in Ibn Al-Seraj's Book "Al-Osool"

Mohammad Ahmed Abdullah Al-Mseideyeen

Mu'tah University, 2009

This study aims at identifying the Syntactical evidence marked by anomaly or exigency in Ibn Al-Seraj's book "Al-Osool". It also aims at identifying and explaining these pieces of evidence. In addition, it aims at explaining the concept of anomaly and exigency as used by Arab linguists and scholars. It also explains the different aspects and overlap between "anomaly" and "exigency". Finally, the study aims at identifying the various forms of exigency as identified by Ibn Al-Seraj.

This study undertakes the descriptive method in examining and explaining the syntactical evidence as used by Ibn Al-Seraj.

Te study consists of five chapters. The first presents the method of Ibn Al-Seraj in his treatment of the syntactical evidence in his book "Al-Osool". The second chapter discusses poetic license in nominative case. The third chapter discusses poetic license in accusative (noun) case. The fourth chapter examines poetic license and anomaly in genitive case. The fifth chapter discusses poetic license and anomaly in various syntactical topics. Finally. The study confirms and sums up interim results. (followed by references of the thesis).

التمهيد

يتناول التمهيد قضايا تتعلق بالشاهد النحوي والضرورة الشعرية، والشذوذ النحوي. الشاهد في الاصطلاح النحوي: ما يدل على قاعدةً نحويةً كآية من القرآن الكريم، أو قولٍ من أقوال العربِ الموثوقِ بعربيتهم، فيراد به إثبات صحةِ قاعـدةٍ نحويةٍ، أو استعمالُ كلمةٍ أو تركيبٍ، بدليلٍ نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة،[1]، وحول الشاهد الشعري ثار الخلاف وتأججت ناره بين النحاة، على أن الشاهد النحوي قد يكون شاهدا على الاستقامة النحوية التي لها اطراد فـي كـلام العرب، وليس هذا النمط من اعتناء هذه الدراسة، وإنما الاعتناء منـصب علـى شاهد العدول النحوي الذي لا تطرد فيه الأمثلة في كلام العرب، وإنما يلحظ فـي استعمالات مخصوصة، وفي الماثل بين أيدي من شواهد ابن السراج التي بلغـت مائة وخمسة وستين شاهدا موزعة على الأبواب النحوية المختلفة والتي سـتظهر في صفحات الرسالة.

أما الضرورة فتناولها النحاة قديما، واختلفوا في تحديد مفهومهـا، و دارت حول الضرورة آراء وتفسيرات ودراسات شتى ولم تتوقف هذه الدراسة منذ بداية الدرس النحوي حتى يومنا هذا، وقد ازدحمت كتـب النحـو القديمـة والحديثـة بالشواهد الموسومة بالضرورة وفتحت الضرورة الباب أمام النحاة للمسارعة إلى الانحراف أحيانا بالشاهد إلى تخريجات تعينهم على تصويب موضـع الـضرورة بطرق مختلفة، فهي استعمال فردي لا جماعي تمثل خصوصية لغوية فنيـة، ولا تقوى على إحداث تغير في اللغة المشتركة النمطية.

والضرورة في الاصطلاح: ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان عنه مندوحة أم لا، أو ما وقع في النثر للتناسـب، أو السجع على خلاف ذلك[2]. إذن هي مجموعة من المخالفـات لقواعـد معياريـة

---

1. الأفغاني: سعيد، من أصول النحو،195، ط2، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ص6.
2. انظر: الألوسي: محمد شكري، الضرائر، 1998م، شرح: محمد بهجـت الأثـري، دار الأفاق العربية، ص:6، البغدادي عبد القادر عمر(ت:1093هـ ـ)، خزانـة الأدب، دار صادر، بيروت،1: 14, 3: 535.

وضعها النحاة وارتكبها الشعراء -كما يرى النحاة-، وخرجوا بها عن الأصل امتثالا لمتطلبات الشعر من وزن، وقافية، وموسيقى.

والضرورة في الاصطلاح يتسع مفهومها أحيانا ويضيق أحيانا من مبحث لغوي إلى آخر، ومن عالم إلى آخر، بل من فترة زمنية إلى أخرى، على أن الأفهام تتلاقى جميعا حول المفهوم الكلي للضرورة، والمقارب لمعناها اللغوي من كونها تعني احتياجا يحتاجه الشاعر في صنعته الشعرية، ويمكن أن نلحظ تدرجا في مفهوم الضرورة وفقا للمراحل بأدناه.

فالضرورة احتياج لإقامة الوزن والقافية، وهذا المفهوم يعد أقدم مفهوم للضرورة، وهو الذي ظل سائدا في مرحلة الشفاهية اللغوية، من مرحلة الجاهلية إلى مرحلة ما قبل التقعيد، يمثله النظر إلى قضايا الإقواء والإسناد، والزحاف، وغيرها مما كان يقال في حق الشعراء، وهذه النظرة يمكن إفادتها من ملاحظات علماء النقد أو النحو أو البلاغة.

ثم اتسع مفهوم الضرورة الشعرية ولم يقتصر على الفكرة الأولى من أنه ما احتاج إليه الشاعر من أجل استقامة الوزن أو القافية، بل أصبح فنية أسلوبية شعرية، وهذا الفهم أخذ يتسع منذ بداية الانتقال من مرحلة الشفاهة اللغوية إلى الكتابة اللغوية أي من عصر التدوين في القرن الثاني الهجري وبداية مرحلة التقعيد، وظهور المؤلفات النحوية،وهو فهم نص عليه كبار النحاة أمثال سيبويه والمبرد، وهو الفهم الذي صار عرفا عند ابن السراج، ومن بعده، وهو فهم أخذ يتسع أكثر فأكثر عند المحدثين بعامة وخاصة علماء النقد والشعر الحديث، فالضرورة غدت تأخذ مصطلحات مثل العدول النحوي، والانزياح، والخرق وغيرها من مصطلحات تفيد خصوصية في لغة الشعر تمتاز بها عن لغة النثر.

والضرورة تعني الشذوذ، فمن رحم الضرورة تولد مصطلح الشذوذ الذي أخذ مفهومه مسارا مغايرا عن مسار التطور في مفهوم الضرورة، إذ أخذ يضيق لا يتسع، فأول أمره أنه مرادف دلالي للضرورة، فالقول بالضرورة والشذوذ سيان، فكلاهما يعني الخروج عن المألوف، أو الخروج عن القاعدة النحوية، لذا يكثر ورودهما معا، وأغلب الظن أن هذا الفهم هو الذي عليه الفهم النحوي للشاهد النحوي في مرحلته الأولى من مراحل تفسير اللغة الشعرية المخالفة للمعتاد من

أمر اللغة النثرية، ثم إن مفهوم الشذوذ انحصر أكثر ليعني الضرورة التي كسرت القاعدة التي عليها الكلام المستقيم في لغة النثر أولا، ولغة الشعر ثانيا، فالـشذوذ يعني مخالفة اللغة المستقيمة نحويا، وعليه فكل شذوذ ضرورة، وليس كل ضرورة شذوذا، فالشذوذ صار لمعيب الكلام من الشعر والنثر، ويعد خطأ من الأخطـاء لا يتساهل في مقامه.

الفصل الأول

منهج ابن السراج في الأصول

1.1 ابن السراج: حياته.

هو أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، المعروف بابن السراج[1] أحد أئمة النحو، والمجمع على فضله، وجلالة قدره، كما شهد على ذلك أهل اللغة والنحو في زمانه، (المتوفى 316هـ)، نشأ في بغداد، آلت إليه كرسي النحو بعد موت المبرد، من أشهر تلاميذه الزجاجي(ت:337هـ)، وأبو سعيد السيرافي(ت:368هـ)، وأبو علي الفارسي(ت:377هـ)، ويعد كتابه الأصول في النحو من أمات الكتب القليلة التي كانت لها منزلة نفيسة في نفوس أهل اللغة والنحو.

2.1 منهج ابن السراج في تناول الشاهد النحوي:

تناول ابن السراج في كتاب الأصول أبواب النحو، فبدأ بالمرفوعات ثم المنصوبات والمجرورات، وذكر أبوابا أخرى مثل التقديم والتأخير، ومسائل التصريف، وقد صرح بذلك إذ يقول: " وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها، فنبدأ بالمرفوعات ثم نردفها المنصوبات ثم المخفوضات، فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها، وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها".[2]

كما يتناول هذا الفصل الوسائل النقلية والعقلية، ووسائل التعليل التي كان يتبعها ابن السراج في تخريجه للشواهد النحوية، وهي قضايا تعالج عادة تحت مفهوم الأدلة النحوية، (أصول النحو)، السماع، القياس، والإجماع، والعلة.

---

1 انظر: أبو الطيب اللغوي مراتب النحويين تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، 1974م؛ القاهرة، ص: 125.أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،1973م، المعارف، ص:112.

2 ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، 1996م، ط3، مؤسسة الرسالة 1: 57.

كما يتناول هذا الفصل موقف ابن السراج من الآراء النحوية البصرية منها والكوفية وقد أجاز قضايا نحوية اعتمادا على الشواهد الشعرية، كما اعتمد السماع، ورفض ما يجيزه القياس ما لم يكن للسمع دليل عليه، ولكنه لا ينكر أن هناك أشياء لا يعتمد فيها إلا على السماع. يقول: فما صح في القياس فأجزه وما لم يصح فلا تجزه، ويرفض ما يراه شاذا في القياس، فلا يقيس على الشاذ، قال: وإن جاء شيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه بل نقوله فيما قالوه فقط. وخُتِم هذا الفصل برأي ابن السراج في الضرورة الشعرية، والشذوذ النحوي.

3.1 المادة اللغوية في كتاب الأصول:

تتضمن المادة اللغوية في كتاب الأصول عند ابن السراج جميع ما أورده من الشواهد التي يستدل بها على صحة قاعدة نحوية لها اطراد في لغة العرب، أو شواهد العدول النحوي التي لا تطرد فيها الأمثلة في كلام العرب، ويمكن تصنيف المادة اللغوية التي استشهد بها ابن السراج إلى أربعة أصناف:

الأول: القرآن الكريم

الثاني: الحديث النبوي الشريف.

الثالث: الشعر العربي.

الرابع: الأمثال العربية.

1.3.1 الاستشهاد بالقرآن الكريم:

اهتم ابن السراج بالاستشهاد بالقران الكريم لاستنباط القواعد النحوية منه، فهو النص الوحيد الموثوق بصحته، فلم يدخله التحريف، أو الوضع أو التزوير، وهذا ما أجمع عليه أهل العلم. لهذا نجد أن ابن السراج أكثر بالاستشهاد بالآيات القرآنية، إذ بلغ عدد الآيات القرآنية التي استشهد بها في كتاب الأصول 313 آية، وكان جري النقاش فيها مركوزا أساسا على إثبات صحة القواعد النحوية، وكان يميل إلى تفسير بعض الآيات القرآنية، وبيان دلالة بعض الكلمات، أو إعراب بعضها، كما كان يذكر بعض آراء النحاة في الآيات التي يستدل بها خاصة آراء الخليل، وسيبويه، والمازني، والمبرد، ويناقشهم فيها، فلم يكن مجرد ناقل، بل

محاورا، ثم أن ابن السراج كثيرا ما يذكر قراءات قرآنيه منسوبة إلى أصـحابها ويحتج بها.[1] و يذكر بعض القراءات القرآنية وإن لم ينسبها إلى أصحابها، فكان يقول:"وقُرئ ، أو قرأ بعض القراء.[2]

2.3.1 الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

لم يكثر ابن السراج من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وهذا راجع إلى موقف النحاة من جواز الاحتجاج به، ومع ذلك فقد استشهد به على بعض المسائل النحوية، والذي يلفت الانتباه أنه لم يصرح بالحديث إلا مرة واحدة.[3] أما موضع التصريح به فكان مع استعمال (لا) مع الماضي، إذ أجاز استعمال (لا) النافية مع الفعل الماضي استنادا إلى قول الرسول صلى ا عليه وسلم:"أرأيت من لا أكـل ولا شرب ولا صاح فاستهل" أي: من لم يأكل ولم يشرب يعني الجنين.[4] أما التي لم يصرح بها فقد وردت أربع مرات فقط.[5]

3.3.1 الاستشهاد بالشعر:

بلغ عدد الشواهد الشعرية التي استشهد بها في كتاب الأصول أكثر من 450 شاهدا، منها ما يقارب مئة وعشرين شاهدا على المخالفة للغة المستقيمة، أي مـا كان ضرورة أو شذوذا. وكانت طريقة ابن السراج في الاستشهاد بالـشعر علـى النحو الآتي: يذكر بعض الألفاظ الغامضة، ويبين معانيها، كمـا يـشرح بعـض الشواهد الشعرية، وقد وردت بعض هذه الشواهد في كتاب الأصول على روايات مختلفة، ولا ننسى أن ابن السراج كان يشير إلى مثل ذلك، فكان يقول: ونُقِل عـن بعض العلماء أنهم كانوا ينشدون هذا الشاهد أو ذاك برواية أخرى، أو أن للـشاهد

---

1. ابن السراج الأصول 1: 274.
2. المصدر نفسه2: 73.
3. المصدر نفسه1: 401.
4. المصدر نفسه1: 401.
5. المصدر نفسه1: 131. 145.

أكثر من رواية.[1] ثم أن ابن السراج لم يكن ناقلا للشواهد فحسب، بل كان يعطي حكما خاصا به، ويبين موقفه من الشاهد أو يرجح رأي عالم على آخر، ويخـالف ابن السراج في كثير من الشواهد آراء بعض النحاة مثل سيبويه والمبرد، وكـان يرفض بعضها؛ لأنها خارجة عن القاعدة المألوفة.[2] وهذا دليل على استقلالية ابن السراج فلم يكن تابعا لغيره مبديا آراءهم فقط، أما ما جاء من الشعر شاذا مخالفـا في القياس فلا يستشهد به ويرفضه.[3] وقد نقل كثيرا من آراء النحاة في بعـض الشواهد وخاصة (سيبويه182هـ)، و(المبرد 285هـ ـ)، و(المـازني247هـ ـ) و(الجرمي225هـ)، و(الكسائي189هـ)، و(الأخفش215هـ).

ومن منهج ابن السراج أنه يستشهد على المسألة الواحدة بأكثر من شـاهد، وهذا ما فصلناه وبيناه في فصول الدراسة اللاحقة، وقد أجاز ابن السراج بعـض المسائل النحوية اعتمادا على شواهد شعرية، ومن ذلك كلامه عن ضمير الشأن أو القصة مع (كان) يقول"فان أضمرت في (كان) الأمر أو الحديث أو القـصة ومـا أشبه ذلك، وهو الذي يقال له المجهول، كان ذلك المضمر اسم (كان) وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى ذلك يجوز:كان زيد الحمى تأخذ وعلى هذا أنشدوا:

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كُل النوى يلْقى المساكين

كأنه قال: وليس الخبر يلقى المساكين كل النوى، ولكن هذا المضمر لا يظهر.[4]

وقد أجاز اتصال خبر كان بها، وهو ضميره، يقول:"واعلم أن خبر كان إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلا أو متصلا والأصل أن يكون منفـصلا إذ كـان أصله أنه خبر مبتدأ تقول: كنت إياه، وكان إياي، هذا الوجه؛ لأن خبرهـا خبـر ابتداء وحقه الانفصال."[5]

---

1. ابن السراج: الأصول1: 278.
2. المصدر نفسه: 175-354.
3. المصدر نفسه1: 105.
4 المصدر نفسه1: 86.
5 المصدر نفسه1: 91.

كما يجيز تقديم التمييز على عامله [1] مستندا لقول الشاعر:

أتَهجر سلمى للفِراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

وشواهد ابن السراج الشعرية أخذها عن الثقات من النحـاة مثـل سـيبويه (ت:180هـ)، وأبي زيد (ت:215هـ) وأبي عمر الجرمي(ت:225هـ) وأبـي عثمان المازني(ت:247هـ)، وغيرهم فكان يقول:وأنشد سيبويه أو أنشد أبو زيد، أو المبرد أو الجرمي. أما موقف ابن السراج من نسبة الشواهد إلى قائليهـا فقـد استشهد ببعض الشواهد مجهولة القائل، أو متعددة النسبة، وهذه طريقة من سـبقه مثل سيبويه والمبرد.

4.1 الأمثال في شواهد ابن السراج:

للأمثال وجودها في كتاب الأصول، ولكنه وجود قليل،وهي تورد أحيانا في مقام الاستشهاد بها، وأحيانا في مقام الاحتجاج عليها، وعن ابن السراج أن جميع الأمثال إنما تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت.[2] وبعض هذه الأمثال صـرح ابن السراج كونها أمثالا، وبعضها لم يصرح بها، ومن الأمثال التي صـرح بهـا كونها أمثالا:"اطرق كرا إن النعامةَ في القُرى".[3]ومنها: "لم يحرم من فُصِد له".[4] أي فصد له بعير، ومنها: "لو ذات سوار لطمتني" [5] وثمة أمثال ذكرها ولم ينص على كونها أمثالا ومنها: "عسى الغويرا أبؤسا"[6]، "في بيته يؤتى الحكم"[7].

---

1 ابن السراج: الأصول 1: 224.

2 ابن السراج: الأصول 1: 115.

3 المصدر نفسه3: 30.

4 المصدر نفسه3: 158.

5 ابن السراج: الأصول 1: 269.

6. المصدر نفسه2: 207.

7. المصدر نفسه2: 239.

5.1 الأصول النحوية في كتاب الأصول:

أصول النحو: دلائله الإجمالية وقيل معرفتها[1] فهو علم يبحث فـي أدلـة النحو، وأدلة النحو أربعة: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، وكل من القياس والإجماع لا بد من أن يستندان على السماع.

1.5.1 السماع عند ابن السراج:

معروف أن السماع أحد ركنين أساسين قام عليهما الـدرس النحـوي عنـد العرب، وهما السماع والقياس، ويعد السماع الوسيلة الأساسية إلى فهم خـصائص اللغة وكشف أسرارها، وقد بدىء به قبل القياس، واعتمد عليه النحاة فـي جمـع المادة اللغوية، ثم تحليلها.

يعد ابن السراج السماع أصلا من الأصول النحوية التي يعتمد عليهـا فـي التقعيد النحوي، وهو مقدم عنده على القياس، والدليل على ذلك أنه يـرفض مـا يجيزه القياس ما لم يكن للسماع دليل عليه، فمثلا سيبويه يقيس دخول الكاف على الضمير تشبيها لها بلفظ (مثل) كقول الشاعر:

فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن إلاّ حاظلا

يقول ابن السراج: فهذا قاله سيبويه قياسا، وهو غير معروف في الكلام.[2] ويقول: واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه، وتعدي الفعل، إنما هذا يجوز فيما استعملوه وأُخِذ سماعا عنهم،[3] ومن ذلك قـول الفرزدق:

مِنّا الذي اخْتِير الرجالَ سماحةً وجوداً إذا هب الرياح الزعازع

---

1. الشاوي: يحيى بن محمد (1096هـ) إرتقاء السيادة في أصول علم النحو، تحقيـق عبـد الرزاق السعدي دار الأنبار، 1990م ص: 35.
2. المصدر نفسه 2: 123.
3. المصدر نفسه 1: 180.

ويقول: ومنه لبيك وسعديك، وحنانيك، وهذا مثنى، وجميع ذا البـاب إنمـا يعرف بالسماع ولا يقاس عليه.[1] ومن منهجه في السماع أنه لا يأخذ إلا ممن يثق به من العلماء أمثال سيبويه، وشيخه المبرد، والمازني وتلميذه أبي علي الفارسي، والأخفش الأوسط، والكسائي وغيرهم ممن يثق بهم.

فمثلا يقول: وذكر سيبويه أنه حدثه به من لا يتهم أنه سمع العرب تقول: "ضـعه رويدا".[2] وقال: قال سيبويه: وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سـمع أعرابيـا يقول: "إذا بلغ الستين فإياه وإياها الشواب"[3] والشواب: جمع شابة، ويقول: وزعم الأصمعي أنه سمع من العرب من يقول: لا أفعل ذاك ولا كـودا، فجعلهـا مـن الواو.[4]

ومن منهج ابن السراج في السماع أنه يستشهد بما لا ينقلـه عـن شـخص معلوم فيقول: زعموا، أو حكِي، قال: وزعموا أنه سمع من العـرب، وهـو فـي أشعارهم أنا الذي قمتُ، وأنت الذي قمتَ.[5]

2.5.1 القياس عند ابن السراج:

عرف السيوطي القياس بأنه حمل غير منقول على منقول في معنـاه.[6] إذن هو مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ رغبة في التوسع، ولا بد لكل قيـاس من أربعة أركان هي: الأصل والفرع، والعلة والحكم.

يعتمد ابن السراج كغيره من النحويين على القياس، فهو يقول: "وجميع مـا ذكرت من المسائل فينبغي أن تعرضه على الأصول التي قدمتها فما صـح فـي

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 252.
2. المصدر نفسه1: 143.
3. المصدر نفسه 2: 251.
4. المصدر نفسه3: 345.
5. المصدر نفسه2: 312.
6. السيوطي: الاقتراح ص: 94.

القياس، فأجزه، وما لا يصح فلا تجزه."[1] وكان يرفض ما يراه شاذا في القياس إذ يقول:"واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطـرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد فـي نظـائره، وهـذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثـر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهـذه الأصـول فاعلم: أنه شاذ، فإن سمِع ممن تُرضى عربيته، فلا بد من أن يكون قد حاول بـه مذهبا ونحا نحوا".[2]

وكان يرفض القياس ما لم يكن مسموعا من العرب، ومـن ذلـك رفـضه العطف على عاملين؛ لأنه خطأ في القياس، وغير مسموع عن العرب، يقول: ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك، ولو كان الـذي أجـاز العطف على عاملين أي: شاهد بلفظ غير مكرر، نحو: "إن في الدار زيدا والمسجد عمرا"، وعمرو غير زيدٍ لكان ذلك له شاهدا على أنه إن حكى مثله حـاكٍ، ولـم يوجد في كلام العرب شائعا فلا ينبغي أن تقبله، وتحمل كتـاب ا عـز وجـل عليه.[3] ويرى ابن السراج أن هناك أشياء لا يقاس عليها، يقول: وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف، ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل، فقالوا: أنيخت الناقـة، ومـا كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعا وليس بباب يقاس عليه.[4] ومما ذكره ابن السراج مخالفا للقياس، قوله: "واعلم أنه قد جاء في العطف أشياء مخالفة للقياس، فمن ذلك قولك: "مررت برجل قائمٍ أبواه لا قاعدين" فقولك: " لا قاعدين" معطوف على "قائم"، وليس في قولك "قاعدين" شيء يرجع إلى رجـل، فجـاز هـذا فـي المعطوف على غير قياس.[5]

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 378.
2. المصدر نفسه 1: 56.
3 ابن السراج: الأصول 2: 75.
4. ابن السراج: الأصول 1: 81.
5. المصدر نفسه 2: 307.

3.5.1 العلة عند ابن السراج:

فرض القواعد المعيارية التي وضعها النحاة يستلزم أن يوجد إلى جانبها ما يحميها ويثبتها، وهو التعليل والعلل. فأصبح التعليل جزءا لا يتجزأ مـن أركـان صناعة النحو، وقد مر التعليل النحوي بمراحل متعددة، الأولى: تـسمى مرحلـة النشأة، ويمكن تحديدها من زمن عبد ا بن أبي إسحاق الحضرمي إلى الخليل بن أحمد، والثانية: تبدأ من الخليل وتنتهي بالزجاج، والثالثة: تبدأ بابن السراج، وفـي هذه المرحلة حدث تغير كبير في منهج التعليـل، ومـن ثـم علاقتـه بالقواعـد النحوية.[1]

وقد اعتنى ابن السراج في العلة النحوية حتى إنه يرى الغرض من كتـاب الأصول ذكر العلة، إذ يقول: وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز.[2] ويفـرق ابن السراج العلة إلى نوعين من العلل، إذ يقول: واعـتلالات النحـويين علـى ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كـل فاعـل مرفـوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِم صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا.[3]

وقد علل ابن السراج استخدامه لبعض المصطلحات النحوية، وهذا يظهر في باب النكرة المعرفة والمنصوبات، والتصريف، والعطف وغيرها، فيقول في باب النكرة والمعرفة: كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به أحدا بعينه إذا ذكر.[4] ويقول في باب المفعول به: "واعلـم: أن هذا إنما قيل له مفعول به، لأنه لما قال القائل: ضرب وقتل، قيل له: هذا الفعـل بمن وقع؟ فقال: بزيد أو بعمرو، فهذا إنما يكون في المتعدي نحو ما ذكرنـا، ولا

---

1. انظر: أبي المكارم، علي: أصول التفكير النحوي ص: 162- 182.
2. ابن السراج: الأصول 1: 36.
3. ابن السراج: الأصول 1: 35.
4. المصدر نفسه 1: 148.

يكون فيما لا يتعدى، نحو: (قام، وقعد)، فمتى وجدت فعلا حقه أن يكون غير متعد بالصفة التي ذكرت لك ووجدت العرب عدته، فاعلم، أن ذلك اتساع في اللغة.[1]

وفي باب عطف البيان: "واعلم أن عطف البيـان كالنعـت والتأكيـد فـي إعرابهما وتقديرهما، وهو مبين لما تجريه عليه كما يبينان، وإنما سـمي عطـف بيان ولم يقل إنه نعت لأنه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا هو ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتا وسموه عطف بيـان؛ لأنـه للبيان جيء به، وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثـل اسـمه، نحو: رأيت زيدا أبا عمرو ولقيت أخاك بكرا.[2]

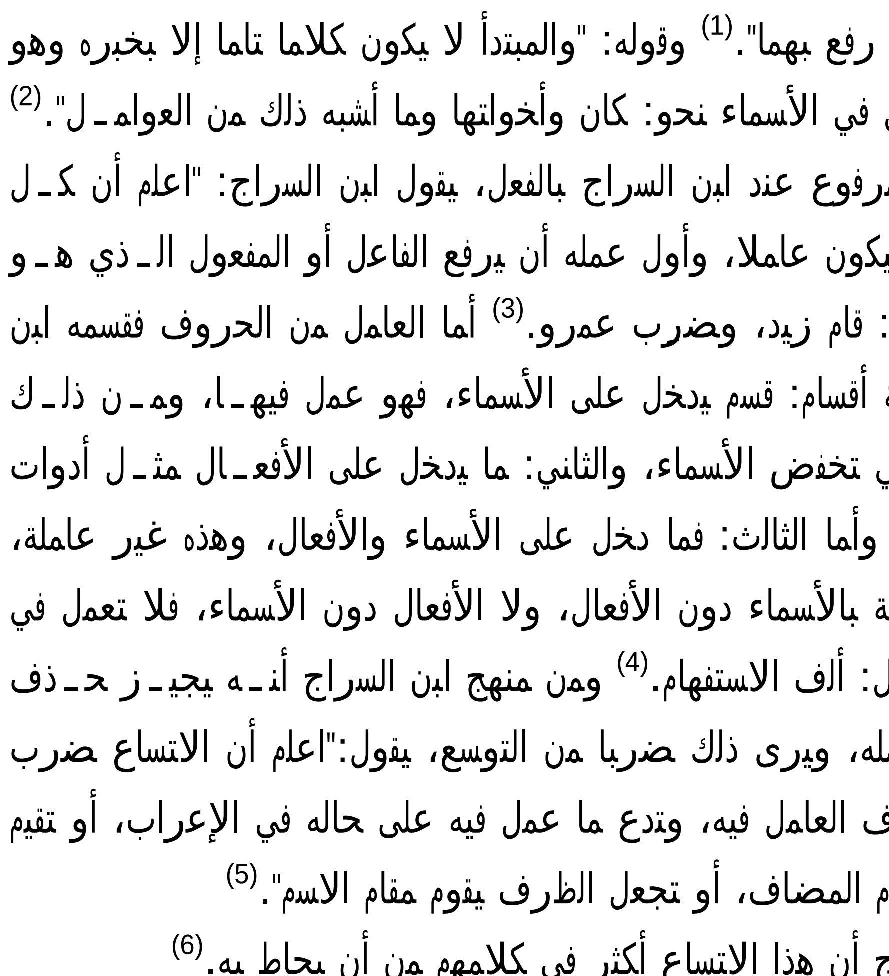
وذكر ابن السراج العلة التي من أجلها أعملت بعض القضايا النحوية، وهذا واضح في إعمال المصدر، وإعمال اسم الفاعل، وإعمال (ما) عمل (ليس)، كمـا ذكر علة بناء الأسماء المبنية، وعلة امتناع الاسم الممنوع من الصرف، وعلة بناء الحروف الناسخة، والمقام هنا لا يتسع لتوضيحها.

4.5.1 نظرية العامل عند ابن السراج

اهتم ابن السراج بقضية العامل، وأفرد له بابا سماه ذكر العوامل، من الكلم الثلاثة الاسم والفعل والحرف، وما لا يعمل منها.[3] ومن منهج ابن السراج أنـه يعتمد على التوضيح والتفصيل في شرح العامل. وبيان ما جاء في باب العامل أنه ذكر أن المبتدأ مرفوع؛ لأنه وقع أولا وفاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكـون حديثا عنه.[4] وقوله:"المبتدأ ما جردته مـن عوامـل الأسـماء ومـن الأفعـال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثانٍ مبتدأ به دون الفعل، ويكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهمـا مرفوعـان، فالمبتـدأ رفـع

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 171.
2. المصدر نفسه 2: 45.
3. المصدر نفسه 1: 51.
4. ابن السراج: الأصول 1: 52.



بالابتداء، والخبر رفع بهما".[1] وقوله: "والمبتدأ لا يكون كلاما تاما إلا بخبره وهو معرض لما يعمل في الأسماء نحو: كان وأخواتها وما أشبه ذلك من العوامل".[2] أما الفاعل فهو مرفوع عند ابن السراج بالفعل، يقول ابن السراج: "اعلم أن كل فعل لا يخلو أن يكون عاملا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه، نحو: قام زيد، وضرب عمرو.[3] أما العامل من الحروف فقسمه ابن السراج إلى ثلاثة أقسام: قسم يدخل على الأسماء، فهو عمل فيها، ومن ذلك حروف الجر التي تخفض الأسماء، والثاني: ما يدخل على الأفعال مثل أدوات النصب والجزم، وأما الثالث: فما دخل على الأسماء والأفعال، وهذه غير عاملة، فهي غير مختصة بالأسماء دون الأفعال، ولا الأفعال دون الأسماء، فلا تعمل في اسم ولا فعل، مثل: ألف الاستفهام.[4] ومن منهج ابن السراج أنه يجيز حذف العامل وإبقاء عمله، ويرى ذلك ضربا من التوسع، يقول:"اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف، تحذف العامل فيه، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، أو تقيم المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقام الاسم".[5]

ويرى ابن السراج أن هذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به.[6]

6.1 منهج ابن السراج في التركيب والدلالة:

يتضح منهج ابن السراج في التركيب والدلالة من خلال اختيار ابن السراج للمصطلحات النحوية أو التركيب سواء كانت مصطلحات بصرية أو كوفية، وتمثلت قضايا التراكيب في التقديم والتأخير والإضمار والإظهار، والزيادة والإلغاء.

---

1. ابن السراج: الأصول1: 58.
2. المصدر نفسه 1: 58.
3. المصدر نفسه 1؛ 54.
4. المصدر نفسه 1: 54؛ 55؛ 56.
5. انظر: المصدر نفسه 2: 255.
6. ابن السراج: الأصول 2: 255.

ومن المصطلحات التي استعملها مصطلح النحو، فكان العنوان الذي تندرج تحته مجالات لغوية كثيرة في كتابه الأصول، منها: الأصوات، وبناء الجملة، وبناء الكلمة، أي كل ما يتعلق بعلم الأصوات والصرف والإعراب. فقد عرف ابن السراج النحو بقوله: النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم-إذا تعلمه- كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب حتى وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة.[1] أما مصطلح الإعراب فقد عده نوعا من التغيير، إذ يقولك والضرب من التغيير هو الذي يسمى الإعراب، وهو ما يلحق الاسم والفعل بعد تسليم بنائهما، ونضد حروفهما، نحو قولك: هذا حكم وأحمر، ورأيت حكما وأحمر، ومررت بحكم وأحمر، وهو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، ثم يقول: ألا ترى أن (حكما ويضرب) لم يزل من حروفهما وحركاتهما شيء، فسموا هذا الصنف من التغيير الذي يقع لفروق ومعان تحدث (إعرابا)، وسموا ما عدا هذا مما لا يتعاقب آخره بهذه الحركات والحروف (مبنيا).[2] وقد شرح ابن السراج وفصل في الإعراب كثيرا، وتناول حركات الإعراب الثلاثة، يقول: إذا كانت الضمة إعرابا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال، وتزول عنه سميت رفعا، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرا.[3] ومن منهج ابن السراج في الأصول أنه لا يجيز ذهاب علم الإعراب ومن ذلك مثلا إسكان الاستثقال في قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستَحقَبٍ إثما مِن ا ـِ ولا واغِل

فيقول: وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب.[4] كما أنه لا يجيز تغيير وجه الإعراب لإقامة الوزن أو لتسوية القافية، وهذا ما صرح به في باب الضرورة إذ يقول:" فلا يجوز له أن يلحن لتسوية قافية، ولا لإقامة وزن بأن يحرك مجزوما أو

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 35.
2. ابن السراج: الأصول 1: 44.
3. المصدر نفسه 1: 45.
4. ابن السراج: الأصول 2: 365.

يسكن معربا.[1] وهذا ما سنوضحه في فصول الدراسة إن شاء ا . أما منهج ابن السراج في البناء فقد أتبع منهج سيبويه والمبرد والقائم على التفريق بين حركـات الإعراب وحركات البناء.

7.1 التراكيب النحوية عند ابن السراج:

عالج ابن السراج في كتابه الأصول قضايا تركيبية متنوعة منهـا: قـضية التقديم والتأخير، فقد عقد بابا سماه باب التقديم والتأخير يقول فيه: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل متـصرف، أو كان خبرا لمبتدأ سوى ما استثنيناه، أما ما لا يجوز تقديمه: هي الـصلة علـى الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفـظ وفـي المعنـى، والـصفة علـى الموصوف، وجميع توابع الاسم، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعـال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم عليـه المنصوب، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل".[2] وسنوضح منهج ابـن السراج في قضية التقديم والتأخير عند مناقـشة الـشواهد الـشعرية الموسـومة بالضرورة والشذوذ إن شاء ا .

8.1 الزيادة والإلغاء عند ابن السراج:

من القضايا التي عالجها ابن السراج في كتابه الأصول الزيادة والإلغاء، إذ خصص بابا مستقلا له سماه باب الزيادة والإلغاء، يذكر فيه أن الإلغاء إنما تـأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وإنها متى سـقطت مـن الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيدا أو تبيينا، والتي تلغـى تقسم أربعة أقسام: اسم وفعل وحرف وجملة.[3]

---

1. ابن السراج: الأصول 3: 471.
2. ابن السراج: الأصول 2: 223.
3. المصدر نفسه 2: 257.

والزيادة عند ابن السراج تكون لمعنى وهو التوكيد، وذكر كثيرا من شواهد الزيادة في كتابه، ونكتفي بذكر بعضها هنا للتوضيح، ومن ذلك ما في قوله تعالى: "فبما نَقْضِهم مِيثَاقَهم"[1] إذ يقول: لو كان لـ(ما) موضع من الإعراب ما عملـت الباء في نقضهم، وإنما جيء بها زائدة للتأكيد، ومن ذلك (إن) الخفيفة تدخل مـع (ما) للنفي نحو قول الشاعر: وما إن طبنا جبن.[2] ويذكر ابن السراج أن الملغـى عنده لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى مـن الجميـع، ويكـون دخولـه كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد.[3]

9.1 ابن السراج والنحاة:

يشتمل كتاب ابن السراج (الأصول في النحو) على آراء نحوية لكثير مـن النحاة الذين سبقوه أو عاصروه، سواء كانوا من البصريين أم من الكوفيين أم من البغداديين،إذ يعد مرآة نرى من خلالها آراء وأفكار غيره من النحويين، والمتتبـع لكتاب الأصول يرى أن ابن السراج يورد آراء نحوية دون ذكر أصحابها، وآراء نحوية تنسب إلى أصحابها.

1.9.1 آراء البصريين في كتاب الأصول:

يلاحظ أن الآراء النحوية المنسوبة للبصريين في كتاب الأصـول تجـيء معوزة لعالم معهود ذهنيا، وأحيانا تجيء غفلا من النسبة لأصحابها مكتفيا بالقول: قال (أصحابنا)، أو (وأصحابنا يجيزون)، أو (وهذا مذهب أصحابنا)، وهذا يرد في بعض المسائل التي يعالجها ابن السراج، يقول في تقديم المفعول بـه: وأصـحابنا يجيزون: غلامه كان زيد يضرب، فينصبون الغلام بـ(يضرب) ويقدمونـه؛ لأن كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله.[4]

---

1. النساء: 155.
2. ابن السراج: الأصول 2: 258.
3. المصدر نفسه 2: 259.
4. ابن السراج: الأصول1: 87.



ومنه: "وقال أصحابنا إن ليس أصلها لَيِس نحو: صيِد البعير، ولم يقلبوا الياء ألفا؛ لأنهم لم يريدوا أن يصرفوها."[1] أما الآراء النحوية التي نـسبها ابـن الـسراج لأصحابها فهي كثيرة في كتاب الأصول، نذكر بعضها للتوضيح، فمثلا يقول: "قال أبو عمرو بن العلاء، أو زعم الخليل رحمه ا ، أو يقول: قـال سـيبويه سـألت الخليل، أو زعم أبو الخطاب الأخفش الأكبر. أو أجاز المبرد، ومـن هـذه الآراء التي ساقها ابن السراج رأي أبي عمر بن العلاء يقول ابن السراج: وقـال أبـو عمرو قولهم: يا ويل اك، ويا ويح اك"[2]، ومن ذلك قول الشاعر:

يا لَعنةَ ا ـِ والأقوامِ كُلهم والصالحين على سِمعان مِن جارِ

وقد أخذ ابن السراج بآراء البصريين وتبناها في مسائل كثيرة، ومـن هـذه الآراء: اشتقاق الأفعال من المصادر، يقول: وجميع الأفعال مشتقة مـن الأسـماء التي تسمى مصادر كالضرب والقتل والحمد، ألا ترى أن حمدت مشتقة من الحمد، وضربت مأخوذة من الضرب، وإنما لقب النحويون هذه الأحـداث مـصادر؛لأن الأفعال كأنها صدرت عنها.[3] وهذا رأي سيبويه، إذ يقول:وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء.[4] ومن الآراء البصرية التي أخذ بها ابن السراج تثنيـة الفعل وجمعه، إذ يقول:" واعلم أن الفعل لا يثنى ولا يجمع في الحقيقة، وإنما يثنى ويجمع الفاعل الذي تضمنه الفعل،[5] ويري ابن السراج أن (لـيس) فعـلا، وإن كانت لا تتصرف، يقول فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتـصرف تصرف الفعل قولك: لست، كما تقـول: ضـربت، ولـستما كـضربتما، ولـسنا كضربنا.[6] لكن الفتلي يذكر أن (ليس) من المسائل التي تفرد بها ابن الـسراج إذ يراها حرفا لا فعلا.

---

1. ابن السراج: الأصول 3: 345.
2. ابن السراج: الأصول 1: 354.
3. ابن السراج: الأصول 1: 40.
4 سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1: 12.
5 ابن السراج: الأصول 1: 48، 49.
6. المصدر نفسه 1: 82.

وهناك الكثير من الآراء التي أخذها عن البصريين، لكن في المقابـل كـان يرد بعض آراء البصريين، ويخالفهم في مسائل نحوية كثيرة، والدليل على ذلك ما صرح به ابن السراج إذ يقول: "وهذا الذي قاله أبو العباس رحمه ا لست أقوله، ولا يجوز أن تكون (إن) من الفعل المستقبل،لأن الجزاء لا يكـون إلا بالمـستقبل وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام".[1] وقد خالف ابن السراج البصريين في (لعل) يقول: قال أصحابنا: "إن اللام في (لعل) زائدة؛ لأنهـم يقولـون عـل، والذي عندي أنهما لغتان، وأن الذي يقول لعل لا يقول عل إلا مستعيرا لغة غيره، لأني لم أر زائدا لغير معنى".[2]

2.9.1 آراء الكوفيين في كتاب الأصول:

حوى كتاب الأصول كثيرا من آراء علماء الكوفة التي اسـتدل بهـا ابـن السراج على بعض المسائل النحوية، وكانت بعـض الآراء منـسوبة لأصـحابها وبعضها الآخر غير منسوبة لعالم بعينه، كأن يقول: قال الكوفيون، أو هذا مذهب الكوفيين، أو أجاز الكوفيون، ومنه "وقد حكي عن بعض من تقدم مـن الكـوفيين إجازته الإضمار في (ما).بينما يرى ابن السراج عدم جواز الإضمار فيها؛ لأنهـا حرف، والإضمار يكون في الأفعال".[3]وينقل ابن السراج في باب الفعـل الـذي يتعدى إلى مفعولين رأيا للكوفيين فيما يسميه الكوفيون (المجهول) وهو الـضمير الذي لم يتقدمه ما يعود عليه، يقول: "فأما الكوفيون فيجيـزون تأنيـث المجهـول وتذكيره إذا وقع بعده المؤنث، يقولون: ظننته هند قائمة، وظننتها هنـد قائمـة، والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم النصب، فيقولون: ظننتـه قائمـا زيد ولا أعرف لذلك وجها في القياس ولا السماع من العرب".[4]

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 191.
2. ابن السراج: الأصول 2: 220.
3. المصدر نفسه 1: 94.
4. المصدر نفسه 1: 183.

أما الآراء التي أوردها ابن السراج منسوبة لأصحابها من المدرسة الكوفية فهي كثيرة منها: آراء لأبي الحسن علي بن حمزة الكسائي إمام النحويين الكوفيين، والفراء، والأحمر صاحب الكسائي، وثعلب الشيباني. ومن هذه الآراء يقول ابن السراج: وكان الكسائي يجيز نعم الرجل ويقوم وقام عندك، فيضمر، يريد: نعم الرجل رجل عندك، ونعم الرجل رجل قام ويقوم، ولا يجيزه مع المنصوب، وهذا ما يرفضه ابن السراج، إذ يقول: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن الفعل لا يقوم مقام الاسم، وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء.[1] ومن منهجه أنه يذكر آراء للكوفيين يجيزون فيها مسائل نحوية، ويذكر آراء للكوفيين تخالف ذلك، فيقول: وكان الكسائي يجيز: رب من قائم، على أنه استفهام ويخفض قائما، ويقول ابن السراج: والفراء يأباه؛ لأن كل موضع لم تقعه المعرفة لم يستفهم بمن فيه.[2]

والناظر في كتاب الأصول يرى أن ابن السراج يأخذ بآراء الكوفيين في بعض المسائل، ولا يأخذ برأي البصريين، يقول ولا يتقدم خبر ليس قبلها؛ لأنها لا تتصرف تصرف (كان)؛ لأنك لا تقول فيها يفعل ولا فاعل،[3] وهذا مذهب الكوفيين، بينما ذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها.[4] ومع أن ابن السراج كان يتبنى أكثر آراء البصريين، وبعض آراء الكوفيين، لكن له آراءً خالف فيها البصريين وغيرهم واستقل بها دون غيره من النحاة مثل الحديث عن: لما، واسم الفاعل، ومع، واسم الإشارة، وليس، وصرف ما لا ينصرف.[5] وقد مال ابن السراج في كتاب الأصول إلى الأسلوب التعليمي والدليل على ذلك قوله:"ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلى أن اذكر ما يقرب على المتعلم".[6]وقد أكثر ابن السراج

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 119.

2 المصدر نفسه 1: 422.

3. ابن السراج: الأصول 1: 90.

4. الأنباري: الإنصاف 1: 160.

5. انظر: ابن السراج:الأصول، 1: 26-27.

6. ابن السراج: الأصول 1: 37.

من استعمال فعل الأمر(اعلم)، ومما يلفت الانتباه في كتاب الأصول أن ابن السراج يستعمل أسلوب الحوار عند عرض المادة النحوية، ومن ذلك قوله: فإن قلت: إن في الأسماء مثل اليوم والليلة والساعة وهذه أزمنة، فما الفرق بينها وبين الفعل؟ قلنا: الفرق أن الفعل ليس هو زمانا فقط.[1] وقد ورد أسلوب الحوار في أكثر من موضع في كتاب الأصول.

10.1 الضرورة عند ابن السراج:

اهتم ابن السراج بالضرورة الشعرية، وعقد لها مبحثا مستقلا في نهاية كتابه (الأصول) سماه باب ضرورة الشاعر، قال فيه: "ضرورة الشاعر أن يضطر الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه علي التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها، فمنها ما يحسن أن يستعمل، ويقاس عليه، ومنها ما جاء كالشاذ ولكن الشاعر إذا فعل ذلك، فلابد من أن يكون قد ضارع شيئا بشيء، ولكن التشبيه يختلف، فمنه قريب ومنه بعيد".[2] ومن خلال فهمه للضرورة أرى أنه قيدها بأن يكون الشاعر مضطرا، فذكر أن الشعراء قد يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة لعلمهم أن المعنى يؤول إلى شيء واحد.[3] وقال: "اعلم أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطرارا".[4] وقال:" ولو جعلنا ما جاء في ضرورات الشعر أصولا لزال الكلام عن جهته".[5] ويرى ابن السراج أن للضرورة أصولا يجب أن يلتزم بها الشاعر، فليس له أن يحذف ما اتفق له ولا أن يزيد ما شاء، يقول:"فأما ما لا يجوز للشاعر في ضرورته، فلا يجوز له أن يلحن لتسوية قافية، ولا لإقامة وزن بأن يحرك

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 36.
2. ابن السراج: الأصول، 3: 435.
3. ابن السراج: الأصول، 1: 83.
4. المصدر نفسه، 1: 366.
5. ابن السراج: الأصول، 2: 226.

مجزوما، أو يسكن معربا، وليس له أن يخرج شيئا عن لفظه إلا أن يكون يخرجه إلى أصل قد كان له فيرده إليه.لأنه كان حقيقته. وإنما أخرجه عن قياس لزمـه أو اطراد استمر به، أو لعلة واقعة.[1] ويذكر نظائر من شاذ كلام العرب ويقـصره على الضرورة في الشعر، قال:" النصب في قولهم(خمسةٌ أثوابا)،شاذ إنما يجـوز مثله في ضرورة الشاعر".[2] ويقول العدواني:"إن ابـن الـسراج فـي دراسـته للضرورة قد حقق سبقين مهمين الأول: تثبيـت مبـادئ أول تـصنيف منهجـي لأنواعها في الدرس النحوي، والثاني: زيادته للنحاة في الكتابة العلميـة الدقيقـة عنها.[3]

11.1 مفهوم الشذوذ عند ابن السراج:

الشذوذ لغة واصطلاحا:

يعد الخليل بن أحمد أول من استخدم هذا المصطلح، فيقول: " شذ الرجـل في أصحابه أي انفرد عنهم، وكل شـيء متفـرد فهـو شـاذ،و شـذاذ النـاس متفرقوهم[4].

وقد ذكرت معاجم اللغة بأن الشذوذ مصدر الفعل الثلاثي الصحيح المضعف شذ بمعنى انفرد وتفرق، وذلك بين من قولهم شذ الرجلُ من أصحابه بمعنى انفرد عنهم. ويقول ابن جني (جعلوا ما فارق عليه بابه وانفرد عنه ذلك إلـى غيـره شاذا)[5]. وفي التهذيب (شُذُاذُ الناس ليسوا من قبائلهم ولا منازلهم. و(شُذاذُ النـاس متفرقوهم) وينقل صاحب اللسان عن ابن سيده قوله شذ الشيء ويشذ شـذوذا. إذا

---

1. ابن السراج: الأصول، 3: 436.
2. المصدر نفسه: 2: 324.
3. العدواني: عبد الوهاب: الضرورة الشعرية، ص:196.
4. الفراهيدي: الخليـل بـن أحمـد (ت: 175هـ ـ)، العـين، 1986م، تحقيـق: مهـدي المخزومي. العين 6: 215.

5 ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ)، الخصائص، 1997م، تحقيق: محمد علي النجار، النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4. 1: 99.

ندرعن جمهوره وقيل ندر عن الجمهور[1]، وكذلك قال صاحب اللـسان (جـاءوا شذادا أي قلالا [2]

أما الشذوذ في الاصطلاح فلا يبعد عن معناه اللغوي، فهنالك علاقة واضحة بين المعنى الوارد في معاجم اللغة العربية و المعنى الاصطلاحي الذي نقل إليـه ذلك اللفظ، فهو مصطلح يستَخدم في معظم الدراسات النحويـة، أو الـصرفية، أو الفقهية أو القرآنية أو الاجتماعية والنفسية. وفي النحو هو خروج ما عليـه بقيـةُ بابه[3]. ومن غير أصحاب المعاجم كان سيبويه أول من استخدم المصطلح الشاذ، حيث قال: "هذا باب ما شذ من المضعفِ"[4].

أما ابن السراج فيرى أن الشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عـن بابـه وقياسه، ولم يشذّ في استعمال العرب له، نحو: (استحوذ)، فإن بابه وقياسه أن يعل فيقال: (استحاذ) مثل: (استقام)، و(استعاذ)، وجميع ما كان على هذا المثال؛ ولكنه جاء على الأصل، واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذ في الاستعمال ولـم يـشذ عن القياس، نحو: ماضي (يدع) فإن قياسه وبابه أن يقال: (ودع يدع)، إذ لا يكون فعلَ مستقبلٍ إلا له ماضٍ، ولكنهم لم يستعملوا "ودع "واستغنوا عنه بتركه، فصار قول القائل الذي قال: (ودعه) شاذاً، ومنه ما شذ عن القياس والاسـتعمال، وهـذا الذي طرح ولا يعرج عليه، نحو: إدخال (الألف واللام) على الفعل المضارع مثل (اليجدع)[5].

---

1. ابن منظور: محمد بن مكرم (ت:711هـ)، لسان العرب، 1956م، دار صادر، بيروت. 3: 494.
2. المصدر نفسه.
3. رضا: أحمد، معجم متن اللغة،1959م، دار مكتبة الحياة،بيروت 3: 293.
4. سيبويه: عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، الكتاب، 2004م، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4. 4: 421.
5. ابن السراج: الأصول 1: 57.

الفصل الثاني
شواهد الإعراب والبناء والمرفوعات

يشتمل هذا الفصل على تسعة وعشرين شاهدا من شواهد الضرورة والشذوذ، منها ثمانية شواهد شعرية في باب الإعراب والبناء،وواحد وعشرون شاهدا في باب المرفوعات، ومن هذه الشواهد مجهولة القائل، متعددة النسب، شاهدا منسوبة إلى قائليها، وهذه الشواهد غالبيتها يخرج على الضرورة الشعرية عند علماء النحو، والقليل منها جاء شاذا عن القاعدة النحوية.

1.2 شواهد الإعراب والبناء:

جدول (1)

جدول شواهد الإعراب والبناء

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	تنوين الاسم المبني على الكسر	2	ضرورة	
2	تنوين إذ	1		شذوذ
3	الجمع بين اسمين موصولين	1		شذوذ
4	إفراد الاسم الموصول	1	ضرورة	
5	حذف صلة الموصول	1	ضرورة	
6	الفصل بين الاسم الموصول وصلته	1	ضرورة	
7	دخول نون التوكيد في الواجب	1	ضرورة	
المجموع			8	

الإعراب: أثر يحدثه العامل في آخر الكلمة، فيكون آخرها مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو مجزوما، حسب ما يقتضيه ذلك العامل، أما البناء: فهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، وإن اختلفت العوامل التي تسبقها فلا تؤثر فيها العوامل.[1]

---

1. الغلاييني: جامع الدروس العربية ص:16.

1.1.2 تنوين الاسم المبني على الكسر:

إيه: اسم مبني على السكون ولكن حركت الهاء بالكسر لالتقاء الـساكنين، وترك التنوين؛ لأن الأصوات إذا كانت معرفة لا تنون.([1]) ومما جاء منونا، قول الشاعر:

إيها فدىً لكم أمي وما ولدتْ حاموا على مجدِكُم واكفُوا من اتّكلا[(2)]

موضع الاستشهاد: (إيها) إذ نون أيه ضرورة، فالأصل في مثل هذه الأسماء المبنية المفردة أن تُبنَى على الكسر، وما جاء خلاف ذلك فهو شذوذ وخروج عن القياس، فالشاهد شاهد مصنوع شاذ غير مستعمل.

يقول ابن السراج:وإذا نونّت فإنما تريد الزجر عن شيء منكور، ومن ينون إذا فتح فكثير،والقليل من يفتح ولا ينون،وجميع التنوين الذي يـدخل فـي هـذه الأصوات إنما يفرق بين التعريف والتنكير. [(3)]يقول ذو الرمة؛
قال الأعشى:

ومر دهر على وبارٍ فهلكت جهرة وبار[(4)]

موضع الاستشهاد(وبار) فالأصل أن تجيء مبنية على الكسر، ولكن جاءت مرفوعة ضرورة على لغة أهل الحجاز، وبنو تميم تكسر. فأما ما كان آخره راءً فإن أهل الحجاز وبني تميم فيه متفقون،ويختار بنو تميم فيه لغة أهـل الحجـاز، والحجازية هي اللغة الأولى القُدمى.فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخف عليهم،وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء كقول الأعشى ومر دهـر علـى وبار.[(5)]

---

1. المبرد: المقتضب 3: 177.
2 انظر: ابن السراج:الأصول،2: 131.
3. ابن السراج: الأصول 2: 131.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 279؛ ابن السراج: الأصول 2: 89؛ المبـرد: المقتـضب 3: 375. وبار اسم ُأمة قديمة من العرب العاربة، وقيل اسم موقع، وقيل اسم إقلـيم تـسكنه الجن.
5. سيبويه: الكتاب 3: 278.

يقول ابن السراج: "فأما ما كان أخره راء فان بني تمـيم وأهـل الحجـاز يتفقون على الحجازية،وذلك مثل (سفار) وهو اسم ماء، و(حضار) اسم كوكـب. بخلاف سيبويه الذي يجيز فيه الرفع، ويجـري (الـراء) مجـرى غيرهـا مـن الحروف.[1]

يقول المبرد: "وما كان أخره راء في هذا الباب فإن بني تميم يتبعون فيـه لغة أهل الحجاز وذلك أنهم يريدون اجناح (الألف) ولا يكـون ذلـك إلا والـراء مكسورة.[2]

قال ابن هشام الأنصاري: "فَعال علم لمؤنث كحذام، وقطام في لغة تمـيم فإنهم يمنعون صرفه، قال سيبويه: للعلمية والعدل عن فاعله، وقال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوي فان ختم بالراء كـ(سفار)، أسماء، وكـ(وبار)اسما لقبيلة بنـوه على الكسر، إلا قليلا منهم، وقد اجتمعت اللغتان في قوله: ومر دهر،وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها له بنزال.[3]

ويقول ابن يعيش: "قال صاحب الكتاب: "والبناء من المعدولة لغـة أهـل الحجاز، وبنو تميم يعربونها ويمنعونها من الصرف إلا مـا كـان آخرهـا راء كقولهم حضار".[4]

ويقول العيني: "فيه جمع بين اللغتين أحدهما: البناء على الكسر، وهي لغة أهل الحجاز وبني تميم، والأخرى: الإعراب كإعراب ما لا ينصرف."[5] فالشاعر اضطر فرفع؛ لأن القافية مرفوعة، فكلمة وبار الأولى جاءت علـى لغـة أهـل الحجاز وأكثر بني تميم،والثانية جاءت مرفوعة على رأى القلة فأعربت إعـراب ما لا ينصرف للضرورة والقافية.

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 89.
2. المبرد: المقتضب 3: 375.
3. ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك 4: 130.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 65.
5. العيني 4: 359.

والذي يتفق عليه النحاة أنَ بني تميم يعربون ما كان على وزن فَعـال مـن الأعداد المؤنثة إعراب ما لا ينصرف رفعا بالضم ونصبا وجرا بالفتح، أما مـا كان أخره راء، وكان على وزن فَعال فإن أكثر بني تميم يبنون على الكسر كمـا يفعل الحجازيون.

2.1.2 تنوين إذ شذوذا:

إذ: اسم مبني على السكون (الوقف) وسبب بنائها على السكون أنهـا لـم يعرض لها عارض يوجب بنائها على الحركـة فلزمـت أصـل البنـاء وهـو السكون.([1]) وقد جاء منونا بالكسر

يقول أبو ذؤيب الهذلي:

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعاقبة وأنت إذٍ صحيح[2]

موضع الشاهد (وأنت إذٍ صحيح)إذ نون(إذ) شذوذا، فهـو شـاهد غيـر مستعمل في العرف اللغوي،فإذ تأتي مبنية على السكون.

يقول ابن السرج: وأما(إذ) فمبنية على السكون، وتضاف إلى الجمـل، نحو قولك إذ قام زيد، وهي تدل على ما مضى في الزمان، ويـستقبحون القـول جئتك إذ زيد قام، إذا كان الفعل ماضيا، ويقول ومن حقها أن تجيء مضافة إلـى جملة،وإذا لم تضف نونته كقول الشاعر السابق. [3]

ويقول المالقي، (إذ) تضاف للجملة الاسمية والفعليـة لقولـه تعـالى: "إذ الأغلال في أعناقِهم"[4] وقوله: "وإذ قالت الملائكةُ"[5]، فإذا جاءت(إذ) تحذف فـي

---

1. النصعاني: التهذيب الوسيط في النحو، ص99.
2. انظر، الهذلي، أبا ذؤيب ديوانه، شرح وتقديم سوهام المصري، عنى بتقديمـه، ياسـين الأيوبي، المكتب الإسلامي بيروت، ص71. ابن السراج: الأصـول 2: 144؛ المـالقي، رصف المباني ص410؛ ابن هشام: المغني 2: 91.
3. ابن السراج: الأصول 2: 144.
4. سورة غافر: آية: 71.
5. سورة آل عمران، آية:42.

تلك الجملة المضاف إليها اختصارا، وعوضا من الجملة المذكورة والتنوين ينوب منابها فـ(إذ) مبنية على السكون، وبناؤها على الكسر لالتقاء الساكنين والتنـوين عوض عن الجملة. [1] وهناك رأي يختلف عم سبقه وهو رأي ابن هشام يقـول: إن الأصل حينئذ فحذف المضاف وتعين (إذ).[2] لذا نرى أن تخريج ابن هشام لهذا الشاهد هو الأقرب للصواب.

2.2 الجمع بين اسمين موصولين مع حذف صلة أحدهما:

يقول المبرد: إذا وصلت (الذي) بالذي فلا بد للثاني من صلة وخبر حتـى يكون في صلة الأول ابتداء وخبر؛ لأن القياس إذا أكد الموصول أن تكرره مـع صلته؛ لأنها من كماله.[3]

يقول الربيس بن عباس:

ومن النفر اللائي الذين هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا[4]

موضع الاستشهاد قوله(اللائي الذين) إذ جمـع الـشاعر بـين اسـمين موصولين للجمع، أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث، مع حذف الصلة للثاني، وهـذا من أقبح الضرائر،وهو شاذ في الاستعمال والقياس، وقد وردت أكثر من روايـة بغير الجمع بينهم، فقد رويت من دون اللائي فصاحب الموشح رواه مـن النفـر البيض الذين، ورواه القالي من النفر البيض الذين إذا انتموا، وكذلك الجاحظ.وهذه الروايات أقرب إلى الصواب لكن بعض النجاة يرى أن استعمال اسمين موصولين يكون من باب التكرار اللفظي.([5])

يقول ابن السراج: "إن العرب لا تجمع بين الذي والذي، ولا ما كـان فـي معنى ذلك شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون، وكذا يقول البغداديون الذين

---

1. المالقي،: رصف المباني ص410.
2. ابن هشام: المغني 2: 91.
3. المبرد: المقتضب 3: 130-131
4. انظر: ابن السراج: الأصول 2: 354. قعقع: بمعنى ضرب الحلق على الباب.
5. المصدر نفسه

على مذهب الكوفيين يقولون: إنه ليس من كـلام العـرب ولكـن يجيـزون إن اختلاف.[1]

ويقول البغدادي: وهذا البيت جاء على إلغاء أحدهما والبيت قد رواه الرواة فلم يجمعوا بين اللائي والذين، ويقولون على هذا مررت بالـذي ذو، وقـال: ذاك على الإلغاء وهذا عندي أقبح؛لأن الذي يجعل ذو في معنى الذي (طـيء) فكيـف يجمع بين اللغتين ولا يجيزون الذي من قام زيد على اللغو.[2]

1.2.2 إفراد الاسم الموصول شذوذا:

يقول الشاعر:

إن القوم الذي أنا منهم لأهل مقَاماتٍ وشَاء وجامِل[3]

موضع الاستشهاد: (الذي) حيث أفرده شذوذا، والأصل الذين.

هذا شاهد نحوي في المخالفة النحوية من جهة العدد بين اسم الجمـع مـن جهـة وضمير الصلة حملا على المطابقة، وحملا على اللفظ، فالصواب الذين وهو شاهد صوري شاذ لا نظير له في اللغة ولا يقاس عليه، وهو شاهد يجمع بين الـشذوذ والضرورة، الشذوذُ خلافا للقياس،والضرورةُ من أجل استقامة الوزن، وهو شاهد لا توجد له ترجمه في كتب النحو.

2.2.2 حذف صلة الموصول:

يقول الشاعر:

فإن أدع اللواتي من أُناسٍ أَضاعوهن لا أَدع اللذِينا[4]

موضع الشاهد(اللذينا) إذ حذف صلة الموصول، وهذا قليل ونـادر، وجاء مخالفا للقياس. يقول ابن السراج: "وهذا لا يجوز- أي حذف الصلة - عندنا

---

1. انظر: ابن السراج: الأصول 2: 354. قعقع: بمعنى ضرب الحلق على الباب.2: 354.
2. البغدادي: خزانة الأدب، 2: 530.
3. البيت مجهول القائل.
4. انظر. ابن السراج: الأصول 2: 355.

لأن "الذي" لابد لها من صلة توضحها،ومتى حذفت الصلة من كلامهم فإنما ذاك لأنه قد علم، وإذا حذفت الصلة وهي التي توضحه ولا معنى له إلا بها كان حذف الصلة أولى، فكيف تحذف الصلة وتترك الصفة؟. ويقولون والكلام لابن السراج: "إن العرب إذا جعلت الذي والتي لمجهول مذكر أو مؤنث تركوه بلا صلة، نحو قول الشاعر السابق. [1]فالأصل أنّ الاسم الموصول يحتاج إلى صلة توضحه، ومن خلالها يتم المعنى، فالكلام من دون صلة الموصول يكون ناقصا لا يعطي معنى تام.

3.2 الفصل بين الاسم الموصول وصلته:

الأصل عدم الفصل بين الصلة والموصول لأنهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر وقد يفصل بينهما بالنداء والفصل بينهما قبيح وخاصة بالنداء.

يقول الفرزدق:

تعال فإن عاهدتني لا تخونني   نكن مثل من يا ذيب يصطحبان[2]

موضع الشاهد(من يا ذيب يصطحبان) فقد جاءت (من) للمثنى حملا على معناها، ومراعاة المعنى للفظ. فالشاعر ثنى يصطحبان لمعنى (من). وقد فصل بينها وبين صلتها بجملة النداء للضرورة الشعرية،وهو شاهد على الفصل بين الصلة وموصولها.

يقول ابن السراج: "ومن تصلح للواحد ولاثنين وللجماعة والمذكر والمؤنث[3]. كقوله تعالى: "ومنهم من يستمعون إليك"[4] وقوله تعالى: "ومن يقنت منكن"[5] وقوله تعالى: "ومنهم من يؤمن به".[6]

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 355.
2. انظر الفرزدق، ديوانه 2، دار صادر للطباعة والنشر،دار بيروت للنشر، 1960، ص329.
3. ابن السراج: الأصول 2: 397.
4. سورة يس، أية: 42.
5. سورة الأحزاب، آية: 31.
6. سورة يس، أية: 40.

1.3.2 دخول نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة في الواجب:

نون التوكيد بنوعيها لا يؤكد بها إلا فعل الأمر، والمضارع المستقبل الواقع بعد إحدى أدوات الطلب، أو المضارع الواقع شرطا بعد (إن) المؤكدة بما الزائدة، والمضارع المنفي، والمضارع الواقع جوابا للقسم.(1) وقد دخلت في الواجب في قول جذيم بن الأبرش

ربما أَوفيتُ في علمٍ ترفعن ثوبي شملات(2)

موضع الشاهد (ترفعن) حيث أكد المضارع بالنون مع أنه ليس من مواضع التوكيد بالنون، والتوكيد هنا ضرورة شعرية. يقول ابن السراج ومما جاء شاذا لا يقاس عليه، الزيادة، ومن ذلك إدخال النون الثقيلة والخفيفة في الواجب، وهذا قديم يقوله جذيم الأبرش.(3)

قال سيبويه: "وزعم يونس أنهم يقولون: ربما تقولن ذاك، وكثرما تقولن ذاك؛ لأنه فعل في غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و(ما) له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم، وإن شئت لم تقحم النون في هذا النحو فهو أكثر وأجود؛ لأن (ما)، و(رب) بمنزلة حرف واحد.(4) أما ابن عصفور يقول: وقد تلحقان أيضا في الشعر الفعل في الجزاء بغير (ما)، والفعل المنفي بـ(لم)، والواجب نحو: قول الشاعر: ترفعن ثوبي شمالات.(5)

---

1. الغلاييني: جامع الدروس العربية، 3: 192.
2. انظر: ابن السراج: الأصول 3: 453؛ سيبويه: الكتاب 2: 153.
3. ابن السراج: الأصول 3: 453.
4. سيبويه: الكتاب 2: 153.
5. ابن عصفور: المقرب ص: 429.

4.2 شواهد المرفوعات

جدول (2)

شواهد المبتدأ والخبر وما كان أصله مبتدأ وخبر

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	جعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة	1	ضرورة	
2	زيادة لام التوكيد في خبر المبتدأ	1	ضرورة	
3	مجيء خبر كان ضميرا متصلا	1	ضرورة	
4	رفع اسم لا مع عدم تكرارها	1	ضرورة	
5	حذف اسم الحرف الناسخ	1	ضرورة	
6	حذف اللام من الخبر	1	ضرورة	
7	دخول لا على الاسم المعرفة	1	ضرورة	
8	نصب الحرف الناسخ	1	ضرورة	
9	تقديم معمول خبر الحرف الناسخ	1	ضرورة	
10	خبر أفعال المقاربة عسى،أوشك	2	ضرورة	
مج			11	

1.4.2 المبتدأ والخبر، وما كان أصله مبتدأ أو خبراً:

جعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة:

المبتدأ: كل اسم ابتدأت به متعريا من العوامل اللفظية، وأخبرت عنه بخبـر تصح به الفائدة،ومن شروطه: أن يكون مرفوعا لفظا في المعربات وتقديرا فـي المبنيات، وأن يكون معرفة أو مقربا من المعرفة من النكرات[1] وقد جـاء نكـرة مؤخرا، والخبر معرفة كـ(قول حسان بن ثابت):

كأن سلافةً من بيتِ رأسٍ   يكون مزاجها عسلٌ وماء[2]

---

1 الصنعاني: محمد بن علي بن يعيش،(ت:680هـ)، التهذيب الوسيط في النحـو، تحقيـق: فخر صالح سليمان قداره،دار الجيل بيروت، ص:112.

2. انظر: حسان بن ثابت: ديوانه، تحقيق: وليد عرفات، دار صـادر، بيـروت، ص: 17. سيبويه: الكتاب 1: 48 ؛ ابن السراج: الأصول 1: 67.

موضع الاستشهاد: (مزاجها عسلٌ وماء). يقول سيبويه: "وكرهوا أن يبـدأوا بما فيه اللبس، ويجعل المعرفة خبرا، وقد يجوز في الـشعر علـى ضـعف".[1] ويذهب سيبويه أيضاً إلى أنه يجوز في ضعف من الكلام، حملهم على ذلـك أنـه فِعلٌ بمنزلة (ضرب)، وأنه قد يعلَم إذا ذكرت وجعلت خبرا، أنه صاحب الـصفة على ضعف في الكلام".[2] أي: يريد جواز الاسم نكرة والخبر معرفة في الشعر.

وقد خالف ابن السراج سيبويه في هذا إذ يقول: "اعلم أن المبتدأ يكون معرفة والخبر نكرة، وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام، وأما أن يكون المبتدأ نكـرة والخبر معرفة، هذا قلب ما وضع عليه الكلام، وإنما جاء مع الأشياء التي تـدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر".[3] ويقصد بالأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر نواسخ الأفعال والحروف.وهذا ما ذكره المبرد إذ يقول:"اعلـم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة، وإنما حملهم على ذلـك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد كقول حسان".[4]

وهذا ما ذهب إليه السيوطي يقول: "إذا اجتمع نكرة ومعرفـة، فالمعرفـة الاسم، والنكرة خبر، ولا يعكس إلا في الشعر".[5] بينما ذكر البغـدادي: "أن أبـا البقاء جوز زيادة (يكون) بلفظ المضارع وادعى أنها هنا زائدة على رواية رفـع (مزاجها) على الابتداء، وما بعدها خبر مرفوع، لكن ابن هشام أنكر زيادتها فـي المغني، وقال: ويروى برفعهن أي برفع: مزاجها عسل ومـاء، علـى إضـمار الشأن".[6]

1. سيبويه: الكتاب 1: 48.
2. ابن السراج: الأصول 1: 67.
3. ابن السراج: الأصول 1: 67.
4. المبرد: محمد بن يزيد(ت285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عـالم الكتاب، بيروت، 4: 91.
5. السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين (ت911هـ)، همع الهوامع، تحقيـق عبـد الـسلام هارون، عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت، 2: 26.
6. البغدادي: عبد القادر عمر(ت:1093هـ)، خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، 4: 41.

والشاهد السابق جاء مخالفا للقاعدة القياسية المجمع عليها عند الجمهور، والتي ترى أنه إذا اجتمعت نكرة ومعرفة، فالمعرفة هي اسم للفعل الناسخ، والنكرة خبر، ولا يعكس إلا في ضرورة الشعر لاستقامة الوزن والقافية، وما أجازه بعض النحاة من قلب القاعدة كان شرطه الفائدة، وأن تكون النكرة غير صفة محضة، لكن إذا أدى القلب إلى فساد المعنى وصرفه عن وجهه فيعد من عيوب الشعر، وقد ذكرت بعض كتب النحو روايتين لا تتضمنان هذه الضرورة أحدهما يكون: (مزاجها عسلٌ وماء)، فذهب ابن السيد وأبو البقاء أن (يكون) زائدةٌ وهذا خطأ؛ لأن (كان) لا تزاد مع الفعل المضارع، والرواية الثانية: (يكون مزاجها عسلا وماء)، فيكون (مزاجها) اسما ليكون و(عسل) خبرا لها، و(ماء) رفع بإضمار فعل.[1]

2.4.2 زيادة لام التوكيد في خبر المبتدأ:

تدخل لام الابتداء في ثلاثة مواضع منها: في المبتدأ شرط أن يكون متقدما على الخبر وهو الأصل فيها،والثاني: أن تدخل على الخبر شرط أن يتقدم على المبتدأ وبعض العلماء يمنع دخولها على الخبر مطلقا،[2]وقد وردت مقترنة بخبر المبتدأ شذوذا.

قال رؤبة بن العجاج:

أُمُّ الحليس لعجوز شَهربه   تَرضى من اللحم بعظم الرقبه[3]

---

1. البغدادي: خزانة الأدب 4: 41.

2 الغلاييني: مصطفى، جامع الدروس العربية،1984م، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة وعبد العزيز سيد الأهل، المكتبة العصرية، بيروت،ط 12، ص:2: 310.

3. انظر: رؤبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ص:170. ابن السراج: الأصول 1: 274 ؛ المالقي: أحمد بن عبد النور(ت: 702هـ)، رصف المباني من شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ص: 310.

موضع الشاهد: (زيادة اللام في الخبر) خلافا للقياس. لم يعلق ابن السراج على زيادة اللام ودخولها على خبر المبتدأ واكتفى بالقول إنها زائدة.([1])لكن هذا قد ذكر في معظم كتب النحو، يقول المالقي: "إن الكوفيين يجيزون دخول اللام على خبر (إن) قياسا، أما البصريون، فإنهم يقفون عند هذا مع السماع لقلته"[(2)].

ويخرج هذا البيت عند بعض النحاة على النحو التالي: فعجوز خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به واصله: أم الحليس لهي عجوز، وهذا ما يرفضه ابن جني، فقد قال: إن اللام للتوكيد وحذف المؤكد ينافي التوكيد، ودخول اللام ضرورة.ويرى ابن عقيل أن زيادة اللام في خبر المبتدأ من الشذوذ.

يقول في هذا"ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات(إن)،وزيدت في خبر المبتدأ شذوذا"[(3)]،فقد اختلف النحاة- كما هو واضح-في الشاهد، فابن جني يرى دخول اللام على الخبر ضرورة، بينما يراه ابن عقيل شذوذا.وهو الذي أرجحه.

فموضع الاستشهاد نادر في اللغة وشاذ، (فاللام) لا تأتي متصلة بالخبر، فمحلها، أن تكون في المبتدأ، فالصواب أن يقول: لأم الحليس عجوز شهربه، فاللام زائدة للتوكيد، تدخل على المبتدأ، وقد يضطر الشاعر لإدخالها في الخبر لضرورة قبيحة يقتضيها الشعر.

3.4.2 مجيء خبر (كان) ضميرا متصلا:

وأصل القياس في خبر كان إذا كان ضميرا أن يكون منفصلا لا متصلا، وقد ورد متصلا.[(4)]

1. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 274.
2. المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص: 310.
3. ابن عقيل: شرح ابن عقيل،1: 336.
4. انظر: الأنباري: عبد الرحمن بن محمد،(ت: 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف،1987م، المكتبة العصرية،صيدا بيروت،2: 823.

قال أبو الأسود الدؤلي:

فإن لا يكُنها أو تَكُنْه فإنه أخوها غَذَته أُمه بِلبانِها[1]

موضع الاستشهاد: (يكنها، تكنه) فقد جاء بخبر (كان) ضميرا متصلا. يقول ابن السراج: "واعلم أن خبر كان إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلا ومتصلا، والأصل أن يكون منفصلا ".[2]

يقول سيبويه: "إن (كان) تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها فيتصل بها خبرها اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي".[3] ويقول ابن يعيش: "فأما ضمير خبر (كان)، ففيه وجهان أحدهما: الاتصال، والثاني: يأتي منفصلا، وهذا هو الوجه الجيد؛ لأن كان وأخواتها يدخلان على المبتدأ والخبر وكلاهما منفصل عن بعضهما، فالأحسن فصلهما مما دخلت عليه".[4]

والملاحظ من آراء النحاة أنهم حملوا هذا الشاهد على القليل النادر؛ لأن الأفعال الحقيقية تقبل اتصال ضمائر النصب المتصلة أكثر من الأفعال الناسخة.

فالقاعدة العامة في الضمير أنه إذا كان بالإمكان الإتيان بالضمير المتصل، فهو مقدم على الضمير المنفصل، هذا في الأفعال الحقيقية، ولكن استعمال ضمير النصب متصلا مع الأفعال النواسخ هو قليل، وهو من باب الحمل على النظير. فالواقع اللغوي الصحيح والمستعمل هو الذي يحكم مسألة الوصل والفصل في الضمائر، لذا فالشاهد جاء مخالفا للقاعدة القياسية التي تقضي بفصل خبر كان عنها؛ لأن أصله مبتدأ وخبر.

---

1. انظر: أبو الأسود الدؤلي: ديوانه ص: 162 ؛ سيبويه: الكتاب 1: 21 ؛ ابن السراج: الأصول 1: 91. اللبان: يقصد به نبيذ الزبيب.
2. ابن السراج: الأصول 1: 91.
3. سيبويه: الكتاب 1: 21.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 106، 107.

4.4.2 رفع اسم لا النافية للجنس مع عدم تكرارها:

يقول ابن عصفور: اعلم أن (لا) إما تدخل على نكرة أو معرفة، فأن دخلت على معرفة لم تعمل شيئا، ولزم تكرارها".([1])

يقول الشاعر:

بكت جزنا واسترجعت ثم آذَنَتْ ركائبها أن لا إلينا رجوعها[(2)]

موضع الشاهد: (لا إلينا رجوعها)،إذ رفع الـشاعر اسـم (لا) مـع عـدم تكرار(لا)، وهذا خلاف للقياس، فالأصل أن يبتَدأ بعدها المعارف مكررة.

قال ابن السراج(316هـ): "ولا يحسن أن تدخل (لا) على معرفة مبتدأة غير معطوفة على كلام، وإن كررت (لا) جاز؛ فأما الذي لا يجوز فقولك لا زيد فـي الدار؛ لأن هذا موضع(ما) إلا أن يضطر الشاعر فيرفع المعرفـة ولا يثنـي (لا) كقول الشاعر السابق فأما الذي يحسن ويجوز فقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو، ولما ثنيت حسن. [(3)] لكن سيبويه يرى جواز دخول (لا)ورفع ما بعدها مـع عـدم تكرار لا

يقول "وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة،ولا تثني (لا)"،ويقول: "واعلم أنك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشو لم يحـسن إلا أن تعيـد (لا) الثانيـة، وأن المعارف لا تجرى مجرى النكرات في هذا الباب، لأن (لا) لا تعمل في المعرفـة أبدا". [(4)]

والبيت استشهد به سيبويه على عدم تكرار (لا) للفصل بينها وبين اسـمها ووقوع المعرفة بعدها ضرورة. [(5)]وهذا ما أشار إليه المبرد إذ يقول: "واعلـم أن (لا) إن فصلت بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعل معها اسما واحدا؛ لأن الاسم لا

---

1. ابن عصفور المقرب ص: 208.
2. انظر سيبويه: الكتاب 2: 298؛ ابن السراج:الأصول 1: 392؛ المبـرد: المقتـضب 4: 361؛ البيت مجهول النسب.
3. ابن السراج: الأصول 1: 392.
4. سيبويه: الكتاب 2: 298.
5. سيبويه: الكتاب 2: 298.

يفصل بين بعضه وبعض، و(لا) لا تعمل إلا في النكرة البتـة. [1] والـذي يـراه الباحث في (لا) أحد أمرين: أن (لا) هنا مهملة غير عاملة،[2] وما بعـدها مبتـدأ وخبرها تقدم على المبتدأ ضرورة شعرية؛ لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم.أو أن(لا) هنا عملت الرفع في رجوعها تشبيها لها بـ(ليس)وا اعلم.

5.4.2 حذف اسم الحرف الناسخ:

حذف اسم لكن وأخواتها لا يجوز إلا أن يكون هذا الاسم ضمير الشأن.[3]

ومن حذف الاسم ضرورة قول الفرزدق:

فلو كنْتُ ضبيا عرفتَ قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر[4]

موضع الاستشهاد: (ولكن زنجي) برفع زنجي وهي رواية الديوان.فقد حذف اسم الحرف الناسخ، ورفع ما بعد لكن، والقياس أن يأتي منصوبا.

يقول ابن السراج نقلا عن سيبويه "والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنه أضمر هذا، والنصب أجـود؛ لأنه لو أراد الإضمار لخفف وجعل المضمر مبتدأً كقولك: ما أنت صالحا ولكـن طالح"[5]، ويجوز نصب زنجي ب (لكن) على إضمار الخبر وهو أقيس، وهذا له نظائر في اللغة كما قال الشاعر:

فما كنتُ ضفاطا ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل[6]

في حين يرى ابن يعيش أن المحذوف ليس ضمير شأن بل ضمير النـصب الهـاء، ورفـع زنجي علـى الأصـل، يقـول: ولكنـه زنجـي لا يعـرف

---

1. المبرد: المقتضب 4: 361.
2 المصدر نفسه.
3. انظر: الأنباري: الإنصاف 1: 182.
4. انظر الفرزدق، ت114هـ، ديوانه،ج1دار صادر بيروت؛ سيبويه: الكتاب 2: 136؛ ابن السراج: الأصول 1: 247؛ ابن يعيش: شرح المفصل 7: 85؛ البغـدادي: الخزانـة 4: 378.
5. ابن السراج: الأصول 1: 247.
6. الأخضر بن هبيرة

قرابتي.[1] وهذا رأى البغدادي، فهو لا يجوز حذف اسم الحرف الناسـخ إلا فـي الشعر، ويرى أن التقدير في البيت السابق (ولكنك) يقول: "لا يجوز حذف اسم هذه الحروف غير ضمير الشأن إلا في الشعر على قلة، وضعيف، كما فـي الـشاهد السابق، والتقدير ولكنك". [2]

أما الأعلم فقال: "الشاهد فيه رفع زنجي على الخبر، وحذف الاسم ضرورة، والنصب أقيس". [3] وذكر ابن حيان أن أبا الحسن السخاوي قال: أن ذلك الحـذف لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.[4] ويقول ابن المقرب:ويجوز حذف أسماء هـذه الحروف في فصيح الكلام أذا دل على ذلك دليل كقول الفـرزدق.[5] وهـذا هـو الرأي الراجح، لذا يجوز حذف المبتدأ أو الخبر،أو ما يقوم مقامها مثـل أسـماء النواسخ وخبرها، والحذف في البيت جاء رخصة جائزة تبيحه الضرورة من أجل سلامة التركيب العروضي.

وأن هناك شاهدا آخر، وهو قوله عظيم المشافر والمراد من النص أن يقول غليظ الشفة فمنعته القافية من الصواب اللغوي إلى الانحـراف فـي المعنـى،لأن المشافر جمع مشفر، والمشفر لا يوصفُ به الإنسان وإنما هو وصـفٌ للبعيـر، فاللغة يجب أن تجئ طبقا لأحوال المعني، وبالتالي فلا بد من مراعاة هذه المطابقة في كل استخدام لغوي.

---

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفـصل 7: 85؛ابـن هـشام:عبـد ا بـن جمـال الـدين الأنصاري،(ت761ه)، مغني اللبيب، 1964م،تحقيق،مـازن المبـارك، محمـد علـي الحمد،دار الفكر، دمشق، 1: 323.
2. البغدادي: الخزانة 4: 378.
3. المصدر نفسه.
4. انظر:الأندلسي: أبي حيان،التذييل والتكميل في شرح التسهيل، 2002م، تحقيـق: حـسن هنداوي، دار القلم، دمشق،5: 40.
5. ابن عصفور:المقرب،ص:119

6.4.2 حذف اللام من الخبر:

وقد تدخل (اللام) على المضاف إلى المعرفة إذا قدرت إضافته غير محضة، ولابد إذ ذاك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام إصلاحا للفظ، وقد لا يؤتى بها في الضرورة.[1]

قال حية النميري:

أبا الموت الذي لابد أني ملاقٍ لا أباك تخوفيني[2]

موضع الاستشهاد: (لا أباك) فقد حذف اللام من خبر لا النافية من أجل الضرورة الشعرية.الأصل(لا أبالك).

قال ابن السراج: "فالتنوين والنون تقع في هذا الموقع، كما وقع مما قبله لما أضفته وذلك قولهم (لا أباً لك) وغلام لك. وقال: قال الخليل: إن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك لحقت الألفُ الأب التي لا تكون إلا في الإضافة،وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول: لا أباك في موضع لا أبا لك، ولو أردت الإفراد لقلت لا أب لزيد، فاللام مقحمة للتوكيد ليؤكد بها الإضافة،كما وقع في النداء يا بؤس للحرب". [3] وقال: إن المعنى إذا قلت: لا أبالك، الانفصال، كأنك قلت: لا أباً لك فتنون لطول الاسم وجعلت (لك) من تمامه وأضمرت الخبر ثم حذفت التنوين استخفافا، وأضافوا وألزموا اللام لتدل على هذا المعنى فهو منفصل بدخول اللام وهو متصل بالإضافة.[4] بينما يرى المبرد أن الأصل الإضافة واللام زيدت بين المضاف والمضاف إليه، يقول: "إن (لا أبالك) أصله الإضافة،وزيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه، فإذا حذفت اللام رجع إلى أصله في الإضافة، وقال: قال

---

1. ابن عصفور: المقرب: ص: 211.
2. انظر: سيبويه:الكتاب 1: 345؛ ابن السراج: الأصول 1: 389؛ الجرجاني: المقتصد من شرح الإيضاح 2: 810.
3. ابن السراج: الأصول 1: 389.
4. المصدر نفسه

أبو على الفارسي:"حذف اللام في أباك إنما كان ضرورة، ولولا أنها فـي حكـم الثابت في اللفظ عملت (لا)؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرة". [1]

ويقول ابن يعيش وإنما أقحمت اللام المضيفة توكيدا للإضافة فيكـون لفـظ الاسم بعد (لا) كـ لفظ الاسم المضاف، و(لا) عاملة فيه غير مبنية معـه كأنّـك أضفت الاسم المنفى إلى المجرور فقلت لا أباك. [2]

قال عبد القاهر الجرجاني: "وربما حذف الشاعر اللام من الخبـر لحاجـة، والتقدير بها الثبات". [3] والظاهر من كلام الجرجاني أن الشاعر قد يحـذف هـذه اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه إذا اضطر إلى ذلك، فهـي محذوفـة مقدرة.

فالشاهد جاء خلافا للقياس، وهو من القليل الذي لا يقاس عليه.

فالملاحظ أن النحاة متفقون أن اللام مقحمة للإضافة وحذفها كان أمـرا اقتـضاه الوزن، وهذا هو الرأي الغالب لدى النحاة.

7.4.2 دخول لا النافية على الاسم المعرفة

يقول عبد ا بن زبير يقول الأسدي:

أرى الحاجات عند ابن خُبيبٍ نَكِدن ولا أُمية في البلاد[4]

موضع الاستشهاد: (ولا أمية) إذ دخلت (لا) النافية للجنس على الاسم المفرد المعرفة، والأصل أن تدخل(لا) على الاسم النكرة، حيث قام المضاف إليه مقـام المضاف، والتقدير أن اسم (لا) نكرة محذوف تقديره مثل.وهذا مـا يـراه ابـن

1. المبرد: المقتضب4: 375.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 2: 105.
3. عبد القاهر الجرجاني: المقتصد من شرح الإيضاح 2: 810.
4. انظر: الأسدي، عبد ا بن الزبير، ديوانه، جمع وتحقيق يحي الجبـوري، دار الحريـة للطباعة،ص147. المبرد: المقتضب 4: 362، المالقي: رصف المباني؛ ص:331 أبـو خبيب كناية عن عبد ا بن الزبير.

السراج فقال: أراد ولا مثل أمية[1]، وهذا ما ذكره المبرد يقول: "و(لا) لا تعمـل إلا في النكرة البتة، ولو كانت كغيرها في العوامل لعملت في المعرفة كما تعمـل في النكرة، وأما قوله(ولا أُمية) فان المراد لا أمثال أمية". [2] يقول المالقي: "فإن ما دخلت عليه (لا) محذوف للعلم به، وأقيم أُمية مقامه، كأنه قال: ولا مثل أُميـة في البلاد وهذا لا يقاس عليه". [3]

ويقول: إلا أن اسم (لا) النافية للجنس ورد معرفة وهي مع ذلك عاملة، ولم تكرر كقول الشاعر ولا أُمية في البلاد"[4] ويقول في الشرح: وللعلماء تخريجـات منها: أن يقَدر اسم (لا) نكرة لا تتعرف بالإضافة مثل كلمة(مثل) ولما حذفت مثل قام المضاف مقامه، والثاني: أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتهر بـه مثـل لا كريم في البلاد.[5] ونميل إلى ترجيح الرأي الأول، وهو تقدير مثل فهـو انـسب وأقرب للمعنى.

8.4.2 نصب خبر الحرف الناسخ:

حكم هذه الحروف الناسخة أنها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتـدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وهذا الأصل في عملها، ومما جـاء مخالفا لذلك

قول العجاج: **يا ليتَ أيامِ الصبا رواجعا**[6]

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 383.
2. المبرد:المقتضب 4: 362.
3. انظر: المالقي: رصف المبـاني ص:331؛ ابـن هـشام:عبـد ا بـن جمـال الـدين الأنصاري،(ت:761هـ)، شذور الذهب،1999م، شرح وتعليق: محمد السعدي فرهـود، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني بيروت، ص:172.
4. المصدر نفسه.

البيت متعدد النسب قيل للعرجي،وللحارث بن خالد وعمر بن ربيعة وأمية بن أبي الصلت

5. المالقي: رصف المباني ص: 331.
6. انظر العجاج، ديوانه، ملحقات الديوان، ص:82. ابن السراج: الأصول1: 248؛ انظـر سيبويه الكتاب حاشية 2،2: 142.

موضع الاستشهاد: (رواجعا) إذ نصب الخبر خلافا للقياس سلامة للـ وزن، واستقامة للبيت. يقول ابن السراج: "كأنه قال: يا ليت أيامِ الصبا لنـا رواجعـا أو أقبلت رواجعا". [1] وقال:"إن الشاعر اضمر(كانـت)،(فرواجعـا) خبـر لكـان المحذوفة لان كان تُستَعملُ كثيرا مع ليت"[2] كقولـه تعـالى: "يـا ليتهـا كانـت القاضية"[3] وقوله تعالى: "يا ليتني كنتُ معهم".[4] وقد خالف الفراء ابن الـسراج في ذلك فهو يجعل ليت ناصبةً للمبتدأ والخبر على خلاف الأصل.[5]

قال سيبويه: قال ابن سلام: "وهي لغة لهم،سمعت أبـا عـون الحرمـاني يقول:ليت أباك منطلقا،وليت زيدا قاعدا، أخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج؛ أخذها عنهم.[6]

لكن ابن يعيش يرى غير ذلك فيقول: "فليس على ما توهموه، وإنما هو على حذف الخبر، والتقدير يا ليت أيام الصبا رواجعا لنا أو أقبلت رواجعا، وذلك أنه لم يرد معنى الخبر، وإنما هو في حال تمني لنفسه، أو لمن حل عنده هـذا المحـل؛ لذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى.[7]. وينقل البغدادي في خزانته أن البصريين يقدرون خبر ليت محذوفا، ورواجعا حال من ضميره. [8]

واعتقد أن النحاة قد دخلوا في تفسير هذا البيت إلى مجال التأويل والتقـدير. والذي يراه الباحث أن البيت لا يؤول على تقدير محذوف سواء أكـان خبـرا أم حذف كان، فرواجعا خبر لليت، وجاءت منصوبة ضرورة اقتضته موسيقى البيت وقافيته.

---

1. ابن السراج: الأصول1: 248.
2. المرجع السابق.
3. سورة الحاقة، آية:27.
4. سورة النساء،آية:73.
5. ابن السراج: الأصول1: 248.
6. انظر سيبويه الكتاب حاشية 2،2: 142.
7. ابن يعيش: شرح المفصل 8: 84.
8. البغدادي: الخزانة 4: 290-291.

عمل لات:

تعمل (لات) عمل (ليس) بشرطين:الأول: أن يكون اسـمها وخبرهـا مـن أسماء الزمان، والثاني: أن يكون أحدهما محذوفا، ومن العرب من يجر بـ(لات) والجر بها شاذ.[1] قال أبو زيد الطائي:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليست حين بقاء[2]

موضع الاستشهاد(ولات أوان) فالبيـت جمـع شـاهدين: الأول:(ولات) والثاني: (أوان) فالشاهد الأول: أن الشاعر أدخل وأعمـل (لات) علـى (أوان)، والنحاة لهم آراء مختلفة في عمل (لات).الشاهد الثاني: وهو تنوين(أوان)وقطعها عن الإضافة، فالأصل أن (أوان) لا تستعمل إلاّ مضافة،ولكن اضطر الشاعر إلى التنوين.

الشاهد الأول:(ولات).

يقول سيبويه:" لا تكون (لات) إلا مع الحين، تُضمِر فيها مرفوعا وتنـصب الحين؛ لأنه مفعول به، ولم تَمكن تَمكُّنَها، ولم تستعمل إلا مـضمرا فيهـا؛ لأنهـا ليست كـ(ليس)في المخاطبة والإخبار عن غائب"[3] و(لات) تعمل عمل ليس في لفظ حين خاصة، كقوله تعالى: "فنادوا ولات حين مناص"[4]، وبعضهم قال: إنهـا لا تقتصر على لفظ حين، بل تعمل في مرادفه مثل ساعة أوان، والقائلون بعمـل (لات) عمل(ليس) قالوا: إن اسمها فيما سبق محذوف، وأقيم خبرها(أوان) مقـام المضاف إليه.

ومن النحاة من قال: إن(لات) لا تعمل مطلقا، وإن الاسم الذي بعـدها إن كان مرفوعا فعلى الابتداء، وان كان منصوبا فعلى إضمار فعل. وبعضهم قـال: إن(لات) تعمل عمل(إن)، وإنّها لنفي الجنس، و(لات) اسمها وخبرها محـذوف،

---

1. الغلاييني: جامع الدروس العربية، 2: 300.
2. انظر أبا زيد الطائي، ديوانه،جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد، ص30.
3. سيبويه: الكتاب 1: 57.
4. - سورة ص،آية: 38

ومن رأي أن (لات) حرف جر تخفض أسماء الزمان واستدلوا بذلك على البيـت السابق. [1]

يقول ابن جني: "أنه حذف المضاف إليه أوان، فعوض التنوين منه على حد قول الجماعة في تنوين (إذ)، وهذا ليس بالسهل، وذلك أن التنوين في نحو هذا إنما دخل فيما لا يضاف إلى الواحد وهو إذ، فأما (أوان) فهو معرب ويـضاف إلـى الواحد.[2]

ويقول الأنباري أن(التاء) الموجودة في (لات) فيها رأيان: أنها مزيدة على لا النافية وأنها نظير التاء في(ربت، وثمت). والثاني أنّها مزيدة فـي أول كلمـة أوان. [3]أما الشاهد (أوان) فيرى ابن الـسراج أن (أوان) ممـا لا يـستعمل إلا مضافا، فلما حذف مل يضاف إليه بنوه على الكسر لالتقاء الـساكنين كمـا فُعِـلَ بأمسِ وُأدخِل التنوين عوضا لحذف ما يضاف إليه (أوان)[4]

وينقل البغدادي عن ابن عباس المبرد: أن كسر (أوان) لـيس إعرابـا ولا علما للجر، والتنوين الذي بعده ليس الذي يتبع حركات الإعراب وإنّمـا تقـديره عندي إن "أوان" بمنزلة (إذ) وهي لغة قليلة لقوم من العرب [5] وهذا ما رفـضه ابن جني.

يقول ابن السراج: "إن "أوان" مما لا يستعمل إلاّ مضافا، فلما حـذف مـا يضاف إليه بنوه على الكسر لالتقاء الساكنين، وادخل التنوين عوضا لحـذف مـا يضاف إليه (أوان)".[6]

ويقول البغدادي: "إن أصله عند المبردِ والـسيرافي (ولات أوانٍ) طلبـوا صلحنا، فحذفت الجملة، وبني على الكسر أو على السكون، ثم أبدل التنوين فـي

1. انظر: الأنباري: الإنصاف1: 110.
2. ابن جني: الخصائص 2: 377.
3. الأنباري: الإنصاف 1: 109.
4. انظر: ابن السراج: الأصول 2: 143.
5. ابن يعيش: شرح المفصل 9: 32.
6. ابن السراج: الأصول2: 142.

المضاف إليه كما في (يومئذ). [1] لكن الأشموني يرى غير ذلك فيقول: إن(أوان) لشبهها بنزال لفظا بنيت على الكسر ونونت اضطرارا.[2]

9.4.2 تقديم معمول خبر الحرف الناسخ على الاسم والخبر:

لا يجوز تقديم شيء من معمولات الحروف الناسخة عليها ولا تقديم أخبارها على أسمائها، ويجوز تقديم معمول الخبر عليه إذا لم يكن للخبر مانع من موانـع تقديم المفعول على العامل وهذا قليل.[3]

يقول الشاعر:

فَلا تَلْحِنِي فيها فإن بِحبها   أَخَاكِ مصاب القَلْبِ جماً بلابِلُه[4]

الشاهد: (فإن بِحبها أخاك مصاب القلب)

فقد فصل بين الحرف الناسخ واسمه وخبره بالجار والمجرور.

رأي بن السراج: لا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحـروف عليهـا، ولا تقديم أخبارها على أسمائها لضعفها في العمل إلا أن يكون الخبر ظرفا، أو جـارا ومجرورا، فإن العرب اتسعت في ذلك،وهذا ما أجمع عليه النحاة في جواز تقـديم معمول خبر إن على اسمها شرط أن يكون معمول خبـر إن ظرفـا أو جـار أو مجرورا. [5] وهذا ما أشار إليه سيبويه يقول: يجوز تقديم معمول خبـر إن علـى الاسم والخبر. [6] وقد جاءت رواية سيبويه برفـع مـصاب.فقـد ألغـى الجـار والمجرور، لأنه من صلة الخبر وتمامه.

---

1. البغدادي:الخزانة2: 151.
2. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك 1: شاهد 229.
3. ابن عصفور: المقرب, ص: 118.
4. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 205؛ سيبويه: الكتاب 2: 132؛ الجرجـاني، شـرح الإيضاح 1: 453؛ البغدادي: خزانة الأدب 3: 572؛ تلحني: يقال لحيـت الرجـل إذا لمته، الجنب: الكثير، البلابل، الإحزان.
5. ابن السراج: الأصول 1: 205.
6. سيبويه: الكتاب 2: 132.

يقول عبد القاهر الجرجاني (ت:474هـ): واعلم أن الفصل بين هذه الحروف وبين ما يعمل فيه بالظرف جائز.[1] أما السيوطي فيقول: "يجوز تقديم معمول خبر إن على التوسع".[2] بينما يرى البغدادي أن الفصل بين إن واسمها وخبرها بالجار والمجرور لقوة الشبه بين إن والفعل يقول: "إنما جاز الفصل بالجار والمجرور بين إن واسمها وخبرها لقوة الشبه بين إن والفعل".[3] وما ألمسه من آراء النحاة أن حكم معمول خبر إن حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا. كما أن الشاهد النحوي السابق مجهول النسب، وما استشهد به النحاة في هذه المسألة يعد من الشواهد المصنوعة،لذا فالشاهد جيء به من أجل قاعدة صوريه غير عملية، وهي غير موجودة في الاستعمال بشكل مطردٍ فهي قليلة الاستعمال، والقليل لا يقاس عليه، لذا أراه من الشواذ.

5.2 خبر أفعال المقاربة

إسقاط (أن) من خبر الفعل يوشك:

الفعل يوشك،وعسى واخلولق من أفعال المقاربة تدخل على المبتدأ والخبر وخبرها جملة فعلية مسبوقة بـ(أن) وقد تحذف (أن) في الشعر[4]

يقول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فُر من منيته   في بعض غراتها يوافقها[5]

موضع الشاهد (يوشك من فر) حيث أسقط "أن" بعد الفعل يوشك فقد استعمل يوشك استعمال(كاد) وجاء خبرها مجردا من(أن)، يقول ابن السراج: "ويجوز في الشعر لعلي أن أفعل بمنزلة عسيت أن أفعل، وتقول يوشك أن تجيء،

---

1. الجرجاني، شرح الإيضاح 1: 453.
2. السيوطي: همع الهوامع 2: 160.
3. البغدادي: خزانة الأدب 3: 572.
4. الأشموني، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك 1: 298.
5. أمية بن أبي الصلت: ديوانه، تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي، ط2 دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ص:240. يوشك: يقارب، الغرة: الغفلة عن الدهر وصروفه.

فيكون موضع أن رفعا، ويجوز أن يكون نصبا، وقد يجـوز أن تجـيء يوشـك بمنزلة عسى كقول أمية بن أبي الصلت". [1] وهذا ما أشار إليه سيبويه:"وقد يجوز يوشك يجيء، بمنزلة عسى يجيء"[2].

يقول ابن يعيش: وقد أسقط من خبر يوشك (أن) تشبيها ب(كـاد)، وكمـا أسقطت بعد عسى والمستعمل في الكلام إثباتها. [3] وسبب سقوط (أن) في البيـت الضرورة الشعرية، وهذا ما أكده ابن عصفور إذ يقول: "فأما (عسى) و (يوشـك) و(اخلولق) فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا مع (أن)، وقد تحذف مـع (عـسى) و(يوشك) وهو قليل، وبابه الشعر.[4] وقد ورد حديث الرسول عليه السلام مجردا من (أن) في قوله:"يوشك الرجل متكئا على أريكته، يحدث بحديث مـن حـديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب ا ".[5] والمستعمل في اللغة إثبات (أن) بعد هذه الأفعال، يوشك وعسى، فالأصل أن خبر يوشك مضارع منصوب بأن، وهنا سقطت (أن)، وجاء الفعل مرفوعا، وهذا قليل ونادر، وسقوط (أن) هنا ضرورة اقتضاها الوزن الشعري واستقامة البيت.

يقول هدبة بن خشرم:

عسى ا ُ يغني عن بلادِ ابن باقر بمنهمر جون الربابِ سكوب[6]

موضع الاستشهاد: (يغني)، فقد جاء خبر عسى فعلا مـضارعا مرفوعـا ومجردا من (أن)، والأصل: عسى ا أن يغني، وهذا مـا عليـه أجمـاع أهـل

---

1. ابن السراج: الأصول2: 207.
2. سيبويه: الكتاب 3: 160.
3. ابن يعيش: شرح المفصل7: 120.
4. ابن عصفور:علي بن مؤمن (ت 669هـ)،المقرب، تحقيق: احمد عبد الستار الجـواري، وعبدا الجبوري، مطبعة العاني بغداد، ص:107.
5. هذا جزء من حديث أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجة في سننه: المقدمة، البـاب الثـاني 1: 6 والدارمي في سننه: المقدمة، الباب 49:1: 153.

6 انظر: سيبويه: الكتاب 3: 158؛ابن السراج: الأصول،3 168؛ ابن هشام الأنصاري:مغني اللبيب،1: 163؛ السيوطي: همع الهوامع 2: 139-141.164. السائل، الجون: الأسود، الرباب: السحاب المثل من قول الزباء من قصتها المشهورة

اللغة.وقد ورد هذا الشاهد في الأصول دون تعليق عليه من ابن الـسراج. يقـول سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بـ(كاد) يفعل فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغوير أبؤُسا).[1] فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان".[2]

قال السيوطي:"ذهب ابن السراج إلى حرفية عسى، وليس مستندا إلى عـدم تصرفها، ووافقه في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارسي.[3]

يقول ابن جني:"فلا بد من ذكر (أن) بعد (عسى) إما فـي الفاعـل أو فـي الخبر،والعلة في لزوم (أن) لـ(عسى) أن (عسى) موضوعة لفعل متَوهمٍ وقوعـه في الاستقبال فألزموها (أن)؛ لأن (أن) وما بعدها تدل على المستقبل.[4]

ومن خلال آراء النحاة يلمس الباحث أن النحاة مجمعون على أن يكون خبر عسى مقْترناً بـ(أن)، ومجيء الشاهد السابق عاريا من (أن) جاء مخالفا للقيـاس، وحذف (أن) جاء من أجل استقامة الوزن.

جدول (3)

شواهد الفاعل

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	رفع الفاعل بفعل محذوف	1	ضرورة	
2	ما يجوز لا قلبه من الفاعل والمفعول	3		شذوذ
3	تقديم الفاعل على فعله	1	ضرورة	

1. سيبويه: الكتاب 3: 158.
2. ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب 1: 163-164.
3. انظر:السيوطي: همع الهوا مع، 1: 10؛ الـدجني:فتحي،ظـاهرة الـشذوذ فـي النحـو العربي،ص360.
4. ابن جني: البيان في شرح اللمع،ص: 483.

1.5.2 رفع الفاعل بفعل محذوف يدل عليه سياق الكلام:

الفاعل اسم أو ما في تأويله، أسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقـدم أصـلي المحل والصيغة.[1] يقول لشاعر:

لِيبك يزيد ضارع لِخُصومةٍ ومختبطٌ مما تطيح الطّوائح[2]

موضع الشاهد: أن (ضارع) مرتفع بفعل مقدرٍ) وذلك رواية الفعل المبني للمجهول،أما على روايته بالبناء للفاعل، فضارع فاعلٌ، ويزيد مفعولٌ به، وهنا لا شاهد فيه، ولا حذف فيه. وقد أورد ابن السراج هذا الشاهد تحت باب تغير وجـه الإعراب للقافية ويراه من باب الحمل على المعنى، ومن الضرورات الحسنة.[3]

يقول المبرد: "واعلم أن الشيء لا يجوز أن يحملَ على المعنـى إلا بعـد استغناء اللفظ، وذلك قولك ما جاءني غير زيد وعمرو، فحمـل (عمـرو) علـى الموضع؛ لأن قوله غير زيد إنما هو إلا زيد فحمل (عمرو) على هذا الموضع".[4] ومن ذلك قراءة بعضهم: "زين لِكثيرٍ من المشْرِكِين قَتْلُ أَولادِهِم شُركَآؤُهم"[5] وهذه القراءة من الشواذ.

يقول ابن جني: "ألا ترى البيت مبني على اطّراح ذكر الفاعل، وأن آخره قد عِوود فيه الحديث عن الفاعل؛ لأن تقديره فيما بعد: ليبكه مختـبطٌ ممـا تطـيح الطوائح.[6]

وينقل المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في كتاب أوضح المسالك:أن في هذه المسائل ثلاثة آراء النحاة: الأول: إن كل واحد من هذه المرفوعات فاعل بفعل محذوف، ولا يجوز فيهما غير ذلك، وهـذا رأى الجرمـي، وابـن جنـي،

---

1. ابن هشام: أوضح المسالك 2: 83.
2. البيت متعدد النسب، نسب للبيد ابن ربيعة ولم يوجد من ديوانه ونسب إلى نهشل بن حرى ونسب إلى الحارث بن نهيك.انظر: المبرد: المقتضب 3: 281 ؛ ابن هشام الأنـصاري، أوضح المسالك، الحاشية1، 2: 95 البغدادي: الخزانة 1: 303.
3. ابن السراج: الأصول 3: 472-473.
4. المبرد: المقتضب 3: 281.
5. سورة الأنعام، آية: 137.
6. ابن جني: الخصائص 2: 353.

ورجحه المؤلف في المغني، والثاني: إن كل واحد من هذه المرفوعات خبر لمبتدأ محذوف، وهو رأي الجمهور، والتقدير الباكي ضارع، والثالث:إنه يقدر المرفوع فاعلا بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام، أو يقدر خبر مبتدأ محذوف،[1] والرأي الراجح تقدير فعل للاسم المرفوع الذي حذف فعله،والرفع جاء حملا على المعنى.

وقد أثر عن العسكري: انه صحح رواية البناء للمعلوم في قوله ليبك يزيـد، وخطأ رواية الكتاب له المبنى للمجهول، ووصفها بأنها ممـا قبلـه النحويـون، وخالفهم فيه الرواة[2]، وأما الأصمعي فلم يعرف هذه الرواية، وقال هذا من عمل النحويين.[3] والأصل في هذه الشواهد أن تستبعد من الاستشهاد لعدة أسباب منها: أنها متعددة النسب، وأنها متعددة الروايات، والقول بصنعها.

2.5.2 ما لا يجوز قلبه من الفاعل والمفعول:

العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول، وكل اسمين يصلحان أن يكون كل واحد منهما فاعلا مرة أو مفعولا مرة، ويحل أحدهما محـل الآخـر لا يجوز فيهما القلب أبدا خشية الالتباس.[4] ومما جاء ما فيه اللبس

قول خداش بن زهير العامري:

ونَركَب خيلا لا هوادةَ فيها وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

موضع الاستشهاد: (وتشقى الرماح بالضياطرة) وقد جاء به ابن السراج في باب الشاذ من الكلام وهو وضع الكلام في غير موضعه وتغيير نضده.[5] وفيه رأيان الأول:إن الرماح هي التي تشقى بالضياطرة، وهذا على الوجـه الـصحيح وهنا لا شاهد فيه.

---

1. انظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، الحاشية1، 2: 95.
2. البغدادي: الخزانة 1: 303.
3. المرجع السابق.
4. الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو، ص:395.
5. انظر: ابن السراج: الأصول 3: 463.

والرأي الثاني: شاهد على التقديم فالضياطرة هي الفاعل الحقيقي،والرماح متعلقة فيما قبلها أي تشقى الضياطرة بالرماح. [1]

يقول القطامي:

فكرتْ تَبتغيهِ فَوافَقتْه على دمِه ومصرعِهِ السباعا[2]

موضع الشاهد: (السباعا) إذ جاء الفاعل منصوبا خلافا للقياس، فالأصل السباع، ولكن جاء منصوبا شذوذا،وليس ضرورة شعرية، فقد غير وجه الإعراب من أجل القافية، وهذا لا يجوز في الكلام.

يقول ابن السراج: مما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه سبعة أنواع: منها تغيير وجه الإعراب للقافية، وقال: قال أبو العباس لو تكلم بها في غير شعر لجاز ذلك.[3]

يقول سيبويه: وقد أُثِر عن الأصمعي أن هذا البيت من صنيع النحاة. [4]

لكن الفتلي يقول أن المبرد خطأ هذه الرواية، وقال الرواية الصحيحة:

فَكرتْ عند فَيقَتِها إليه فَألِفتْ عند مصرعِه السباعا[5]

وهنا لا شاهد فيه. لكن ابن جني يرى أن هناك حذفا يقول: "وهو عندنا على حذف المضاف؛ أي وافقت آثار السباع".[6]

وقد ذهب الأعلم الشنتمري(476هـ) وابن ولادة المصري الذي رأى عدم وجاهة الطعن في الاحتجاج بالبيت لتعددِ رواياته فقال: "إلا ترى أن سيبويه

---

1. انظر: للمبرد، الكامل، ص364. المرتضي، أمالي السيد2: 116.
2. انظر القطامي، ديوانه، تحقيق، إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت، سيبويه الكتاب،284/1؛ ابن السراج: الأصول 3: 474. هذا البيت من وصف بقرة وحشية فقدت ولدها فطلبته ووجدت السباع قد أكلته.
3. ابن السراج: الأصول 3: 450- 472.
4. سيبويه: الكتاب 1: 284.
5. انظر الحاشية ابن السراج: الأصول 3: 474.
6. ابن جني: الخصائص 2: 426.

يستشهد ببيتٍ لوجوه شتى، وإنما ذلك على حسب ما غيرته الرواة بلغاتها،لأن لغة الراوي في العرب شاهد، كما أن قول الشاعر شاهد أذا كانا فصيحين. [1]

فتعدد الرواية منهج عند الرواة، والنحاة، يقول السيرافي: "والرواة المختلفون اخذوا من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار، فالتغيير في الإنشاد واضـح مـن جهتهم، والشواهد في كل رواية صحيحة، لأن العربي الذي غير الـشعر وأنـشده على وجه دون وجه قوله حجة، ولو كان الشعر له لكان يحـتَج بـه. [2]وروايـة (السباعا) بالنصب حكمها النحوي المنع؛ لأن نصب الفاعل، ورفع المفعول به، أو رفع المضاف إليه ونصبه وتعريف الحال والتمييز، يعد مخالفة للقياس.

يقول الأخطل:

مِثْلُ القَنَافذِ هداجون قَد بلغَتْ نَجران أَو بلغَتْ سوآتِهم هجر[3]

موضع الاستشهاد: (بلغت سوآتِهم هجر) فقد نصب الفاعلَ، ورفع المفعول َبه. يقول ابن السراج:" فجعل (هجر) في اللفظ هي التي تبلغ السوآت؛ لأن هذا لا يشْكِلُ، ولا يحيل، فالشاعر جعل الفاعل مفعولا به، والمفعول به فاعلا". [4]

يقول الزجاجي(337): "واعلم أن العرب مجمِعون على رفع الفاعل، ونصب المفعول به إذا ذُكِر الفاعل ؛إلا انه جاء في الشعر قلب، فـصِير مفعولـه فـاعلا وفاعله مفعولا به على التأويل للضرورة". [5]

يقول المالقي:إن هذا من باب القلب، والقلب في كلام العـرب علـى معنـى المجاز كثير مثل خرق الثوب المسار. [6]

---

1. انظر:الأعلم الشنتمري: تحصيل عين الذهب 1: 34.
2. البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، 2: 159.
3. انظر: ابن السراج: الأصول 3: 464- الزجاجي: كتاب الجمل(ت:337هـ)،عبد الرحمن بـن إسحاق، ص:203؛ المالقي، رصف المباني، ص:452. العيارت: جمع عيـر وهـو الحمـار الوحشي، والقنافذ: جمع قنفذ وهو معروف يضرب منه المثل من سري الليل، نجـران: مدينـة شمال اليمن، هجر: مدينة كانت من البحرين، السوآت: الفواحش.
4. ابن السراج: الأصول 3: 464.
5. الزجاجي: الجمل من النحو، ص:203.
6. المالقي، رصف المباني، ص:452.

ويرى الصنعاني: "أنه متى كان أحد الاسمين لا يصلح أن يكون إلا فاعلا، والثاني لا يصلح أن يكون إلا مفعولا جاز أن ينقلب الفاعل مفعولا عند الاضطرار، وقـد سمِع شيء من كلام العرب لغير اضطرار، فمن ذلك قول الأخطل:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر[1]

يقول ابن هشام(761هـ):"إن إعطاء إعراب الفاعل المفعـول بـه،وإعطاء المفعول به إعراب الفاعل يكون عند أمن اللبس"[2]، لذا يرى الباحث أن الـشاهد شاذ في القياس، وليس هناك ضرورة في الوزن تجعل الشاعر ينـصب الفاعـل، ويرفع المفعول به. وهذا شاذ مفتعل لا يقاس عليه، فالأصل بلغت سوأتُهم هجـرا إلا أن القصيدة رويها بالضم فرفع المنصوب حتى يستقيم وزن القافيـة، وروايـة الديوان على العيارت هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سوأتهم هجرا وهنـا لا شاهد فيه لان هجر تكون نائب فاعل وسوآتُهم مفعولا به.

3.5.2 تقديم الفاعل على فعله ضرورة:

الفعل قل فعل جامد يأخذ فاعلا شرط أن لا تلحق به (ما) وإذا لحقت به مـا كفته عن العمل، وهنا لا يليه إلا الفعل، ولا فاعل له[3]. وقد يرد في الشعر متبوعا باسم.

يقول عمر بن ربيعة:

صددتِ فأطْولْتِ الصدود وقلما وصالٌ على طُول الصدودِ يدوم[4]

موضع الاستشهاد: (وقلما وصال)، فقد جاء الشاعر بعد(قلما) بجملة اسمية خلافا للقياس. فابن السراج يرى عدم جواز الفصل بين قلما وبين الفعـل إلا فـي الشعر ؤيقول: يجوز تقديم الاسم على الفعل والتقديم للضرورة[5]. لكـن سـيبويه

---

1 الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو، ص: 395.

2. ابن هشام: المغني1: 699.

3. الغلاييني: جامع الدروس العربية 1: 55.

4. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 31؛ ابن السراج، الأصول، 2: 234.

5. ابن السراج: الأصول 2:234.

يرى التقديم هنا من قبح الكلام يقول:"ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص". [1] وقال الأعلم شارحا الشاهد أراد قلما يدوم وصال فقدم وأخر مضطرا لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أن يبتدأ به وهو من وضع الشيء في غير موضعه. [2]

ونقل الألوسي في الضرائر قال سيبويه؛ "إنما الكلام وقلما يدوم وصال، فالعامل في وصال هو الفعل يدوم وليس قلما؛ لأنها مكفوفة،وهذا ما أنكره ابن السراج فقال: ليس جائزا أن ترفع وصالا بـ (يدوم) ولكن الجائز عندي على إضمار يكون، كأنه قال يكون وصال يدوم على طول الصدود". [3]ولكن النحاة لهم آراء، فالمبرد يرى أنها زائدة، ووصال فاعل قل[4] وهو ما أبطله وضعفه الأعلم، وقد تكون(ما) مصدرية، والمصدر فاعل الفعل، أما الأعلم فيقول: "إن التركيب السليم قلما يدوم وصال،فقدم وأخر مضطرا لإقامة الوزن، والوصال: فاعلٌ مقدم كما ذُكِر سابقا". فالأصل أن يلي قلما فعل؛ لأن (ما) تكف الفعل(قلّ) ولا يقع بعده إلا الجمل الفعلية، فقد أصبح الفعل قل مع(ما) بمنزلة كلمة واحدة، فهي شبيهة بالحروف قد، والسين، ولن، فهي لا يليها إلا الأفعال إلا في ضرورة الشعر، فقد يليها الاسم ويقدر الفعل تقديرا يفسره المذكور.

فالبيت بني على التقديم والتأخير حتى يستقيم الوزن، فاصلا بين (قلما) والفعل بالجار والمجرور؛ لأنه لو لم يجر على هذا التقديم والتأخير لخرج البيت من إيقاع الطويل، فالضرورة تجيز في الشعر ما لا يجوز في الكلام بشرط الاضطرار، لذلك حصلت المخالفة النحوية حتى يستقيم الوزن من خلال الضرورة، وهذا ما يرجحه الباحث.

---

1. سيبويه: الكتاب 1: 31.
2. سيبويه: هامش الكتاب 1: 12.
3. الألوسي: الضرائر.
4. انظر المقتضب الحاشية رقم 1،1: 84.

جدول (4)

شواهد رفع الفعل المضارع

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	تسكين الفعل المضارع	1	ضرورة	

4.5.3 تسكين الفعل المضارع المرفوع:

الأصل في الفعل المضارع الذي لم يسبق بنصب أو جزم الرفع، لكنـه ورد في الشعر ساكنا.

يقول امرؤ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستَحقِبٍ إثما من ا ولا واغل[1]

موضع الاستشهاد(اشرب) إذ أسكن الفعل المضارع الصحيح المرفوع خلافا للأصل، وهو الرفع، فالتسكين يراه النحاة ضرورة شعرية ألزمت الشاعر، وهو ما يسمى إسكان الاستثقال.

6.2 آراء النحاة في حذف حركة الظاهر في الأسماء والأفعال الصحيحة.

الرأي الأول: يقول ابن السراج: (316هـ) ومن يسكن لغير جزم وإعراب وهو على ثلاثة أضرب: إسكان الوقف، وإسكان الإدغام، وإسكان الاستثقال، والأخيـر ما جاء عليه قول الشاعر (أشرب)، فكان الأصل أشرب، فأسكن الباء كما تسكنها في عضد فتقول عضد للاستثقال فشبه المنفصل والإعراب بما هو في نفس الكلمة، وهذا عندي غير جائز لذهاب علم الإعراب. [2] الرأي الثاني: الجواز مطلقا وعليه

---

1. امرؤ القيس بن حجر الكندي: ديوانه، 2004م، قدم له وشرحه: صلاح الدين الهـواري، دار الهلال بيروت. سيبويه: الكتاب 4: 204؛. ابن السراج 2: 365 ؛ البغدادي: الخزانة 3: 531. المستحقب: المكتسب، الواغل: الداخل إلى شراب القوم مـن دون أن يـدعى إليه..
2. ابن السراج، 2: 365.

ابن مالك وقال: إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم، وخرج عليه قراءة "وبعـولْتُهن أحق" فقد أسكن التاء في بعولتهن. الرأي الثالث: المنع مطلقا في الشعر وغيـره، وعليه المبرد. الرأي الرابع: الجواز في الشعر والمنـع فـي الاختيـار وعليـه الجمهور. [1]

يقول سيبويه:(180هـ) وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، وقد سكّن بعضهم في الشعر ويشم، [2] وهذا رأي الجمهور الذي يجيز التسكين في الشعر. أما المبرد: (285هـ) فقد أنكر رواية سيبويه وقال: الروايـة الصحيحة فاليوم أسقى وهذه رواية الديوان لأن ذهـاب الحركـة يعنـي ذهـاب المعنى.[3] والمعروف أن المبرد كان مشتهرا بتغيير روايات الشعر.[4]

ويرى المرزباني أن حذف حركة الإعراب ليس حسنا[5].لكـن القيروانـي يرى حذف حركة الإعراب للضرورة من أقبح الحذف[6]

يقول ابن جني: ومن إجراء المنفصل مجرى المتصل قول الشاعر: فاليوم أشرب غير. كأنه شبه (ر غ ب) بعضد. ويقول: فنظيرحـذف الحـروف حـذف الحركات أيضا[7]

ويرى أبو علي الفارسي أن إسكان حرف الإعراب من الضرائر، يقـول:" الإعراب حركته لا يبدل منها للإتباع، كما لا تسكن في حال السعة والاختيار.[8]

---

1. السيوطي: همع الهوامع 1: 187.
2. سيبويه: الكتاب 4: 204.
3. سيبويه: الكتاب 4: 204.
4. انظر: العدواني: الضرورة الشعرية ص: 106.
5. المرزباني: الموشح،ص: 150.
6. القيرواني: الحسن بن رشيق (ت:456هـ)، العمدة في محاسن الـشعر وآدابـه ونقـده، 1981م. ط5، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيـروت، لبنـان، 2: 274.
7. ابن جني: الخصائص 3: 96؛ 2: 317.
8. الفارسي: أبو علي، (ت:377هـ)، الحجة للقراء السبعة،1991م، تحقيـق: بـدر الـدين قهوجي وزميله، مراجعة: أحمد يوسف الدقاق، دمشق، 2: 5-6.

ويقول البغدادي: (1093هـ) قال أبو الحسن الأخفش فيما كتبه على نوادره: الرواية الجيدة (فاليوم أسقى) وأما رواية فاليوم أشرب فلا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإن كان جماعة من رؤساء النحو قد أجازوها. [1]

وقال ابن عصفور(669هـ) في الضرائر: حذف علامتي الإعراب الضمة، والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفا، وإجراء للوصل مجرى الوقف.[2]

يقول الألوسي: "الصحيح إن ذلك جاء سماعا وقياسا، أما قياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركه الإعراب للإدغام، فكما جاز ذهبها للإدغام فكذلك ينبغي أن لا ينكر ذهابها للتخفيف". [3]

ويقول المالقي: (الباء) في أشرب لما حصلت بين الراء المتحركة،والغين خففت لاجتماع الحركات. [4]وقد يكون للجانب الصوتي تأثير كبير في الجزم على الاختلاس في حركة الباء، وهو وارد في القران الكريم وتسمى قراءة البزي، وسببه توالي الحركات، ويسمى إسكان عمرو بن العلاء،إذ جعله البصريون اختلاسا فهو صحيح نقلا وقياسا، والحذف وإسكان حرف الإعراب لغة لبني أسد وتميم،[5] والتسكين يرد في اللغة طلبا للخفة والسهولة واليسر في نطق الكلمة العربية.

---

1. البغدادي، الخزانة، ج3، ص531.
2. الألوسي، الضرائر، ص192.
3. المصدر نفسه.
4. انظر: المالقي، رصف المباني، ص392: علوان: عبد الجبار، الشواهد والاستشهاد من النحو،1976م، مطبعة الزهراء بغداد ص: 265.
5. انظر: العدواني: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية ص: 329.

7.2 عمل المشتقات:

جدول (5)

شواهد عمل اسم الفاعل

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	حذف تنوين اسم الفاعل	1	ضرورة	
2	العطف بالجر على المنصوب	2	جواز	
3	إضافة الصفة المشبهة إلى المجرد من أل	1	ضرورة	

1.7.2 حذف تنوين اسم الفاعل مع بقاء النصب في معموله:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله المتعدي واللازم شرط أن يقترن بأل، فإن لم يقترن بها فشرط عمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال،ومن شروطه في العمل أن لا يوصف، ولا يصغر، وأن يعتمد على أداة نفي أو استفهام، أو صفة لموصوف، أو خبرا أو حالا.[1]

يقول أبو الأسود الدؤلي:

فألفيتُه غير مستَعتِبٍ ولا ذاكر ا َ إلا قليلا[2]

موضع الاستشهاد: (ولا ذاكر ا َ) فقد حذف تنوين الفتح لالتقاء الساكنين ويرى ابن السراج أن حذف التنوين قبيح، وأقبح منه حذف النون.[3]، قال سيبويه: "والأصل التنوين؛ لأن هذا الموضع لا يقع فيه معرفة، ولو كان الأصل ترك التنوين لما دخله التنوين، ولا كان ذلك نكرة، وقال: زعم عيسى أن بعض العرب ينشد هذا البيت بكسر (ذاكرِ)، وقال: لم يحذف التنوين استخفافا ليعاقِب المجرور، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين كما قال: (رمى القوم)، وهذا اضطرار".[4] وعلى

1. انظر: شرح ابن عقيل 2: 106.
2. انظر: أبو الأسود، الدؤلي (ت: 69 هـ)، ديوانه صنعة أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، مؤسسة ايف، بيروت، ص: 54 ؛ سيبويه: الكتاب 1: 169؛ ابن السراج: الأصول 3: 455 ؛ البغدادي: خزانة الأدب 1: 359.
3. ابن السراج: الأصول 3: 455.
4. سيبويه: الكتاب 1: 169.

رواية عيسى بن عمر تكون كلمة (ذاكر) معطوفة على كلمة (مستَعتِبٍ) وعلى هذا ليس في البيت شاهد.ويرى المالقي أن الإثبات أحسن وأكثر، وهذا الحذف لا يكون إلا في ضرورة شعر أو نادر الكلام.[1]

بينما ذهب الجرمي إلى أن "حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقـا لغـةٌ".[2] والجرمي بهذا الرأي يخالف ما ذهب إليه سيبويه وابن السراج، فيـرى أن هـذا الحذف لغة لبعض أقوام العرب، أي أن هذه القبيلة التي تلتزم حذف التنوين عنـد التقاء الساكنين تسلك هذه الطريقة في النطق في لغة النثر ولغة الشعر على السواء إلا أن الجرمي لا يذكر لنا اسم هذه القبيلة التي عزي إليها هذا الأداء الاستعمالي. وإلى مثل هذا الرأي يذهب أبو حيان في البحر المحيط إذ يرى أن حذف التنـوين لالتقاء الساكنين موجود في كلام العرب، وأكثره يوجد في الشعر.[3]

ويقول البغدادي: " وإنما آثر حذف التنوين للضرورة على حذف الإضـافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين".[4] ذلك أن كلمة (ذاكر) معطوفة علـى كلمـة (غيـر)، وكلمة (غير) من الكلمات الملازمة للإضافة التي لا يظهر عليها التنوين، فكـأن حذف التنوين من كلمة (ذاكر) لدى البغدادي من قبيل التشاكل الصوتي مع كلمـة (غير).

وقد نقل الألوسي:"قال ابن خلف: تحريك النون لالتقاء الساكنين أجود من حذفه إذ هو حرف، والحرف يحتمل التحريك.[5]

2.7.2 العطف بالجر على معمول اسم الفاعل المنصوب:

الأصل في المعطوف أن يتبع المعطوف عليه في الإعراب رفعـا ونـصبا وجرا، وقد خالف المعطوف المعطوف عليه ومن ذلك.

---

1. المالقي: رصف المباني ص421.
2. السيوطي: همع الهوا مع 2: 199.
3. أبو حيان: البحر المحيط 8: 528.
4. البغدادي: الخزانة 1: 375.
5. الألوسي: الضرائر ص76.

قول الأعشى:

الواهب المائةَ الهجان وعبدِها عوذاً تُزجى خلفَها أطفالُها[1]

موضع الشاهد: (وعبدِها) إذ جاء بـالجر خلافـا للقيـاس، فالأصـل النصب. يقول ابن السراج: " يجوز الحسن الوجه؛ لأنـه مـشبه بالـضارب الرجل، لأّن الضارب بمعنى الذي ضرب، والفعل واصل منه إلى الرجل على الحقيقة، وقد قالوا: الضارب الرجلَ، وأما قولهم الواهب المائة الهجان وعبدِها فإنما أراد عبد المائة" والوجه النصب في هذا.[2] فقد وافق ابن السراج سيبويه في ذلك، يقول سيبويه: "قال قوم من العرب تُرضى عربيتُهم: هذا الـضارب الرجل، والأقيس النصب؛ لأنه عمل فيه عمل المنون".[3]

ويرى ابن عقيل: "جواز النصب والجر في عبدِ ويقول: يجوز في تابع المعمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة الجر والنصب، فالجر مرعاه للفـظ، والنصب على إضمار فعل، أو مراعاة لحمل المخفوض وهو المشهور ".[4]

والرأي الراجح النصب؛ لأن اسم الفاعل إذا كان معرفـا بـال عمـل النصب في معموله وعبد معطوفة على منصوب، لذا كان الوجـه الـصحيح النصب مراعاة لما قبله، والتابع للمعمول يجري مجرى متبوعة. وقد وردت رواية الديوان بالنصب، وعلية فلا شاهد فيه. يقول الشاعر:

هل أنت باعثُ دينارٍ لحاجتنا أو عبد ربٍ أخا عونِ ابن مخراق[5]

---

1. انظر الأعشى،ديوانه،شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين،1987،ص145 سـيبويه: الكتاب 1: 182؛ ابن السراج: الأصول 1: 135؛ ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 119.
الهجان: البيض، عوذا: جمع عائذ وهو جمع غريب والعائذ الناقة إذا وضعة، تسجي: تسوق
2. ابن السراج: الأصول 1: 134.
3. سيبويه: الكتاب 1: 182.
4. ابن عقيل:بهاء الدين عبد ا بن عقيل العقيلي الهمداني المصري،(ت769هـ)، شرح ابن عقيل، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا- بيروت،1: 119.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 171 ؛ ابن السراج: الأصول 1: 127 ؛ البغـدادي: خزانـة الأدب 3: 476.

موضع الاستشهاد: نصب (عبد) على موضع دينار، يقول ابن الـسراج: أراد بـ(باعث) التنوين، ونصب الثاني، وأعمل فيه الأول مقدراً تنوينه، كأنه قال: (أو باعثُ عبد ربٍ)، ولو جره على ما قبله كان عربيا جيدا إلا أن الثاني كلمـا تباعد من الأول قوي فيه النصب.[1]

ويقول المبرد: "واعلم أنه قد يجوز لك أن تحذف التنوين من التـي تجـري مجرى الفعل ولا يكون الاسم إلا نكرة، وإن كان مضافا إلى معرف. ويقول: أراد باعثٌ ديناراً، ونصب الثاني؛ لأنه أعمل فيه الفعل كأنه قال: أو باعث عبد ربٍّ، ولو جره على ما قبله كان عربيا جيدا، وذلـك لأنهـم مـن شـأنهم أن يحملـوا المعطوف على ما عطف عليه[2].

ويقول السيوطي:" ويجريان الإتباع على اللفظ والمحل في تابع مجرور اسم الفاعل العامل لقول الشاعر: (هل أنت باعث دينار)"[3]. ويقول البغدادي:" قال ابن خلف: الشاهد نصب (عبد رب) بإضمار فعل كأنه قال: أو تبعث عبد، وهذا مذهب سيبويه إلا أن بعضهم خطأ هذا الرأي فقال لا يحتاج هنا إلى إضمار، لأن اسـم الفاعل هنا بمعنى الاستقبال، وموضع (دينار) نصب، فهو معطوف على الموضع ولا يحتاج إلى تكلف إضمار.[4]

ومن خلال آراء النحاة أرى أن اسم الفاعل غير المنون لا يعمل النـصب في (عبد) خلافا للقاعدة العامة حملا على الموضع، ونشك أن الشاهد مصنوع من أجل التمكين لقاعدة فرعية صورية قليلة الاستعمال في الكلام العادي والقياسي.

---

1. ابن السراج،الأصول،1: 127.
2. المبرد، المقتضب، 4: 151.
3. السيوطي: همع الهوامع 5: 295.
4. البغدادي،الخزانة 3: 476.

3.7.2 عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل:

إضافة الصفة المشبهة إلى المجرد من أل التعريف:

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدي إلى واحد؛ لأنها مـشبهة به، ويستحسن فيها أن تضاف إلى ما هو فاعل لها في المعنى.[1]

يقول الشماخ:

أقامتْ على ربعيهما جارتَا صفاً كُميتا الأعالي جونَتا مصطلاهما[2]

موضع الاستشهاد(جونتا مصطلاهما) فقد أضاف الصفة المجردة من الآلف واللام إلى مضاف إلى ضمير ضرورة.

يقول ابن السراج: "وإنما الكلام(جونا المصطليين) فرده إلى الأصـل فـي المعنى، لأنك إذا قلت: مررت برجلٍ حسن الوجه، فمعناه: حسن وجهه، فإذا ثنيت قلت: برجلين حسن الوجوه، فإن رددتـه إلـى أصـله قلـت: بـرجلين حـسن وجوههما،فإذا قلت: وجوههما لم يكن في (حسنٍ) ذكر ما قبله، وإذا أتيت بـالألف واللام وأضفت الصفة إليها كان في الصفة ذكر الموصوف، فكان حق هذا الشاعر لما قال: مصطلاهما أن يوحد الصفة فيقول: جون مصطلاهما.[3]

أما سيبويه فيرى إضافة الصفة مجردة من الألف واللام إلى مـضاف إلـى ضمير أنه ردئ وقبيح، ويقول في ذلك:"وقد جاء في الشعر: حسنةُ وجهها شبهوهه بحسنة الوجه، وذلك ردئ ؛ لأنه بالهاء معرفة، كما كان بالألف واللام، وهو مـن سبب الأول، كما أنه من سببه بالألف واللام،[4] ويذكر إبراهيم حسن إبـراهيم أن سيبويه وجميع البصريين أجازوا على قبح الضرورة الشعرية أن تضاف الـصفة المشبهة المجردة عن الألف واللام إلى معمولها المضاف إلى الـضمير، ووجـه

---

1. انظر: شرح ابن عقيل 2: 142.
2. انظر: الشماخ: الديوان ص:308؛ ابن السراج: الأصول 3: 475. سيبويه: الكتـاب 1: 102.؛ ابن جني: الخصائص 2: 420؛ جارتا صفا: الأثفيتان، والصفا: الجبـل، جونتـا مصطلاهما: مسودتي المصطلى.
3. ابن السراج: الأصول 3: 475.
4. سيبويه: الكتاب 1: 102.

القبح أو الرداءة أن الإضافة في هذا الباب لا تقع إلا بعد تحويـل الإسـناد إلـى ضمير الموصوف ونصب المعمول الذي كان مرفوعا على التشبيه بالمفعول به،[1]

يقول ابن جني: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لـم تكـد تراجـع اللفظ، كقولهم: شكرت من أحسنوا إلي على فعله، ولو قلت: شكرت من أحسن إلي على فعلهم جاز، فلهذا ضعف عندنا أن يكون مصطلاهما في قول الشاعر: (جونتا مصطلاهما) عائد على الأعالي في المعنى إذ كانا أعليين اثنين؛ لأنه موضع قـد ترك فيه لفظ التثنية حملا على المعنى؛ لأنه جعل كل جهة منهما أعلى.[2]

يقول ابن عصفور: "الصفة مشبهة كانت أو غير مشبهة لا تخلو من أن تكون معرفةً بالألف واللام، أو نكرة، فإن كانت نكرة جاز في معمولها إن كان معرفـا بالألف واللام، أو مضافا إلى ما عرف بهما، أو إلى ضميره الموصـوف ثلاثـة أوجه: الرفع والنصب، والخفض، إلا أنه لا يجوز في المـضاف إلـى ضـمير الموصوف النصب والخفض إلا في ضـرورة، ومـن الخفـض قـول الـشماخ السابق.[3]

---

1 إبراهيم حسن إبراهيم: سيبويه والضرورة الشعرية، ص: 295.

2. ابن جني: الخصائص 2: 420.

3. ابن عصفور: المقرب ص: 156.

الفصـل الثالث

شواهد المنصوبات

تضمن الفصل الثالث عشرين شاهدا نحويا، بعض هذه الـشواهد معـروف القائل، ومنها شواهد مجهولة القائل، أو متعددة النسب، وقد جاء منها تسعة عـشر شاهدا من شواهد ضرائر الشعر، وشاهد جاء شاذا.

جدول (6)

شواهد المنصوبات

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	حذف العامل في المفعول به	2	ضرورة	
2	النصب على نزع الخافض	2	ضرورة	
3	إنابة الضمير المنفصل بدل المتصل	1	ضرورة	
4	تقديم المفعول معه على مصاحبه	1	ضرورة	
5	نصب المضارع بأن في الواجب	3	ضرورة	
6	جزم المضارع من دون جازم	2	ضرورة	
7	تحريك المضارع المجزوم	1	ضرورة	
8	إبقاء علامة جزم المضارع	1	ضرورة	
مج		11		

1.3 المفعول به:

حذف العامل في المفعول به:

الأصل في الجملة الفعلية أن يذكر الفعل فالفاعل ثم المفعول به، ويجوز أن يحذف الفعل إن دل عليه دليل.[1]

يقول عمرو بن قعناس المراري:

ألا رجلاً جزاه ا ً خيراً يدل على محصلةٍ تَبيتُ[2]

1. ابن هشام: أوضح المسالك 2: 185.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 308 ؛ ابن السراج: الأصول 1: 398. المحصلة: المرأة التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصه منه، للمبيت:أما للتحصيل أو للفاحشة.

موضع الاستشهاد: نصب (رجل) على تقدير فعل محـذوف. يقـول ابـن السراج: "اعلم أن (لا) هنا إذا جعلت كـ(ليس) لم تعمل إلا في النكرة ولا يفـصل بينها وبين ما عملت فيه؛ لأنها تجري رافعة مجراها ناصبة، وأما الشاهد فـزعم الخليل أنه أراد الفعل، وأنّه ليس لـ(لا) هنا عمل".[1] يقـول سـيبويه: "وسـألت الخليل عن قوله: (ألا رجلا)، فزعم أنه ليس على التمني، ولكنـه بمنزلـة قـول الرجل: فهلا خيرا في ذلك، كأنه قال: ألا تروني رجلا جزاه ا خيرا، وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا".[2]

لكن الحلواني له وجهة نظر أخرى إذ يقول كان على الشاعر أن يقـول: ألا رجل من غير تنوين؛ لأن اسم(لا) النافية للجنس وقع مفردا، غيـر أن الـشاعر اضطر فنون، كما غيره اضطر فحذف التنوين، ومثل هذا التفسير يـصدر عـن إحاطة بواقع اللغة،وطبائع الاستخدام.[3]. والملاحظ أن (ألا) هنا يمكن أن توجـه على النحو الآتي: تكون حرف تنبيه واستفتاح، وهنا تدخل على الجمـل الاسـمية والفعلية، والثاني: أن تكون حرف عرض، فتدخل على الجمل الفعلية كقولنـا: ألا تصوم؟ ألا تسافر. وإذا وليتها الأسماء فعلى تقدير فعل محذوف، فالحمـل علـى إضمار فعل وعلى حرف تحضيض أولى؛ لأنه لا ضرورة فيه، فالحمل على ما لا يؤدي إلى ضرورة أولى مما يؤدي إلى ضرورة، فالراجح تقدير فعل محـذوف، وهو الأقرب إلى الصواب.

يقول جرير:

فلا حسبا فَخَرتَ به ِلتيمٍ ولا وجدا إذا ذُكِر الجدود[4]

---

1. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 398؛
2. سيبويه: الكتاب 1: 308.
3. الحلواني: محمد خير،المفصل من تاريخ النحو العربي، 1979م، مؤسسة الرسالة بيروت، ص:219.
4 -انظر: جرير، ديوانه، البغدادي: الخزانة 1: 447؛ الحسب: الكرم وشرف الإنسان مـن نفسه وأخلاقه.

موضع الاستشهاد: (حسبا) حيث حذف الفعل ونون َما بعده ضرورة، مـن أجل استقامة الوزن،وهو من الأمثلة الشائعة في اللغة.يقول ابن السراج: إنما نون مضطرا، وهذا ما يراه أبو الحسن الأخفش.[1]

ويجوز في البيت الرفع، والنصب،ولكن النصب أجود، فالعامل في (حـسبا) فعلٌ محذوفٌ تقديره ذكرت، وليس (لا).

يقول البغدادي: "على إنه يجوز النصب في قوله: (حسبا)، والرفع لوقوعه بعد حرف نفي، أما نصبه فبفعل مقدرٍ متعدٍّ إليه بنفسه في معنى الفعل الظـاهر، والتقدير فلا ذكرت حسبا فخرت به، ولا وجدا معطوف على قولـه حـسبا، أمـا بالرفع فعلى الابتداء وجملة فخرت به صفته". [2]

2.3 النصب على نزع الخافض:

بعض الأفعال تتعدى إلى مفعولين الثاني منها عن طريق حرف الجر، ومن هذه الأفعال(أمر و استغفر)، وقد يحذف حرف الجر، ويتعدى الفعل إلى المفعـول الثاني من دون واسطة.[3]

يقول الشاعر:

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ بهِ ... فقد تَركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ[4]

موضع الاستشهاد: (أمرتك الخير)، فقد تعدى الفعـل (أمـر) إلـى مفعولين من دون واسطة. ويقول ابن السراج: "واعلم أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ، وحقه إن يتعدى إلى الثاني بحرف الجر، إلا أنهـم اسـتعملوا

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 398.
2. البغدادي: الخزانة 1: 447.
3. شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك 2: 488.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 38 ؛ ابن السراج: الأصـول 1: 178 ؛ البغـدادي: خزانـة الأدب 1: 164. والبيت متعدد النسب: فقد نسب إلى معد يكرب، وإلى خفاف بن ندبـه، والعباس بن مرداس، وأعشى طرود. النشب: المال الثابت.

حذف حرف الجر فيه، فيجوز فيه الوجهان في الكلام"[1].بينما يرى سيبويه أن هذه الأفعال تتعدى إلى المفعول الثاني عن بواسطة حرف الجر يقول: "وإنّما فُـصِلَ هذا أنها أفعال تُوصلُ بحروف الإضافة، فتقول: اخترت فـلان مـن الرجـال، واستغفرت ا من ذلك".[2] ويقول البغدادي: "إن (الخير) منـصوب علـى نـزع الخافض، فالفعل (أمر) يتعدى بنفسه إلى مفعول واحد".[3]

وهذه الأفعال قد تتعدى بنفسها أو عن طريق حرف الجر وهـو الأقـوى، والحذف هنا أمر اقتضاه وزن البيت، ومن المعلوم أن حرف الجر الباء كثيرا مـا يحذف في الكلام، أو يزاد به، دون أن يؤدي إلى قبح الكلام، وهذا يسمى بالحذف والاتصال، حذف الخافض ووصل الفعل إلى مفعوله دون واسطة، وبعض النحاة يرى الحذف قياسا، والجمهور يرى أنه سماعي، وهو الأقرب إلى الرأي الصواب، فهناك أمثله كثيرة على ذلك منها قوله تعالى: (ألا إن ثمود كفَرو ربهـم)[4]، أي: بربهم، وقوله تعالى: (واختار موسى قَومه)[5]،أي من قومه وقال الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام[6]

أي: تمرون بالديار.وقد يكون حذف الخافض نتيجة كثرة الاستعمال من أجـل التخفيف، والتخفيف هنا لم يؤد إلى اللبس أو فساد المعنى.

يقول الشاعر:

استغفِر ا َ ذنْباً لستُ محصيه رب العبادِ إليه الوجه والعملُ[7]

1.انظر: ابن السراج: الأصول 1: 178؛ ابن الـشجري، هبـة ا بـن محمـد العلـوي، (ت:542هـ)،الامامي 1930م، تصحيح وضبط: عبد الخالق مصطفى محمـد، مطبعـة الأمانة بمصر، 1: 329.

2. سيبويه: الكتاب 1: 38.

3. البغدادي: خزانة الأدب 1: 164.

4. سورة هود، آية: 68.

5. الأنعام، آية: 155.

6. انظر: جرير، ديوانه، ص:512.

7. انظر: سيبويه الكتاب 1: 37 ؛ المبرد: المقتضب 4: 341. ابن السراج: الأصـول 1: 177. والبيت مجهول النسب.

موضع الاستشهاد (ذنبا)، إذ حذف الشاعر حرف الجر، وتعدى الفعل إلى المفعول الثاني دون الجار، وهو من الشواهد قليلة الاستعمال، ولكنها جائزة، ويقول ابن السراج: "واعلم أن من الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين في اللفظ وحقه أن يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر، إلا أنهم استعملوا حذف حرف الجر فيه، فيجوز فيه وجهان".[1]

بينما يرى سيبويه: "إن هذا ليس أغلب كلام العرب".[2]، ويقول "هذه الأفعال توصل بحروف الإضافة، ولما حذف حرف الجر عمل الفعل النصب ليتعدى إلى مفعوله الثاني"[3]، وهذا رأي المبرد حيث يقول:" واعلم أن كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل فعمل فيما بعده ".[4]

والرأي الراجح أن الفعل (استغفر) يتعدى بنفسه إلى مفعوليه، (فذنب) منصوب بالفعل (استغفر)، وليس بنزع الخافض، وهذا من باب التوسع في عمل الفعل عندما يكون الكلام مقيدا بالوزن والقافية، والتوسع يقصد به: المرونة في اللفظ أو التركيب ومراعاة مقتضيات السياق في التراكيب والعلاقات النحوية[5] فالضرورة هنا ليست قبيحة بل حسنة.

1.2.3 إنابة الضمير المنفصل المنصوب بدلا من المتصل:

الضمير قائم مقام الاسم الظاهر، والغرض من الإتيان به الاختصار، والضمير المتصل أخصر من المنفصل، فكل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 177.
2. سيبويه،الكتاب 2: 17.
3. سيبويه الكتاب 1: 37.
4. المبرد: المقتضب 2: 321.
5 انظر: حسن، عبدا أحمد جاد الكريم، المنهج التحويلي في النحو العربي، مجلة كلية دار العلوم، 32، 210، 2004م، ص: 581.

المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، ولكن قد يرد المنفصل بـدل المتصل ضرورة.[1]

يقول الشاعر:

إليك حتى بلغتْ إياك[2]

موضع الاستشهاد: (بلغت إياك) إذ وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل، فقد وضع (إياك) موضع (الكاف) ضرورة خلافاً للقياس.

يقول ابن السراج: "والشاعر إن اضطر جعل المنفصل موضـع المتـصل، فالضمير المنفصل لا يقع موقع المتصل ما لم يمتنع الاتصال، فان امتنع الاتصال كان من باب الضرورة". [3] وقد وافق ابن السراج غيره من النحـاة فـي هـذه المسألة.

قال سيبويه: "هذا باب ما يجوز في الشعر في (إيا) ولا يجوز في الكـلام، ويقول: هو قبيح لا يتكلم به العرب".[4]

ويقول ابن جني: "فإن المضمر المتصل وإن كان أضـعف مـن الـضمير المتصل فإنه أكثر وأيسر في الاستعمال منه".[5] ويقول: "وقد حملوا المنفصل عليه في البناء إذا كان ضميرا مثله، وقد يستعمل في بعض الأماكن في موضعه؛ نحـو قوله: إليك حتى بلغت إياكا".[6]

وذكر الزجاجي أن التقدير: حتى بلغتك إياك، يعني أن الـضمير المنفـصل إياك لم يوضع موضع الضمير المتصل الذي كان من حق الكلام أن يشْتمِلَ عليه.

---

1 انظر الغلاييني: جامع الدروس العربية 1: 121.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 362-363؛ ابن الـسراج: الأصـول 2: 120؛ المـالقي: رصف المباني ص:218.

3. ابن السراج: الأصول 2: 120.

4. سيبويه: الكتاب 2: 362-363.

5. ابن جني: الخصائص 2: 192.

6 ابن جني: الخصائص 2: 194.

وقال المالقي: "الأصل الاتصال بالفعل أو ما في معناه، لأنه ضعيفٌ كونـه في الأصل مركب من حرف، فاتصل به ليقوي النطق به، ولما اتصل بمـا قبلـه صار معه كالكلمة الواحدة، فإذا وقع الاستثناء أوجب التقديم فلم يصح النطق بـه وحده، فجعلنا إيا له دعامة ليقوى بها النطق، فلا يجوز انفصاله مع التأخير إلا في الضرورة". [1]

ويقول ابن يعيش: وهذا التقدير لا يخرجه عن الـضرورة سـواء أراد بـه التوكيد أو البدل؛ لأن حذف المؤكد أو المبدل فيه ضرورة. [2]

ومن خلال آراء النحاة يرى الباحث أنهم متفقون على أن الضرورة سـبب في اتصال الضمير المتصِل بدل المنفصل، وهذا مخالف للقياس والاستعمال، وهو من النادر الذي لا يقاس عليه، ولا تبنى على أساسه القواعد النحوية وهو من أقبح الضرائر.

3.3 شواهد المفعول معه

يرجح النصب على المعية مع جواز العطف على ضعف فـي موضـعين أحدهما: أن تكون المعية مقصودة من المتكلم، فليس ما بعد الواو مشترك في حكم ما قبل الواو.[3]

1.3.3 تقديم المفعول معه على مصاحبه:

لا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله ولا مصاحبه، لكنه يتقـدم فـي الشعر ضرورة.[4]

---

1. المالقي: رصف المباني ص:218.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 183.
3. انظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك 2: 243.
4. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 383.

يقول يزيد بن الحكم الثقفي:

جمعتَ وبخْلاً غِيبةً ونَمِيمةً ثلاثَ خِصالٍ لستَ عنها بمرعوي[1]

موضع الاستشهاد: (جمعت وبخلا وغيبة) إذ تقدم المفعـول معـه علـى المعمول لمصاحبة المصاحب[2].

يقول ابن السراج:وهو جائز على التقديم والتأخير.([3]) وهذا ما جوزه ابـن جني إذ يقول: "ويجوز: والطيالسة البرد، كما تقول: ضربت وزيدا عمـرا. قـال الشاعر: جمعت فحشا وغيبة ونميمة"[4]. فقد أجاز ابن جني تقديم المفعـول معـه على مصاحبه، لكن شارح الكافية قال:لا حجة لابن جني في البيت

قال ابن الشجري في أماليه: "لا يجوز تقديم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف دون الصفة والتوكيد والبدل...، وإنمـا جـاز تقـديم المعطـوف للضرورة؛ لأن المعطوف غير المعطوف عليه.[5] ويقرر السيوطي أنه: "لا يقـدم على عامله ولا صاحبه خلافا لابن جني؛ لأن أصل واوه واو عطف، والمعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه إجماعا، ولا يتقـدم علـى مـصاحبه".[6] ويقـول البغدادي: "والأصل جمعت غيبة وفحشا، ولأولى المنع رعاية لأصـل الـواو.[7]

والذي أرجحه رأي البغدادي، فالأصل جمعت بخلا وغيبة، والذي دفع الشاعر إلى مخالفة القياس هو استقامة الوزن وسلامة التركيب الشعري.

---

1. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 326 ؛ ابن جني: الخصائص 2: 363 ؛ ابن الشجري: الأمالي 1: 177؛ السيوطي: همع الهوامع 1: 494؛ البغدادي: الخزانة 1: 494.
2. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 326.
3. المصدر نفسه.
4. ابن جني: الخصائص 2: 363.
5. ابن الشجري: الأمالي 1: 177.
6. السيوطي: همع الهوامع 1: 494.
7. البغدادي: الخزانة 1: 494.

4.3 شواهد نصب الفعل المضارع

نصب الفعل المضارع بأن مضمرة في الواجب

أوجب النحاة نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء المتـصلة بجواب نفي أو طلب أو عرض، ولكن قد تضمر (أن) بعد الفـاء فـي الواجـب اضطرارا.

يقول طرفة:

لنا هضبةٌ لا يدخلُ الذل وسطَها ويأوي إليها المستَجِير فيعصما[1]

موضع الاستشهاد(إدخال الفاء في جواب الواجب مخالفا للقياس)، والقيـاس حذف الفاء ورفع الفعل المضارع، وهناك رواية (ليعصما)، وهنا لا شـاهد فيـه يقول ابن السراج في باب تغيير وجه الإعراب للقافية:" من ذلك إدخال الفاء فـي جواب الواجب ونصب ما بعدها، وهذا لا يجوز في الكلام، وإنما ينصب ما بعدها إذا كان مخالفا لما قبلها، وذلك إذا كانت جوابا لأمر، أو نهي، أو تمن، أو استفهام، أونفي[2]

ويبين سيبويه أن النصب هنا يكون في ضرورة الشعر على ضعف، يقـول: واعلم أن الفاء لا تضمر فيها "أن" في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار مـن حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل "أن" العاملة وهو ضـعيف فـي الكلام. [3]

يقول الأخفش: "وإنما جاز إضمار "أن" في غير الواجب، لان غير الواجـب يجئ ما بعده على خلاف ما قبله ناقضا له، فلما حدث فيه خلاف لأوله جاز هـذا

---

1. انظر: طرفة بن العبد (ت: 476هـ)، ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري، 1975م، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية بدمشق، ص: 194 ؛ سيبويه: الكتاب؛ المبرد: المقتضب 3: 281 ؛ ابن السراج: الأصول.
2. ابن السراج: الأصول، 3: 471.
3. سيبويه: الكتاب 3: 39.

الإضمار فيه، والواجب يكون آخره على أوله، وهذا لا يجوز الإضمار فيه، وهو في الشعر واجب ".[1]

يقول المالقي: "والصحيح عندي أن نصبها، وإن كان في ظاهر الواجـب على معنى الشرط المقدر؛ لأن التقدير أن يأوي إليها المستجير فيعصما".[2] وقال القزّاز القيرواني: "وإنما ذلك عندهم للضرورة". [3]

يقول المغيرة بن حنباء:

سأترك منزلي لبني تَميمٍ فألحقَ بالحجاز فأستَريحا[4]

موضع الاستشهاد(فاستريحا) إذ أدخل الشاعر الفاء في جـواب الواجـب مخالفا القياس، وهناك رأي(لأستريح)، وهنا لا شاهد فيه. يقول ابن السراج فـي باب تغير وجه الإعراب للقافية:" من ذلك إدخال الفاء في جواب الواجب، ونصب ما بعدها، وهذا لا يجوز في الكلام، وإنما نصب ما بعدها إذا كان مخالفا لما قبلها، وذلك إذا كان جوابا لأمر، أو نهي، أو نفي، أو استفهام، أو نفي". [5]

يقول سيبويه: واعلم أن الفاء لا تضمر فيها(أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونـصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب[6]

ويرى الصنعاني أن النصب بالفاء في غير جواب حملا على فاء الجواب[7].

---

1. الأخفش، سعيد بن مسعده الأوسط: معاني القرآن 1: 66.
2. المالقي: رصف المباني ص:301.
3. القزاز القيرواني: ما يجوز للشاعر ص:160-161.
4. نسب البيت للمغيرة بن حنباء الحنضلي ولم يوجد من ديوانه، انظر: سيبويه: الكتـاب 3: 38-39،: ابن السراج: الأصول 3: 471 ؛شُراب: شرح الشواهد الشعرية، 1: 250.
5. انظر: ابن السراج: الأصول 3: 471؛ شُراب: شرح الشواهد الشعرية، 1: 250.
6. سيبويه: الكتاب 3: 38-39.
7. الصنعاني: تهذيب الوسيط في النحو، ص:426.

يقول النابغة الجعدي:

قروم تسامى عند باب دفاعه   كأن يؤْخَذَ المرء الكريم فيقتلا[1]

موضع الشاهد(كأن يؤخذ) حيث حذف (ما) الزائدة، ونصب الفعل (يقـتلا) بعد الفاء. يقول ابن السراج:"يريد كما أنه يؤخذ المرء قال أبو عثمان أنا لا أنشده إلاّ كأن يؤخذ المرء، فنصب يؤخذ؛ لأن(أن) التي تنصب الأفعال دخلـت عليهـا كاف التشبيه".[2] قال سيبويه: وإن جاءت ساقطة من الكاف في الشعر جاز كمـا قال النابغة الجعدي.[3] وذكر الأعلم أن سيبويه قد خولف في التقـدير المـذكور، وجعلت (أن) الناصبة للفعل ونصب (يؤخذ) بعدها،وجعلت الكاف جارة للمـصدر في أن والفعل، واستدل صاحب هذا القول على ذلك بقوله: (فيقتلا) بالنصب عطفا على (يؤخذ)، والتقدير كأخذ المرء الكريم وقتله.

وقال المحقق: قال الأعلم: وكلا القولين منهمـا خـارج، والآخـر أقـرب وأسهل.[4] ويقول إبراهيم حسن: والذي نراه أن رأي سيبويه هو الأقرب للصواب، لا كما ذكر الأعلم، فرواية سيبويه برفع يؤخذ، مما يدل على أن (كـأن) ليـست مركبة من الكاف الجارة وأن الناصبة للفعل، كما زعم مخالفيه.[5]

فالبيت اشتمل على ضرورتين الأولى حذف (مـا) الزائـدة بـين الكـاف ومجرورها المؤول والتقدير كأنه يؤخذ، ونصب الفعل يقتلا المقترن بالفـاء بعـد الخبر المثبت وهو لم يسبق بنفي أو طلب.

---

1. انظر: النابغة الجعدي، جمع وتحقيق: واضح الـصمد، دار صـادر بيـروت، 1998، ص136،سيبويه الكتاب،3:140؛ ابن السراج: الأصول1: 278.
2. ابن السراج: الأصول1: 278.
3. سيبويه: الكتاب 3: 140.
4. انظر: ابن السراج: الأصول الحاشية 1: 278.
5. انظر: إبراهيم، سيبويه والضرورة الشعرية، ص: 181

5.3 شواهد جزم الفعل المضارع:

جزم الفعل المضارع من دون جازم

الفعل المضارع يكون مرفوعا إذا تجرد من النواصب والجوازم، لكن النحاة أخذوا يفسرون ويتأولون بعض الأبيات المجزومة من دون جازم ومن ذلك قـول متيم بن نويرة:

على مِثل أَصحابِ البعوضةِ فَاخْمِشي لكِ الويلُ حر الوجهِ أو يبكِ من في بكى[1]

موضع الاستشهاد (أو يبك) إذ جزم الفعل المضارع الدال على الطلب دون دخول الجازم، وهذا خلافا للقياس، فالأصل في الفعل المضارع الدال على الطلب أن يسبقَ بلام الأمر، ولكن سقوط اللام هنا قليل، وغير مـستعمل فـي العـرف اللغوي العام؛ ولكنه إذا لجأ إليه الشاعر يعد من أقبح الضرورات.

يرى ابن السراج جواز حذف هذه اللام في الشعر، وتعمل مـضمرة، قـال متتم بن نويرة:أو يبك من بكى، أراد: ليبك، ولا يجوز أن تضمر (لم) و(لا) فـي ضرورة شاعر.ولو أضمر لالتبس الأمر بالإيجاب".[2] حيث اتبع ابـن الـسراج سيبويه في ذلك.

يقول سيبويه: "واعلم أن هذه اللام قد يجوز حـذفها فـي الـشعر وتعمـل مضمرة، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة وهذا من باب تقـصير الحركـة الطويلة لضرورة الشعر".".[3]

وقد خالف المبرد سيبويه وابن السراج في ذلك فقالُ: "والنحويون يجـزون إضمار هذه اللام في الشعر إذا اضطر الشاعر لذلك، ولا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نـضير

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 8؛ ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 390؛ ابن الـشجري: أمالي ابن الشجري،1: 338. البعوضة موضع بعينه قتل منه رجال من قوم الشاعر.
2. ابن السراج: الأصول 2: 157.
3. سيبويه: الكتاب 3: 8.

الخفض في الأسماء، ولكن بيت حاتم حمِل على المعنى؛ لأنّه إذا قال فاخمشي فهو في موضع فلتخمش، فعطف الثاني على المعنى. [1]

يقول ابن جني: "واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تـضمر إلا فـي الـشعر ضرورة، وحسن ذلك له قليلا أن ما قبله وإن لم يكن مجزوما فإنّـه فـي معنـى الجزم"[2]. ويفصل الأنباري هذه المسالة عارضـا رأي البـصريين والكـوفيين. فالكوفيون يقولون: إن حذف (لام الأمر) مع بقاء عملها وارد في كلام العرب.

أما البصريون فيرون أن الفعل مجزوم حملا على معنى فاخمشي؛ لأن فعل الأمر أصله فعل مضارع. [3]

ويقول الأعلم: هذا من أقبح الضرورات؛ لأن الجازم أضعف مـن حـرف الجر، وحرف الجر لا يضمر، وقيل إنه مرفوع وحذفت لامه للضرورة الشعرية، واكتفى بالكسر، وهذا أسهل من الضرورة وأقرب. [4]

يقول عبدا بن همام السلولي:

محمد تَفْدِ نَفْسكَ كل نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا[5]

موضع الاستشهاد(تفد نفسك) فقد جزم الفعل المضارع مع حـذف العامـل (لام الأمر) خلافا للقياس، لم يعلق ابن السراج على هذا الشاهد غير أنـه قـال: فليس بمعروف هذا البيت في كتاب سيبويه.[6]

أما سيبويه يقول: "إن(تفد) مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وإن هـذه الـلام يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمره. [7] أما المبرد فقد أبطل الاحتجـاج بهـذا

1. المبرد: المقتضب 2: 132.
2. انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 390؛ابن الشجري:أمالي ابـن الـشجري،1: 338.
3. الأنباري: الإنصاف 2: 512.
4. البغدادي: الخزانة 3: 629.
5 انظر: المبرد: المقتضب 2: 132،. الأنباري: الإنصاف 2: 512؛ البغدادي: الخزانة 3: 629.
6 ابن السراج: الأصول 1: 175.
7. سيبويه: الكتاب 1: 408.

البيت لأنه مجهول النسب، فهو يرد ما لا يراه مناسبا مع مذهبه[1]، وهذا مـذهب أهل البصرة فهم يمقتون الشواهد المجهولة لضررها على اللغة وإساءتها إلى علم النحو كما يرون، يقول الزجاج: وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه، وهو مما لا يحتج به في كتاب ا [2]. ويقول ابن جني: وهذا البيت أقبح من بيت على مثل أصحاب البعوضة؛ لأن البيت السابق فيه معنى اللام وهو اخمشي؛ لأن معناه لتخمشي وهذا ليس فيه شيء في معناه ومعنى اللام. [3]

ولكن نقول أن الأصل أن نعالج الظاهرة اللغوية أو النحوية حسب القاعـدة النحوية بغض النظر عن القائل أكان مجهولا أو معلوما، فبعض النحاة قد يكـون جاهلا لصاحب البيت لكن الشاهد قد يكون معلوما عند غيره، مع العلم أن خـوف النحاة من البيت المجهول يكون من باب الحرص على ألا يكون البيت مـصنوعا، أو مولداً أو ممن لا يوثق بكلامه، كما أن معرفة الشاعر مدخل لتقويم الـضرورة والشذوذ عند الشاعر، والعمل على دراستها. وقـال الأعلـم: وهـذا مـن أقـبح الضرورات؛ لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يضمر، وقد قيل إنه مرفوع وحذفت لامه للضرورة. واكتفى بالكسر، وقالوا: أراد لتفد فاضطره الوزن لحذف اللام، وبعضهم يرى بأنّه خبر يراد به الدعاء، واصل تفد نفسك تفدي نفسك كل نفس، والأقوى أن تكون مرفوعة مقدرة على الياء المحذوفة. فالأصـل فـي الفعل المضارع أن لا يجزم إلاّ بعامل الجزم، ولكن جزمه هنا كما يـرى بعـض النحاة من أجل استقامة الوزن وسلامه التركيب العروضي، فقد اضطر الـشاعر إلى تقصير الحركة الطويلة مع حذف لام الأمر، والنحاة في هذه المسالة لهم آراء مختلفة.

---

1. المبرد:المقتضب 2: 132.
2. انظر: البغدادي: الخزانة، 4: 433.
3. انظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب ص:391.؛فلفل:محمد عبده:اللغة الـشعرية عنـد النحاة، 2007م، دار جرير، عمان،ص:59.

1.5.3 تحريك الفعل المضارع المجزوم بالفتح:

الأصل في الفعل المضارع المسبوق بأداة جزم أن تجـزم لامـه إذا كـان صحيح اللام ويحرك ما قبل اللام. لكن ورد في الشعر غير ذلـك، فقـد حـرك الساكن وسكن المتحرك.

يقول الشاعر:

ألا رب مولودٍ وليس له أب   وذي ولدٍ ولم يلْده أبوان[1]

موضع الاستشهاد(يلْده) إذ أسكن المتحرك وحرك السكن، فقد جعل حركـة اللام سكوناً، والأصل تحريكها، وحرك الدال الساكن، والأصل فيها السكون بعـد دخول حرف الجزم، وهذا خروج عن القياس.

يقول ابن السراج: "فإن كان آخر الاسم حرفا مدغما بعد الألف، وأصل الأول فيهما السكون يعني الحرفين المدغم أحدهما في الآخر حركته إذا رخمته بحركة ما قبله، وذلك نحو أسحار يا هذا، وكذلك تفعلُ بكل ساكن احتيج إلـى حركتـه فـي الضرب، كقول الشاعر: ألا رب مولود. [2] فقد فتح الدال بحركة الياء لما احتـاج إلى تحريكها؛ لأن الفتحة قريبة منها.

يقول سيبويه: "وإن شئت فتحت اللام إذا أسكنت (على فتحة)انْطَلْقَ ولم يلْد إذا جزموا اللام".[3]

يقول ابن يعيش والأصل (يلده) بكسر اللام إلا أنهم أسكنوا اللام ثم فتحـوا الدال على ما تقدم، ومن ذلك قوله تعالى في قراءة حفـص (ويخـش ا ويتقْـهِ) بإسكان القاف وكسر الهاء، وينقل الشارح قول المبرد: كل مكسور أو مضموم إذا لم يكن من حركات الإعراب يجوز فيه التسكين ولا يجوز ذلك في المفتـوح. [4]

والذي يراه الباحث في الشاهد السابق أن تسكين عين الفعل هو لهجة من لهجـات

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 265؛ ابن السراج: الأصول 1: 364؛ ابن الحاجـب شـرح الشافية 1: 40.
2. ابن السراج: الأصول 1: 364.
3. سيبويه: الكتاب 2: 265.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 126-127.

العرب، وخاصة بني تميم، يقول الرضي: وجميع التفريعات في كلام بني تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون، وعزاه سيبويه إلى بكر بن وائل وأناس كثير من تميم[1].

2.5.3 إبقاء علامة جزم الفعل المضارع المجزوم:

الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم يجب حذف حرف العلة فيه ما لم يكن حرف العلة مبدل من همزة،[2] وقد يثبت حرف العلة في ضرورة الشعر. يقول قيس بن زهير:

ألم يأْتِيك والأنباء تَنْمي بما لاقتْ لبون بني زيادِ[3]

موضع الاستشهاد: (يأتيك)، فقد أثبت الشاعر الياء الساكنة في الفعل المضارع المعتل المجزوم، وأجراه مجرى الفعل الصحيح. يقول ابن السراج: "اعلم أن أحسن ذلك ما رد فيه الكلام إلى أصله، ومنه تصحيح المعتل، وهذا يجوز في الشعر ولا يصلح في الكلام.[4] وهذا رأي سيبويه قال: "وقد يبلغون بالمعتل الأصل فيقولون: (رادد) من أصل: راد"[5]. فسيبويه يرى أن الصحيح أصل المعتل، وأنه قد يرد إليه عند الضرورة الشعرية، إذ بعض الضرائر ترد الأشياء إلى أصولها، ويرى ابن عصفور أن الحذف في صنفين من الأفعال:أحدهما كل فعل في آخره حرف علة غير مبدل بهمزة جزمه بحذفه ولا يثبت حرف العلة، ويكون الجزم بحذف الحركة إلا في ضرورة.[6] يقول ابن خالويه: "والاختيار في مثل هذا، حذف الياء للجازم، لأن دخول الجازم على

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 257.
2. انظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك 1: 93.
3. انظر: قيس بن زهير: ديوانه، تحقيق: عادل جاسم البياني، مطبعة الآداب من النجف، ص: 29 ؛ سيبويه: الكتاب1: 60 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 443. وقد وردت رواية الديوان: ألم يبلُغْك.
4. ابن السراج: الأصول 3: 435-442.
5. سيبويه: الكتاب1: 60.
6. ابن عصفور:المقرب،ص:51.

الأفعال يحذف الحركات الدالة على الرفع إذا وجدها، فان عـدمها لعلـة حـذفت الحروف التي تولدت منها الحركات؛ لأنها قامت مقامها وإنما يجوز إثباتهـا مـع الجازم في ضرورة الشعر.[1]

ويرى ابن فارس: "أن الضرورة عيب وقدح وغلط، ويقول: والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ويمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون. فإما لحـن فـي إعراب أو إزالة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك كقول الشاعر: ألـم يأتيـك ".[2] ولواضح أن ابن فارس أجاز للشاعر من الضرائر قصر الممدود والاختلاس، وعد من اللحن بعض الضرائر كمعاملة الفعل المعتل اللام مجزوما معاملة الصحيح.

وهذا ما ذهب إليه أبو هلال العسكري إذ يقول: "وينبغـي أن تجتنـب ارتكـاب الضرائر وإن جاءت فهي رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحـة تـشين الكـلام وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء في إشعارهم لعدم علمهـم بقباحتهـا، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة"[3].

ويرى الأقطش أن إثبات الياء في يأتيك ما هو إلا إشباع للحركة القـصيرة ويرى أن المصنفات القديمة قد حفلت بهذا النمط ولا سيما المصنفات الـشعرية[4] وما قاله أبو هلال العسكري أرى فيه قربا للصواب؛ لان الضرورة يجب أن تقدر بقدرها[5]، فالشاعر خرج عن مألوف اللغة، فرخصه غير مقبولة؛ لأن الـضرورة تجيز ما له وجه في اللغة، وإن كان ضعيفا، وأما الذي لا وجه لـه مثـل رفـع المفعول، أو نصب الفاعل أو عدم حذف حرف العلة، فهـو عيـب فاسـد يقـدح باللغة، فالأولى عند الشاعر أن يحذف حرف العلة لكن ما فعله الشاعر أنه وضع

---

1. ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع،1990م، تحقيق وشرح:عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، ص:198.
2. ابن فارس: الصاحبي ص: 331.
3. انظر: العسكري، أبو هلال، الصناعتين ص:168؛ فلفل: محمد عبده، اللغة الشعرية عنـد النحاة، ص: 95.
4. انظر الأقطش عبد الحميد: الإشباع الصوتي من المقاطع العربية،مجلة العلوم الاجتماعيـة والإنسانية،عدد:14: 2005.
5. انظر: الألوسي: الضرائر ص:18؛ السيوطي: الأشباه والنظائر 1: 245- 246.

نصب عينيه المحافظة على الوزن وسلامة النظم قبل أن يتمسك بمعيارية النحـو واللغة، وهناك شاهد آخر، فقد زاد الشاعر الباء في (ما)، والمعلوم أن البـاء لا تزاد إلا في فاعل (كفى)، وفاعل فعل التعجب فـي الاختيـار وعلـى الاطـراد وزيادتها في غيرها ضرورة، كقول الشاعر السابق أو نادر الكلام لا يقاس عليه.

قال ابن جني: "زيادة الباء في (بما لاقت) كما لما كان معناه: ألم تسمع مـا لاقت لبناتهم هذا كلامه وكان على التضمين".[1]

جدول (7)

شواهد التمييز

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	تقديم التمييز على عامله	1	ضرورة	
2	نصب تمييز المائة	1		شذوذ
3	الفصل بين كم وتمييزها	2	ضرورة	
4	الفصل بين العدد وتمييزه	1	ضرورة	
5	تذكير العدد	2	ضرورة	
مج		7		

6.3 تقديم التمييز على عامله:

الأصل أن يتأخر التمييز على المميز وعلى الفعل العامـل، ولا يجـوز تقديم التمييز على الفعل العامل فيه عند الأكثر وقد جاء متقدما[2]

كقول الشاعر:

أَتَهجر سلمى للفِراقِ حبيبها   وما كان نَفْساً بالفراق تَطيب[3]

---

1. ابن جني: المحتسب 1: 67.
2. الصنعاني: التهذيب الوسيط في النحو.ص: 233.
3. انظر: المبرد: المقتضب 3: 37 ؛ ابن السراج: الأصول 1: 224 ؛ ابن يعـيش: شـرح المفصل 2: 74. والبيت جاء متعدد النسب والرواية، فقد قيل إنه للمخبل السعدي، وقيـل لأعشى همدان، وقيل لقيس ابن معاذ.

موضع الاستشهاد: (نفسا) إذ قدم التمييز على عامله: (تطيب). يرى ابـن السراج أنه إذا كان العامل في الاسم المميز فعلا جاز تقديمه عند المازني وأبـي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه، والكوفيون كذلك على مذهب سـيبويه[1]. وقـال المبرد: "اعلم أن التمييز إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمـه لتـصرف الفعـل؛ فتقول: تفقأت لحما، ولحما تفقأت، وهذا لا يجيزه سيبويه".[2]

يقول الزجاجي: والرواية الصحيحة وما كان نفسي بالفراق تطيب، وهنـا لا شاهد فيه. أما ابن يعيش فيرى أنه لا حجة في هذا البيت على رواية ابن السراج؛ لقلته وشذوذه.[3] يقول الفارقي: "وهذا عند أصحابنا شاذٌ، مع صحة الروايـة، ولا يقاس عليه.[4] وقد أكد ابن خالويه قبح تقديم التميز على عامله، سيما إذا لم يـأتي معه فعل متصرف.[5]

فقد اتفق النحاة أنه إذا كان عامل التمييز غير متصرف فيجب تقديم العامل، واعتبروا ما جاء على غيره ضرورة، ويروا أن تأخر العامل المتـصرف عـن التميز قليل، فقد أولوا أن التمييز منصوب بعامل محذوف وبعضهم أعده ضرورة، والملاحظ أن البيت مضطرب متعدد الرواية، وهذا الاضطراب في الرواية يوسع الخلاف بين النحاة في المسائل النحوية، ويضعف الاستشهاد بالشاهد النحوي، فإذا اختلفت رواية الشاهد مثل هذا البيت فإن أقرب الروايات إلى القاعدة القياسية وما يستعمله العرب في كلامهم هي الأجدر للأخذ بها، لـذا فروايـة الـديوان هـي الأقرب، وهذا البيت شاهد على الرتبة النحوية، فقد أثبت قاعدة فرعية تجيز تقديم التمييز على عامله، والذي دفع الشاعر هي الضرورة الشعرية من أجل اسـتقامة التركيب، فلم يسمع هذا الكلام إلاّ في الشعر، فهذا أسلوب خاص بلغة الشعر.

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 224.
2. المبرد: المقتضب 3: 36.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 2: 74.
4. الفارقي: سعيد بن سعيد(ت391:هـ)، المسائل المشكلة فـي أول المقتـضب، 1993م، تحقيق: سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات المصرية، القاهرة، 139.
5. ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص230.

1.6.3 نصب تمييز لفظ المائة شذوذا

فأما المائة والألف فيكونان للمذكر والمؤنث على لفظ واحد، ويفسران بواحد مخفوض نحو(مائة رجلٍ) وتثنيتهما بمنزلتهما، ولا يجوز إثبات النون والنصب[1] وقد ورد إثبات النون والإفراد في الشعر شذوذا. يقول الربيع بن ضبع الفزاري:

إذا عاش الفتى مئتين عاما   فقد ذهب البشاشةُ والفتّاء[2]

موضع الاستشهاد: (مئتين عاما) إذ أثبت النون في المثنى ونصب ما بعدها. يقول ابن السراج: "إذا بلغت المائة تركت التنوين، وأخفضت المائة إلى واحد مفسر، ووجب ذلك في المائة؛ لأنها تشبه عشرة وعشرين من جهة الإضافة، وتشبه العشرين والتسعين؛ لأنها العقد الذي يلي التسعين، فوجب أن يكون مميزها واحدا ".[3] وهذا رأي سيبويه إذ يقول: "إذا بلغت العقد تركت التنوين والنون، وأخفضت ما بعد المائة، وقد جاء في الشعر بعض هذا منونا".[4] وقد أكد هذا وأجاز ابن كيسان أن يقال في السعة: المائة ديناراً والإلف درهماً".[5]

ويقول المبرد: "فإن أضطر شاعر فنون و نصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة؛ لأنه تمييز، كقول الشاعر: أذا عاش الفتى ".[6] ويقول أبن هشام المائة والألف وحقهما أن يضافا إلى مفرد، وقد تضاف المائة إلى جمع وقد تميز بمفردٍ منصوبٍ كقول الشاعر: إذا عاش مأتي عاما".[7]

فإثبات الشاعر للنون في المثنى ونصب ما بعدها مخالف للقياس، فقد عاملها الشاعر معاملة التمييز المفرد، فاختار النصب حملا على المفرد، وهذا شاذ وقليل لا يقاس عليه فالأصل مائتي عام، فالنحاة أوجبوا أن يكون تمييز المائة مفردا

---

1. ابن عصفور: المقرب ص:334.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 162 ؛ ابن السراج: الأصول 1: 312 ؛ المبرد: المقتضب 2: 169. الفتاء: المصدر من الشباب محمود يقال أنه الفتى بين الفتاء
3. ابن السراج: الأصول 1: 312.
4. سيبويه:الكتاب 2: 162.
5. السيوطي: همع الهوامع 2: 76.
6. المبرد: المقتضب 2: 169.
7. ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك 4: 342.

مجرورا بإضافة المائة إليه، واعتبروا تميزها مفردا منصوبا شذوذا في القياس والاستعمال، وهو من أقبح الضرائر فوزن البيت واستقامة التركيب دفعت الشاعر إلى مخالفة القاعدة القياسية.

2.6.3 الفصل بين كم الخبرية وتمييزها:

الأصل أن لا يفصل بين كم الخبرية ومجرورها بفاصل؛ لأنهما متلازمان لكن يجوز في الشعر الفصل بينهما من باب السعة ضرورة
يقول الشاعر:

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بخلُه قد وضعه[1]

موضع الاستشهاد: (كم بجودٍ مقرفٍ) إذ فصل بين (كم) و(مقرفٍ) بالجار والمجرور، وهو من الشواهد التي يجوز فيها تعدد أوجه الإعراب.يقول ابن السراج فيفصل بين(كم) وبين (مقرف) بظرف، وأجاز في مقرفٍ الرفع والنصب، ويقول وانصب لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور وإن شئت رفعت [2] وهذا خلاف ما ذهب إليه الكوفيون.

وقد ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين (كم) وخبرها بظرفٍ أو جار ومجرور جاء تميزها مجروراً، وحجتُهم في ذلك أنهم سمعوا ذلك عن العرب.[3]

أما البصريون فيقولون: لا يجوز الجر فيه؛ لأن (كم) هي العاملة فيما بعدها الجر؛ لأنها بمنزلة عدد مضاف إلي ما بعده، وذا فُصِلَ بينهما بالجر بطلت الإضافة[4].

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 167 ؛ ابن السراج: الأصول 1: 320 ؛ الأنباري: الإنصاف (مسألة رقم: 41) 1: 303. وينسب هذا البيت إلى أوس بن زنيم وإلى عبد ا ابن كوير وإلى أبي الأسود الدؤلي.
2. ابن السراج: الأصول 1: 320.
3. الأنباري: الإنصاف (مسألة رقم 41) 1: 303.
4. المصدر نفسه.

أما سيبويه فيرى جواز الفصل في الشعر فيقول: "يجوز في الشعر أن تجرد بينها وبين الاسم حاجز كقول الشاعر: (كم بجود)، وذكر أنه يجوز فـي مقـرفٍ الجر والرفع، والنصب، وذكر توجيه كل من الأوجه الثلاثة فقال: الرفع علـى أن كم ظرفٌ وترفع مقرفا بالابتداء وما بعده خبر، والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر، وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين كم وما عملت فيه بالمجرور ضرورة[1].فالجر لمقرف عند سيبويه من الضرائر.

ويرى الـ ـبغدادي في خزانته أن يونس يجيز الفصل في الاختيار بين كم الخبرية وبين تميزوها المتطابقين بالظرف أو الجر.[2]

ويذهب محمد عبد الحميد سعيد إلى أننا لو نصبنا مقرفاً لصار مفعولاً لنـال ولزالت الضرورة، وهي الفصل بين كم وتميزها المجرور، ومع زوالها لم يختـل وزن ولا قافية، ولكن في ذلك نقضاً لغرض الشاعر في تكثير رفعة هممهم العالية، وكرمهم إلى أعلى الدرجات فإتمام المعنى بدقة يجعـل الـشاعر يخـالف قيـاس اللغة.[3]

والذي أرجحه أن الشاعر أختار الفصل بين كم الخبرية وتميزها المجـرور ضرورة ولو رفع الشاعر (مقرفاً) أو نصبه لم ينكسر البيت ولم يتغير شيء فـي الوزن مع أن ربط الضرورة بالوزن لهذا البيت غير وارد، والنصب أرجح حملا على الاستفهام.

يقول الشاعر:

تَؤُم سنانا وكم دونَه من الأرض محدودِباً غَارها[4]

---

1. انظر:: سيبويه: الكتاب 2: 164؛ فلفل، اللغة الشعرية عند النحاة، ص: 115.
2. البغدادي: الخزانة 3: 119.
3. سعد، الضرورة عند النحويين، مجلة كلية الآداب ج/4 سـنة 1975 ص 160 جامعـة الرياض عدد1974/3.
4. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 319 ؛ ابن جني: المحتـسب 1: 138 ؛ ابـن يعـيش: شرح المفصل 4: 129. وهذا البيت غير موجود من ديوان زهيـر المطبـوع. الغـار: الغائر من الأرض

موضع الاستشهاد: (وكم دونه من الأرض محدودبا)، إذ فصل الشاعر بين (كم) وبين تمييزها بالظرف. يقول ابن السراج: "وإذا فصلت بين كم وبين الاسـم بشيء استغنى عليه السكوت أو لم يستغن فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلـة اسم منونٍ وانصب؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة كقول زهير".[1]

ويقول الزمخشري: "وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها نصب كقولك: كم في الدار رجلا".[2] فالفصل بين كم وتميزها في هذا الشاهد من الشذوذ، والقياس عدم الفصل؛ ولكن الضرورة الشعرية دفعت الشاعر إلى مثل هـذا الاسـتعمال، وهي مسألة تقع في التضام في التراكيب النحوية؛ القاعدة النحوية أن العدد المبهم لا ينفصل عن تمييزه، ولكن جاء هنا مفصولا، وبعض النحاة قال: إن شرط جـر تمييز (كم) الخبرية الاتصال فأن فصل نصب حملا على الاستفهام، أو رفع عنـد بعضهم.

3.6.3 الفصل بين العدد وتمييزه

لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه وإن ورد ذلك في الشعر فيحمـل علـى الضرورة.

يقول عباس بن مرداس:

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا[3]

موضع الشاهد الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور. قـال سـيبويه: "وزعم الخليل أن كم درهما لك أقوى من كم لك درهما، وإن كانت عربية جيـدة، وذلك قبيح في عشرين، واعلم أن (كم) تعمل في كل شيء حـسن للعـشرين أن

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 164 ؛ ابن السراج: الأصول 1: 319.
2. الزمخشري: المفصل ص:180.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 158؛ المبرد: المقتضب 3: 55 ؛ ابن السراج: الأصـول 1: 316. الكميل: الكامل.

تعمل فيه، فإذا قبح للعشرين أن تعمل في شيء قبح ذلك في كم؛ لأن العشرين عدد منون وكذلك كم هو منون عندهم ".[1]

ويقول المبرد: "وأما عشرون ونحوها يعني ألفاظ العقود فلا يجوز أن تقول فيها عشرون لك، ولا خمسة عشر لك غلاما إلا أن يضطر الشاعر"[2]، فالفصل جاء هنا ضرورة شعرية، وهو قليل لا يقاس عليه.

7.3 شواهد تذكير العدد والمعدود:

تمييز العدد الصريح يكون مجموعا مجرورا بالإضافة وجوبا من ثلاثة إلى عشرة، وحكمه أن يخالف المعدود من حيث التذكير والتأنيث وقد يذكر العدد حملا على المعنى

كقول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مِجني دون من كنتُ أتقي ثلاثُ شُخوصٍ كاعبان ومعصِر[3]

موضع الاستشهاد: (ثلاث شخوص)، إذ ذكر العدد علما بأن لفظ المعدود مذكر. يقول ابن السراج:" فإنما أنث الشخوص لقصده النساء، فحمله على المعنى، ثم أبان عن إرادته، وكشف عن معناه بقوله: (كاعبان ومعصر)".[4]

ويقول المبرد: "ومن أولى الفعل مؤنثا حقيقيا لم يجز عندي حذف علامة التأنيث، أما قوله: فكان مجني فإنما أنث الشخوص على المعنى؛ لأنه قصد النساء".[5]

---

1. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 316 سيبويه: الكتاب 2: 158.
2. المبرد: المقتضب 3: 55.
3. عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، دار صادر، بيروت، ص: 126 ؛ المبرد: المقتضب 2: 148 ؛ ابن السراج: الأصول 3: 476 ؛ ابن جني: الخصائص 2: 417. المجن: الترس، الكاعب: الجارية حين يبدو ثدياها للنهود.
4. ابن السراج: الأصول 3: 476.
5. المبرد: المقتضب 2: 148.

ويقول ابن جني: "وتذكير المؤنث واسع جدا؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في الإعراب فأنث الشخص؛ لأنه أراد به المرأة ".[1] ويرى الثعالبي أن تذكير المؤنث وتأنيث المذكر: هو من سنن العرب.[2] ويقول ابن هشام الأنصاري:" ذكر العدد ضرورة، والذي سهل ذلك قوله: (كاعبان ومعصر)، فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد، ومع ذلك فليس بقياس".[3]

أما البغدادي فيقول:" إنّه يجوز اعتبار المعنى فتجرد علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنوي فإنه جرد (ثلاثا) من التاء لتكون (شخوص) بمعنى: نساء".[4] ويقول: قال أبو جعفر النحاس: قرأت على أبي الحسن علي بن سليمان عن أبي العباس المبرد هذا البيت، قال أبو العباس لما اضطر جعل (الشخص) بدلا من المرأة".[5]

ومن خلال الآراء السابقة يرى الباحث أن الشاعر راعى المعنى المقصود وهو النساء، ولكن خالف القاعدة القياسية التي تثبت تاء التأنيث في العدد ثلاثة حملا على اللفظ لا على المعنى، وتذكير العدد حملا على المعنى سببه الضرورة الشعرية.

يقول النواح الكلابي:

وإن كِلاباً هذه عشْرُ أَبطُنٍ وأنتَ بريء من قَبائِلها العشر[6]

موضع الاستشهاد: (عشر أبطن)، إذ جاء العدد مذكرا خلافا للقياس يقول ابن السراج: " قال الشاعر: (عشر أبطن) يريد قبائل وأبان في عجز البيت ما أراد"[7] ويقول المبرد: "ومن أولى الفعل مؤنثا حقيقيا لم يجز عندي حذف علامة

---

1. ابن جني: الخصائص 2: 417.
2. الثعالبي: (ت:430هـ)، فقه اللغة وأسرار العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص:216.
3. ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك 4: 438.
4. البغدادي: خزانة الأدب 3: 313.
5 المصدر نفسه.
6. انظر: الأخفش: معاني القرآن 1: 126 ؛ المبرد: المقتضب 2: 148.
7. ابن السراج: الأصول 3: 477.

التأنيث فأما قوله عشر أبطن: فإنما أنث أبطن على المعنى، لأنه قصد القبيلة".[1]

ويقول ابن جني: "واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكن تراجع اللفظ".[2]

ومن خلال آراء النحاة نجد أنهم مجمعون على الحمل على المعنى في تخريج هذه الشواهد، وهي شواهد على عدم المطابقة النحوية بين العدد والمعدود فقد ذكر الشاعر العدد والمعدود، وحمل الشاهد على المعنى؛ لأنه أراد بالبطن القبيلة، وهذا شاذ، فالحمل على اللفظ مقدم على الحمل على المعنى.

---

1. ابن جني، الخصائص، 2:422
2. المبرد: المقتضب، 2:148

الفصـل الرابع

شواهد المجرورات

اشتمل الفصل الرابع على تسعة شواهد من شواهد العدول النحـوي، منهـا شواهد منسوبة إلى قائليها، والقليل منها شواهد مجهولة القائل، وهذه الشواهد جاء بعضها ضرورة وبعضها شذوذا.

جدول (8)

شواهد المجرورات

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	الفصل بين المتضايفين	5	ضرورة	
2	إثبات الياء في المضاف إليه	1	ضرورة	
3	إضافة كلمة بعض إلى ما لا يقبل التجزئة	1	ضرورة	
4	إنابة حرف مكان حرف	1		شذوذ
5	دخول حرف الجر على الـضمير المتـصل المنصوب	1		شذوذ
مج		9		

1.4 الجر بالإضافة

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

الإضافة اصطلاحا نسبة بين اسمين توجب لثانيهما الجر، ولا يجوز الفصل بينهما؛ لأنهما بمنزلة الاسم الواحد، ولكن قد يفصل بينهما في الشعر ضرورة.(1)

يقول أبو حية النميري:

كما خط الكتاب بكف يوما   يهودي يقارب أو يزيل(2)،

موضع الشاهد (بكف يهودي) فقد فصل الشاعر بين المتلازمين(المـضاف والمضاف إليه كف اليهودي) شذوذا بالظرف(يوما)للضرورة الشعرية، وهو من

---

1. الغلاييني: جامع الدروس العربية 3: 205.
2. انظر: نسب إلى أبي حية النميري. علوان، الشواهد والاستشهاد من النحو، ص:280

أقبح الضرائر فالشاعر يريد استقامة الوزن دون النظر إلى المعنى، والبناء النحوي.

يقول ابن السراج: "لا يجوز أن تقدم على المضاف، ولا ما اتصل به، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به، فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه".[1] ويقول: فزعموا أن هذا لما اضطر فصل بالظرف بين المتلازمين؛ لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها. فابن السراج يرى سبب الفصل ومخالفة القياس الضرورة الشعرية.[2] ويرى بعض النحاة أن هذا الفصل بين المتلازمين من الفصل الجائز بالسعة، فهو لا ينكر في الشعر لاتساع العرب فيه. يقول ابن السراج: إن الاتساع في كلام العرب أكثر مما يحاط به".[3]

فقد أجاز الخليل وسيبويه الفصل بين المتضايفين في الشعر بالظرف، والجار والمجرور ؛وذلك لأن الشعر لغةُ الضرائر، والجار والمجرور والظرف يتَوسع فيهما.[4]

والكوفيون يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير الجار والمجرور، وفي غير الظرف مستندين في ذلك إلى القراءات القرآنية، فالقراءات القرآنية تمثل واقع اللغة العربية لاتصالها بلهجات العرب، بالإضافة إلى كونها نثرا ولا تخضع للضرورة وأحكام الوزن والقافية.[5]

يقول المالقي في رصف المباني: ولأن الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل كثيرا في كلام العرب لكثرة استعمالهما واتساع العرب بهما في غير موضع بوقوعهما صفتين، وصلتين، وخبرين، وحالين.[6]

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 227.
2. المصدر نفسه.
3. انظر: عبد ا أحمد جاد الكريم حسن، المنهج التحويلي في النحو العربي مجلة كلية دار العلوم، 32، 210، 2004م.
4. انظر الكتاب: 1: 89-91.
5. انظر: الأنباري: الإنصاف 2: 427.
6. انظر: المالقي: رصف المباني ص:158.

ويقول ابن هشام الأنصاري: زعم كثير من النحويين أنـه لا يفـصل بـين المتضايفين إلا في الشعر، والحق أن مسائل الفصل سبع، منها ثلاثة جـائزة فـي السعة، أحداهما: أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه مصدرا،والمضاف إليه فاعلا، والفاصل إما مفعوله أو ظرفـه، والثـاني: أن يكـون المـضاف وصـفا والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني أو ظرفه.

والثالث: أن يكون الفاصل قسما، والأربعة الباقية تختص بالـشعر أحـدهما الفصل بالأجنبي،ونعني به معمول غير المضاف فاعلا أو مفعولا أو ظرفا كقـول الشاعر كما خط الكتاب يوما بكف يهودي. [1] ومن خلال آراء النحاة المتباينة في مسألة الفصل بين المتضايفين أرجح رأى ابن السراج الذي يرى هذا الفصل مـن الشواذ، ووضع الكلام في غير موضعه.

يقول عمرو بن قميئة:

لما رأت ساتيدما استعبرت　　　　در اليوم من لامها[2]

موضع الاستشهاد(در اليوم في لامهـا) حيـث فـصل الـشاعر بـين المتلازمين المضاف والمضاف إليه بالظرف اليوم، وهذا شـاذ، فالأصـل عـدم الفصل بين المضاف والمضاف إليهما لأنهما بمنزلة الاسم الواحد.

يقول ابن السراج: "لا يجوز أن تقدم على المضاف، ولا ما اتصل بـه، ولا يجوز أن تقدم عليه نفسه ما اتصل به، فتفصل به بين المضاف والمضاف إليه".[3] ويقول: فزعموا أن هذا لما اضطر فصل بالظرف بين المتلازمين؛ لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها. فابن السراج يرى سبب الفصل ومخالفة الأسـاس الضرورة الشعرية. [4]

---

1. ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك 3: 188.
2. انظر عمرو بن قميئة، ديوانه، مجلـة معهـد المخطوطـات العربيـة المجلـد الحـادي عشر،1385هـ تحقيق، وشرح حسن كامل الصيرفي ساتيدما جبل بالهنـد، اسـتعبرت: بكت.
3. ابن السراج: الأصول 2: 227.
4. المصدر نفسه.

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين عدم جـواز الفـصل بـين المـضاف والمضاف إليه في الاختيار مطلقا، أي سـواء أكـان الفاصـل ظرفـا أو جـارا ومجرورا، أم غيرهما وخالف يونس في الظرف والجاز والمجـرور الناقـصين، فأجاز الفصل بهما بين المتضايفين.

وعلة منع الفصل بين المتضايفين عند الخليل سيبويه أن المضاف يعمل الجر في المضاف إليه، وقبيح أن يفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار.[1]

قال ابن يعيش: "ولا يجوز إضافة در إلى اليوم على سـبيل الاتـساع فـي الظروف وجعله مفعولا به؛ لأنك لو خففت اليوم بالإضافة لم يكن لـ(مـن) مـا يعمل فيه وهذا ما قاله المازني، يقول النابغة الذبياني:

يقول رؤبة بن العجاج:

ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصفٍ مأكول[2]

وضع الشاهد (دخول الكاف بين المتلازمين المضاف والمضاف إليه).

يقول ابن السراج: "فإضافة مثل إلى الكاف يدل على أنه قـدرها اسـما، وهذا جاء على الضرورة الشعرية، [3] وهذا ما ذهب إليه سيبويه.

يقول سيبويه: "إلا ناسا من العرب إذا اضطروا في الـشعر جعلوهـا(أي الكاف) بمنزلة مثل"[4].

قال الأعلم: "وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازا حسنا لاختلاف لفظهما مع ما قصده من المبالغة".[5] والذي يراه الباحث أن الكاف هنا زائـدة فوجودهـا

---

1. سيبويه: الكتاب 1: 374.
2. انظر العجاج، ديوانه، مجموع أشعار العرب، ص181، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن لورد البروسي، منشورات،دار الأفاق الجديدة، بيـروت، سـيبويه الكتـاب،203/1. العصف بقايا الزرع الذي أكل حبه وبقي نبته.
3. ابن السراج: الأصول 1: 438.
4. سيبويه: الكتاب 1: 408.
5. المصدر نفسه.

كعدم وجودها في مثل هذا الشاهد، وهي شبيهة بالكاف في قوله تعالى: "ليس كمثله شيء"[1] إلا انه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا شائع، وفي البيت أدخـل الاسم على الحرف، وعصف جر بالحرف وليس بالاسم، وهذا من شـواذ اللغـة الذي لا يقاس عليه، وليس له نظائر كثيرة في اللغة المستعملة حيث أصبح هنـاك عاملان على عامل واحد.

يقول الشاعر:

يا رب من تَغْتَشه لك ناصح ومؤْتَمنٍ بالغيب غير أمين[2]

موضع الاستشهاد: (يا رب ناصح) حيث دخلت(رب)على (من)،والأصل عدم الفصل بين رب ومخفوضها. فتقدير الكلام يا رب ناصح لـك،فحرف الجـر (رب) من خصائصه دخوله على الاسم الظاهر، والفصل بين الجار والمجـرور قبيح ونادر،لأن الجار والمجرور بمنزلة كلمة واحدة.

يقول ابن السراج: وقد جاء عن العرب إدخال رب على "من" إذا كانت نكرة غير موصولة إلاّ أنها إذا لم توصل لم يكن بد من أن توصف، لأنها مبهمةٌ، وهذا يؤيد قول الشاعر السابق. [3] فقد جاءت (من) نكرة موصوفة وهـي لا تـستعمل موصوفة إلا إذا كانت نكرة في الغالب.

يقول الألوسي: "رب من الحروف المخصوصة بجر الظاهر، ودخولها على (من) من خصائص الشعر. والملاحظ أن الألوسي ربط دخولها على (من)ضرورة شعرية،وليس عرفا لغوياً معروفاً لدى أهل اللغة.

يقول ذو الرمة:

كأن أصواتَ من إيغالهن بنا أواخر الميس أصواتُ الفراريج[4]

---

1. سورة الشورى،آية:11.
2. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 421. تغتشه: تظن به الغش والخديعة.
3. ابن السراج: الأصول 1: 421.
4. انظر ذو الرمة، (ت117هـ)، ديوانه شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، ج2، ط2 حققه وقدم له، عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمـان، بيـروت

موضع الاستشهاد: (الفصل بين المتلازمين) وهما المضاف والمضاف إليه.

قال ابن السراج وقبيح أن نفصل بين الجار والمجرور. [1] لكن سيبويه يراه من الفصل الجائز قال:وهذا يجوز في ضرورة الشعر؛ لأن الـشاعر إذا اضـطر فصل بين المضاف والمضاف إليه[2].

والكوفيون يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليـه بغيـر الظـرف والجار والمجرور، وحجتهم في ذلك أنهم سمعوا عن العرب ذلك، واستعملته فـي أشعارها، وله نظائر في اللغة، أما البصريون فلا يجيزون ذلك. [3] يقول المبـرد: "إنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليـه إلا أن يـضطر الـشاعر، فيفـصل بالظروف وما أشبهها؛ لأن الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه"[4]

وهذا خلافا للقياس، فالأصل عدم الفصل بين المتلازمين لأنهما بمنزلة الاسم الواحد، والأصل في التركيب كأن أصوات أواخر الميس، لكن الضرورة الشعرية سمحت للشاعر بهذا الفصل، وهذا ما يؤيده سيبويه، إذ يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر ضرورة.

2.4 إثبات الياء في المضاف إليه في الاسم المنقوص:

الاسم المنقوص: اسم معرب آخره ياء أصلية مكسور ما قبلها، وتحف الياء لفظا وخطا في حالتي الرفع والجر شرط أن يجـرد الاسـم المنقـوص مـن أل والإضافة، ولكن قد تثبت الياء في الشعر لضرورة شعرية.[5]

لبنان،ص996. سيبويه: الكتاب 1: 179؛ المبرد المقتـضب،376/4؛ ابـن الـسراج: الأصول1: 402.

الفراريج: جمع فروجة وهي صغار الدجاج. الأواخر: جمع آخرة وهي العود التي من أواخر الرحل. والميس شجر يتخذ منه الرحال، المبرد المقتضب، 376/4.

1. ابن السراج: الأصول1: 402.
2. سيبويه: الكتاب 1: 179.
3. الأنباري: الإنصاف 2: 432.
4. المبرد: المقتضب 4: 376.
5. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1: 81.

يقول الشاعر:

فلو كان عبد ا ـ مولىً هجوتُه ولكن عبد ا ـ مولى مواليا[1]

موضع الاستشهاد: (مواليا)، فقد أثبت الشاعر الياء وفتحها،والقياس موالٍ؛ لأنه اسم منقوص وقع مضافا إليه، فالياء في مثل هذه الاسم يلحقها التنوين، يقول ابن السراج: اعلم أن أحسن ذلك ما رد فيه الكلام إلى أصله،وهو في جميع ذلك لا يخلو من زيادة أو نقص،أو حذف، فالزيـادة صـرف مـا لا ينـصرف،وإظهار التضعيف وتصحيح المعتل، وليس له أن يخرج شيئا عـن لفظـه،إلا أن يكـون يخرجه إلى أصل قد كان له فيرده إليه؛ لأنه كان حقيقته[2]. يقول سـيبويه: فلمـا اضطروا إلى ذلك في الموضع لابد لهم فيه من الحركة، فأخرجوه على الأصـل، والأصل يستوجب أن يحذف الياء وينون ما قبلها تنوين عوض. [3]

يقول المبرد: فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوار فحقه إذا حرك أخره بالرفع والخفض ألا يجره، ولكنه يقول مررت بجواري،كقول الفرزدق فلو كان عبـد ا مولى مواليا فإنما أجراه للضرورة مجرى مالا علة فيه، حيث جعله منزلة الاسـم الصحيح. [4]

ويرى محمد عبده فلفل أن النحاة انقسموا في مثل هذه الشواهد إلى قـسمين قسم يرى أن مثل هذا الانحراف اللغوي هو من باب اللحن، وهذا ما يراه عبد ا ابن أبي إسحاق الحضرمي وجمهور النحاة يرون صنع الفرزدق هذا مـن قبيـل إجراء المعتل مجرى الصحيح للضرورة. [5]

ومن خلال الآراء السابقة يرى الباحث أن الشاعر أثبت الياء؛ لأن القافية في البيت تستوجب إثباتها حتى تتناسب مع خـواتيم الأبيات،وهـذا حـق الـشاعر، فالضرورة تقدر بقدرها،فالشاعر يرتكب المخالفة النحوية ويبتعد عـن المعياريـة

---

1. انظر سيبويه: الكتاب 3: 313؛ المبرد المقتضب1: 143.
2. ابن السراج: الأصول 3: 435-436.
3. سيبويه: الكتاب3: 313.
4. المبرد: المقتضب1: 143.
5. فلفل: اللغة الشعرية عند النحاة، ص:104

الحادة في الحكم، لأن حاجة الوزن والقافية تستدعي هذا الخروج، وهذا ما يسمى بالاقتصاد في الضرورة، ولكن يبقى حكمه اللغوي شـاذ، لأن القيـاس اللغـوي يفرض عليه القول مولى موال، فالزيادة الواردة زيادة في اللفظ لا تأثير لها فـي المعنى.

3.4 إضافة كلمة بعض إلى ما لا يقبل التجزئة:

كلمة بعض: اسم مبهم نكرة تكون مضافة، وقد تقطع عن الإضـافة لفظـا، وإذا أضيفت فإنها تضاف إلى الجمع أو المفرد الذي يقبل التجزئـة، وقـد وردت مضافة إلى ما لا يقبل التجزئة.

يقول الشاعر:

كُلُوا في بعضِ بطنِكُم تَعِفوا فإن زمانكم زمن خَميص[1]

موضع الاستشهاد في قوله (بعض بطنكم) إذ وضع الشاعر المفرد موضـع الجمع، يقول ابن السراج: وذكر أنه قد جاء في الشعر الواحد يراد به الجمع[2]

قال سيبويه: "وليس بمستكره في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا والمعنى جمع حتى قال بعضهم في الشعر ما لا يستعمل في الكلام،وهذا له نظائر في القرآن"[3] قال تعالى (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا). [4] وهذا ما نص عليه المبرد إذ يقول: "وإنما يجوز في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنـا نحملـه علـى المعنى؛ لأنه في المعنى جماعة، وقد يجوز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعةَ إذا كان الكلام دليل على الجمع".[5]

يقول أبو حيان:الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع أن يدل على مـا وضع له، فأما المفرد فقد يوضع موضع للمثنى، وموضع الجمع كقوله: كلوا فـي

---

1. انظر ابن السراج: الأصول 1: 313؛ لمبرد: المقتضب 2: 171. الخميص: الجائع.

2 ابن السراج: الأصول 1: 313.

3. سيبويه: الكتاب1: 209.

4. سورة النساء، آية: 14.

5. المبرد: المقتضب. 2: 171

بعض بطنكم.[1] فالشاعر أراد بطن كل واحد منها، فوضع الواحد موضع الجمع؛ لأن الغرض الدلالةُ على الجنس، والواحد يحصل في المراد من ذلك بالشعر.

وذهب الفراء إلى أن وضع الواحد موضع الجمع غير مختص بالشعر، بل هو جائز في السعة ومن ذلك قوله تعالى: "يتفيأ ظلاله عن اليمين والشمائل"[2] فوحد اليمين وجمع الشمال. [3]

وقد نقل البغدادي عن سيبويه قال: وقد نص سيبويه علـى أنـه ضـرورة وضع البطن موضع البطون، وقال إن الصواب ما ذهب إليه الفـراء فـي عـدم اختصاص ذلك بالشعر، وإنه تبِع الفراء جماعةُ منهم ابن جنـي، والزمخـشري، وصاحب اللباب[4].فكلمة بعض لا تضاف إلا للجمـع، أو المفـرد الـذي يقبـل التجزئة، وورودها في البيت مضافة إلى مالا يقبل التجزئة (وهو كلمة بطن) جاء مخالفا، فالأصل المطابقة، ولكن جاءت هنا مضافة للمفرد حملا على المعنى، فقد عامل الشاعر المفرد معاملة الجمع أو ما يقبل التجزئة.

4.4 حروف الجر:

إنابة حرف جر مكان حرف آخر:

الأصل أن لا ينوب حرف جر مكان آخر إلا إذا تضمن معناه ولكن يرد في الكلام أن يحل حرف جر مكان آخر وليس في معناه.

يقول طرفة بن العبد:

وإن يلتقي الحي الجميع تلاقيني   إلى ذروة البيت الكريم المصمدِ[5]

---

1. أبو حيان،(ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1984م، تحقيق مـصطفى أحمد النماس، 1: 270.
2. سورة النحل آية 48.
3. الفراء، معاني القرآن، ج1، ص307.
4. البغدادي: الخزانة 3: 379.
5. انظر طرفة بن العبد،(ت476هـ)، ديوانه شرح الأعلم الشنتمري، 1975م تحقيق دريـة الخطيب، لطفي الصقال، مجمع اللغة العربية بدمشق؛ سيبويه: الكتـاب،: 3101 ؛ ابـن السراج: الأصول1: 414.

موضع الاستشهاد: (إنابة حرف جر مكان حرف جر آخر في غير معناه).

يقول ابن السراج: "واعلم أن العرب تتسع فيها- أي في حروف الجر- فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني، فمن ذلك(الباء) مقام(في) تقول فلان بمكة، وفي مكة، فإذا تقارب الحرفان فان هذا التقارب يصلح للمعاقبة، وإذا تباين معناهما لم يجز، فلا يجوز أن تدخل (في) على (إلى). [1]

يقول البصريون: إن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا على حروف الجزم، وأحرف النصب،وما أوهم ذلك عندهم إما يؤول تأويلا يقبله اللفظ،كقوله تعالى: "ولا صلبنكم في جذوع النخل"[2] أي على جذوع النخل، وإما على تضمن الفعل معنى فعل يتعدى بذاك الحرف، وإما إنابة كلمة عن أخرى، لذا سيبويه يقول: فهذا أصله وإن اتسعت.[3]وهذا من الشاذ النادر فقد أناب الحرف (إلى) مكان (في) وهذا من الشاذ النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

5.4 دخول حرف الجر الكاف على الضمير المتصل المنصوب

الكاف حرف جر يفيد التشبيه، أو التعليل، أو التوكيد وتجر الاسم الظاهر لا المضمر[4]، وقد تدخل على الضمير المنصوب شذوذا.

يقول رؤبة بن العجاج:

فلا تَرى بعلاً ولا حلائلاً كَه ولا كهن إلا حاظِلا[5]

موضع الشاهد: (كه ولا كهن) فقد أدخل الحرف على الضمير المتصل المنصوب شذوذاً، فجاء من باب حمل الضمير المتصل على الاسم الظاهر في

---

1. ابن السراج: الأصول1: 414.
2. سورة طه، آية:71.
3. سيبويه: الكتاب،: 3101.
4. انظر: ابن هشام الأنصاري أوضح المسالك 3: 19.
5 - انظر: رؤبة بن العجاج،ديوانه. اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، مجموع أشعارالعرب، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، ص181؛ ابن السراج: الأصول 2: 123 الحلائل: الأزواج، الحاضل: المانع.

دخول الحروف عليه، وهذا شاذ في القياس والاستعمال.يقول ابن السراج:فهذا قاله سيبويه قياسا، وهو غير معروف في الكلام.[1]

قال سيبويه: إلا أن الشعراء إذا اضطروا في الكاف فيجرونها على القياس، شبهوها بقوله ولهن.[2] وقال أبو العباس فأما الكاف، وحتى، فقد خُولِـف فيهمـا، وقال هذا حسن، والكاف أشد تمكنا فأما اقتناعهم في الكاف فلعلة واحدة، يقولـون كل شيءٍ من هذه الحروف غير متمكنٍ في بابه؛ لأن الكاف تكـون اسـما،وتكون حرفا، فلا تضيفها إلى المضمر مع قلة تمكنها، وضعف المضمر إلا أن يـضطر الشاعر. [3]

ويقول البغدادي: إلا إن الشعراء إذا اضطروا في الكـاف فيجرونهـا علـى القياس، وقال: قال النحاس: هذا عند سيبويه قبيح، والعلة له إن الإضـمار يـرد الشيء إلى أصله، فالكاف في موقع(مثل) فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تـأتي بمثل. [4]

وقد عد النحـاة أن جرهـا للـضمير مخـتص بالـضرورة، وهـذا غيـر صحيح،فالأصل ألا تدخل على ضمير متصل، والكاف تخـتص بجـر الظـاهر، فالضرورة في هذا البيت غير واضحة، ولا ظاهرة، فالوزن والقافية لـم تلجـئ الشاعر لحذف حركة، أو زيادتها.

يقول العجاج:

خلي الذنابات شمالاً كثبا وأم أو عالٍ كها أو أقربا[5]

موضع الاستشهاد: (دخول الكاف على الضمير الهاء في قوله كها) خلافـا للقياس،فالكاف حرف يدخل على الظاهر وليس على الضمير، فجاءت مـن بـاب

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 123.

2 - سيبويه، الكتاب، 2:384-385.

3 - ابن السراج، الأصول، ج2، ص123.

4 - البغدادي، الخزانة، ج4، ص274-275.

5. انظر: ابن السراج: الأصول 2: 123؛ ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، 3: 17؛ البغدادي: الخزانة 3: 275. وأم أو عال: هضبة من ديار بني تميم.

حمل الضمير على الاسم، فإدخال الكاف على المضمر المنـصوب تـشبيها لهـا بـ(مثل) وهو نادر وشاذ.

قال سيبويه: لو أضفت إلى الياء(الكاف) يجر بها لقلت: ما أنت كـي لأنهـا متحركة كقول الشاعر لما اضطر وأم اوعال كها. [1]

ويقول ابن هشام الأنصاري في باب الجر: وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم أربعة أقسام، منها ما لا يختص بظاهرٍ بعينه وهو حتى، والكاف، والـواو، وقـد تدخل الكاف ضرورة على الضمير، كما في قوله أو عال كها[2]، ويقول الـشارح قال النحاس: هذا عند سيبويه قبيح، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله، فالكاف في موضع مثل، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل. [3]

يقول البغدادي: قال ابن عصفور في كتاب الضرائر: "ومنـه أن يـستعمل الحروف للضرورة استعمالا لا يجوز مثله في الكلام، نحو قول العجاج وأم عـالٍ كها، فجر الضمير بالكاف المتصل، وحكمها فـي سـعة الكـلام أن لا تجـر إلا الظاهر، والضمير المنفصل يجريانه مجرى الظاهر". [4]

فالشاهد هنا شاذ في الاستعمال والقياس،والذي دفـع الـشاعر إلـى ذلـك الضرورة الشعرية.

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 123.
2. ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك 3: 17.
3. المرجع نفسه.
4. البغدادي: الخزانة 3: 275..

الفصل الخامس

أساليب نحوية متفرقة

جاء الفصل الخامس طويلا مقارنة مع باقي فصول الدراسة؛ وذلك بسبب تعدد الأبواب النحوية فيه، فقد تضمن النداء، والترخيم، والاستثناء، والتوابع، وأسلوب الشرط، وبعض الأساليب النحوية، نحو: الفصل بين المتلازمين، والزيادة، والحذف، والتذكير والتأنيث. وقد حوى أربعة وستين شاهدا، منها أربعة وخمسون شاهدا يصنف تحت ضرائر الشعر، وعشرة شواهد جاءت شاذة.

جدول (9)

شواهد المنادى والترخيم

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	نصب المنادى العلم المفرد	2		شذوذ
2	تنوين المنادى العلم المفرد	1	ضرورة	
3	نداء الأدوات	1		شذوذ
4	نداء المعرف بأل	1		شذوذ
5	ترخيم الاسم في غير النداء	3	ضرورة	
6	ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث مع حذف حرف النداء	3	ضرورة	
7	ترخيم المضاف إليه	1	ضرورة	
مج		12		

المنادى اسم لا فعل، ولا حرف، ويقسم إلى قسمين معرب ومبني،فالمعرب صنفان: المضاف والنكرة غير المقصودة، والمبني جميع المعارف المفردات المنفصلات عن الإضافة، والنكرة المقصودة.[1]

1. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 255؛ الغلاييني جامع الدروس العربية 3: 10.

1.5 نصب المنادى العلم المفرد شذوذا

المنادى العلم المفرد حكمه البناء، ويبنى على الضم، وعلامة البناء الضمة، وقد جاء في الشعر منصوبا.

يقول جرير

فما كعب بن أمامةَ وابن سعدى بأَجود منك يا عمر الجوادا[1]

موضع الاستشهاد: (يا عمر الجوادا) إذ جاء المنادى العلم المفرد منـصوبا ونعته جاء منصوبا خلافا للأصل

يقول ابن السراج: "وربما نصبوا المنعوت بغير تنوين فاتبعوه نعته، كقـول الشاعر يا عمر جوادا". [2] أما الكوفيون فيجيزون الفتح فـي العلـم المنـادى إذا وصف بغير ابن. [3]

والبصريون قالوا: "إن الأصل يا عمرا أي هو كالمندوب،وحـذفت الألـف وهذا تكلف وبعدا عن الأصل"[4]. فهو من باب الشذوذ النحوي، وليس له ارتباط في الوزن الشعري، وورود الألف في آخر الجواد جاء من باب إطلاق الـصوت ومراعاة لروي القصيدة، فالنعت جاء منصوبا على الموضع.

يقول جرير:

يا تيم تيم عديٍ لا أبا لكم لا يلْقينكُم في سوأةٍ عمر[5]

موضع الاستشهاد (يا تيم تيم عدي) حيث كرر تيم فنصب الأول والثـاني وهذا خلافا للقياس.

---

1. انظر جرير، ديوانه، دار صادر بيروت، ص: 107 ؛ ابن السراج: الأصـول 1: 369. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك 3: 25-26. كعب بن أُمامة من إياد كان من أجود العرب وابن سعدى اوس بن حارث الطائي وعمر هو عمر بن عبد العزيز.
2. ابن السراج: الأصول 1: 369.
3. المرجع نفسه 1: 369.
4. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك 3: 25-26.
5. انظر: جرير، ديوانه، دار صادر بيروت،ص، ابن السراج: الأصول1: 343؛ سـيبويه: الكتاب 1: 314 ؛ البغدادي الخزانة 1: 361. السوءة: الفعلة القبيحة.

1.1.5 أراء النحاة

يقول ابن السراج:" كل اسمين لفظهما واحد والأخر فيهما مضاف فالجيد الضم في الأول، والثاني فيهما منصوب، لأنه مضاف، فإن شئت كان بدلا من الأول، وإن شئت كان عطفا عليه عطف بيان، ولوجه الأخر نصب والأول بغير تنوين، وأقحمت الثاني توكيدا له على تقدير حذف المضاف إليه.[1] لكن سيبويه يرى ذلك لغة، فيقول:" وزعم الخليل ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا كان الاسم الأول نصبا، لأنه مضاف، فلما كرروه تركوه على حاله وكان توكيدا له ".[2]

ويقول الزجاجي:" في باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والأخر مضاف لهما مثل يا تيم تيم عدي ترفع الأول، لأنه منادى مفرد، وتنصب الثاني لأنه مضاف، وتجعله بدلا من الأول، وإن شئت عطفت على الأول، وهذا هو الوجه الأول الجيد، ويجوز أن تنصبهما جميعا فتجعل الثاني مقحما توكيدا،والأول مضافا.[2] وهذا رأي ابن السراج.

بينما يرى البغدادي:" أن تيم الأول يجوز فيها وجهان: الرفع والنصب، والثاني النصب فقط وأضاف تيما إلى عدي من أجل التخصيص.فالشاعر أقحم (تيم) الثاني بين (تيم) الأول وما أضيف إليه، فعامل الثاني في منع التنوين معاملة الأول[3]،والملاحظ أن النحاة قد اجمعوا أن يكون الأول مرفوعا والثاني منصوبا؛ لأنه مضاف وهذا القياس؛ لأن الأول منادى علم مفرد والثاني مضاف والبيت ليس فيه ضرورة ولا حذف ولا إزالة شيء عن موضعه، فمجيء تيم الأول منصوبا جاء شذوذا علما أن البيت ورد في الديوان بضم الأول وفتح الثاني. وما أجمع عليه النحاة هو الرأي الراجح، وقد تكون (تيم) الثانية مقحمة بين المتلازمين وا أعلم.

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 343.
2. سيبويه: الكتاب 1: 314.
4. الزجاجي، الجمل من النحو، ص 157.
3. البغدادي، الخزانة 1: 361.

2.5 تنوين المنادى العلم المفرد:

المنادى العلم مبني، وعلامة بنائه الضمة، ولا يجوز تنوينه بالضم، لكن إذا اضطر الشاعر إلى التنوين جاز له ذلك بالرفع عند الخليل على لفظه، وبالنصب على أصله وهو اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد.[1]

يقول الأحوص:

سلام ا ـ يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام[2]

موضع الاستشهاد: يا(مطر) حيث جاء المنادى مرفوعا بالتنوين.

أراء النحاة: يقول ابن السراج: فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف، ويقول كان عيسى بن عمر يقول: يا(مطرا) يشبهه بيا رجلا،[3] وهذا ما يراه سيبويه يقول سيبويه: فإنما لحقه التنوين يقصد(مطر) كما لحق ما لا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف،وليس مثل النكرة،لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف ويلحقه التنوين اضطرارا لأنك أردت في حال التنوين في مطر ما أردت حين كان غير منون.[4] ويقول: ولم نسمع عربيا يقوله، وله وجه في القياس إذا نون وطال كالنكرة. وكان يجعل مطرا في تنوينها ونصبها غير المقصودة.[5]وهو ما يراه سيبويه خروجا عن القياس.

أما المبرد فيقول:"أما أبو عمر و وعيسى ويونس والجرمي فيختارون النصب وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل،لان أصل النداء النصب،كما ترده الإضافة إلى النصب.[6]

---

1. الصنعاني:التهذيب الوسيط في النحو ص196.
2. انظر: الأحوص الأنصاري ديوانه، تحقيق وشرح، سعدي ضناوي، دار صادر بيروت، ص:189. سيبويه: الكتاب 2: 202 ؛ ابن السراج: الأصول 1: 244؛ البغدادي: الخزانة 1: 294. مطر: اسم شخص من سلاف الشاعر
3. ابن السراج: الأصول 1: 344.
4. ابن السراج: الأصول 1: 244.
5. سيبويه: الكتاب 2: 202.
6. سيبويه: الكتاب 2: 202.

ويقول المبرد:"إن دخول التنوين عليـه كدخولـه علـى اسـم مرفـوع لا يتصرف،ولكنه دخل لان ما بعده في تمام الاسم الذي قبله فصار التنوين كحـرف في وسط الاسم.[1]

يقول ابن عقيل:

واضمم أو انْصِب ما اضطِراراً نُونا مِما له استِحقاقُ ضم بينَا.

أذا كان المنادى مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة يجب بنـاؤه علـى الـضم، واذكر أنه أذا اضطر شاعر إلى التنوين كان له التنوين، وهو مضموم، وكان لـه نصبه، وقد ورد السماع بهما[2]

ويقول الزجاجي:" وإذا لحق الاسم العلم المنادى التنوين في ضرورة شـعر فمنهم من ينونه ويرخمه على لفظه، وهذا مذهب الخليل وأصحابه، ومـنهم مـن ينونه وينصبه ويقول أرده إلى أصله وهذا مـذهب أبـي عمـرو بـن العـلاء وأصحابه.[3]

ويقول البغدادي:" إانه أذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم واقتصر على القدر المضطر إليه في التنوين، والقدر المضطر إليه هو النون الساكنة فألحقـت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها إذ لا ضرورة إلى تغيرها، فإنها تندفع بزيـادة النون وهذا مذهب سيبويه والخليل والمازني.[4]

فالشاهد جاء مخالفا للقياس، فالأصل أن يكون المنادى المفرد العلم مرفـوع بالضم دون التنوين، والذي دفع الشاعر إلى التنوين، والخروج عن الأصل الخوف من انكسار البيت وعدم الاستقامة ؛ فالضرورة الشعرية جالبة للشذوذ في مثل هذا البيت، وقد أجاز النحاة المنادى المبني أن يكون منونا رفعا ونصبا فـي الـشعر ضرورة وهذا ما يسمى بتنوين الضرورة، ولا يكون ذلـك إلا فـي الأسـماء، والضرورة هنا ليست قبيحة، فقد جاءت على قـدر الحاجـة. لـذا أرى أن آراء

---

1. انظر: المبرد: المقتضب 4: 244؛ابن هشام: شذور الذهب، ص102.
2. ابن عقيل: شرح ابن عقيل 2: 262.
3. الزجاجي:الجمل من النحو ص:104.
4. البغدادي:الخزانة 1: 294.

النحاة في هذا الشاهد كلها مرجوحة سواء سيبويه وأصحابه، فهم قاسوا الرفع مع التنوين على ما لا ينصرف، وكذالك رأي أبي عمر بن العلاء، فالقياس والـسماع جائزان.

3.5 نداء الأدوات:

الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام؛ لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا ولا يدخل تعريف على تعريف[1]

يقول الشاعر:

من أجلِكِ يا التي تَيمتِ قَلبي وأَنْتِ بخيلةٌ بلود عني[2]

موضع الشاهد قوله(يا التي) إذ عامل الشاعر الأدوات في النداء معاملـة الأسماء.

يقول ابن السراج:"اعلم أن إقامة النعت مقام المنعوت في الكلام قبـيح، إلا أن يكون نعتا خاصا يخص نوعا من الأنواع، كالعاقل الذي لا يكون إلا في الناس والكاتب وما أشبه ذلك مما تقع به الفائدة، ويزول اللبس ؛فإذا اضطر الشاعر فلـه أن يقيم الصفة مقام الموصوف،"والتي وضعت ليوصف بها مع صلتها، فمن أقبح ما جاء في الضرورة قوله من أجلك يا لتي، فادخل الياء على(التي) وحرف النداء لا يدخل على ما فيه الإلف وللام إلا في اسم ا فشبه الشاعر الألف ولـلام فـي التي بالألف في لفظ الجلالة.[3]،"

ويقول المبرد:."وقد اضطر الشاعر فنادى التـي إذ كانـت الإلـف ولام لا تنفصلان فيها وشبه ذلك بقوله يا ا .[4]

---

1. المبرد: المقتضب 4: 239.
2. انظر: ابن السراج: الأصول 3: 463 ؛ المبرد: المقتضب 4: 241 ؛ البغدادي: الخزانة 1: 358.
3. ابن السراج: الأصول 3: 463.
4. المبرد: المقتضب 4: 241.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وحجتهم في ذالك أنهم قالوا إن حـرف النداء للتعريف، و الإلف ولام للتعريف، وتعريفان في كلمة واحده لا يجوز.أمـا الكوفيون قالوا: يجوز نداء ما فيه الألف واللام، وحجتهم في ذلك أنه موجود فـي كلام العرب المنظوم والمنثور.[1]

ويقول البغدادي:"إنه شاذ؛ لان لام (التي) للزوم وليس فيها العوضية. وقال: قال بعض شراح المفصل:"ولو قلت تقديرا من أجلك يا حبيبتي لم يبقى إشكال ؛لأن التي لم تكن منادى.[2]ومن خلال استعراض آراء النحاة أجد النحاة اختلفـوا بـين الشذوذ والضرورة، في هذا الشاهد، فبعضهم يعد الشاهد ضرورة،وبعضهم يـراه ضرورة.

والذي يميل إليه الباحث هو رأي البصريين، فحرف النداء لا يـدخل علـى المعرف بال في الأسماء، فهو من باب أولى ألا يدخل على الأدوات، والـشاهد لا يقاس عليه. علما أن الشطر الأول من البيت مكسور كما أن المعنـى غيـر مستقيم باستخدام من أجلك، والصواب فديتك كما هو موجود في بعـض كتـب النحو.

1.3.5 نداء المعرف بأل:

يتوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام بـ(أي أو اسم الإشارة) ولا ينادى منها بغير وصلة إلا اسم ا تعالى؛ لكثرة الاستعمال، وقد ينادى المعرف بأل من دون أي شذوذا.

يقول الشاعر:

فيا الغُلامان اللذان فرا أياكما أن تُكْسبانا شرا[3]

موضع الاستشهاد (نداء المعرف بال من دون أيها.)

---

1. الأنباري:الأنصاف من مسائل الخلاف 1: 336-337.
2. البغدادي: الخزانة 1: 358.
3. انظر: ابن السراج:الأصول 1: 372 ؛الأنباري:الأنصاف 1: 209

2.3.5 أراء النحاة:

رأي ابن السراج قال: "إن أهل بغداد يقولون يا الرجل اقبل ويقولون: لم نر موضعا يدخله التنوين يمتنع فيه الإلف وإلام".[1] فابن السراج ينقل ما سمعه من أهل بغداد.ويذكر الزجاجي أن المبرد يرد هذا ويقول: هذا غلط من قائله أو ناقله، لأنه لو قال: فيا غلامان اللذان لاستقام الوزن وصح اللفظ، ولم تدع ضرورة إلى إدخال الإلف وإلام.[2] ولهذا المثال نظائر رد فيها المبرد رواية بعض الأشعار على وجه ذي ضرورة لا أثر لها في استقامة الوزن،أو القافية.

يقول الأنباري: ذهب الكوفيون انه يجوز نداء ما فيه الألف واللام، وذهب البصريون انه لا يجوز وحجة الكوفيين انه قد جاء في كلامهم أما حجة البصريين انه لا يجوز ذلك؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف والياء تفيد التعريف وتعريفان في كلمة لا يجتمعان.[3]

يقول الأزهري: "وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان".[4] وينقل الأنباري أن رأي الجمهور يمنع مثل ذالك الجمع بين أداتي تعريف وقد اقتصر ذلك على لفظ الجلالة. ويقول: إن الكوفيين يجيزون ذلك على الاختيار.[5] قد رد عليهم في الأنصاف في قوله: بأنه حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه.

يقول صفا: إن الكوفيين الذين جوزوا نداء المعرف بـ(أل) في الاختيار، احتجوا بشعر كله مجهول النسبة، لا يجوز الاحتجاج به.[6]

---

1. ابن السراج:الأصول 1: 372: حسن حمد، إشراف إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 3: 29. المبرد: المقتضب 4: 243.
1.انظر: الأشموني: نور الدين علي بن محمد (ت:900هـ)، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، قدم له ووضع هوامشه
3. الأنباري، الإنصاف، 1ص 235.
4. الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، 2: 173.
5. الأنباري: الإنصاف، 1: 337.
6.صفا: فيصل إبراهيم، قيمة الشاهد الشعري من النحو العربي، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، ص:395.

والذي أميل إليه أن الشاهد من صنع النحاة،أو الرواة، أو غلط مـن قائلـه، علما أن البيت مجهول النسب، ومثل هذا الشاهد لا يجوز الاستشهاد به، كما أرى الشاعر حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه في الموضع الذي يقبح ذلك فيه فـي سعة الكلام، وهذا ما نص عليه السيرافي، إذ ذكر أن من وجوه الحذف لضرورة الشعر إقامة الصفة مقام الموصوف في الموضع الذي يقبح فيه الكلام.

4.5 شواهد الترخيم:

هو: (حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا).[1] وقد أجمع النحاة على أن الترخيم حذف يقع على آخـر الأسـماء دون غيرها وخاصة المنادى.

1.4.5 ترخيم الاسم في غير النداء:

الترخيم خاص بالنداء، فمن شروط الترخيم أن يكون الاسم منـادى مفـردا معرفة، زائدا على ثلاثة أحرف، فلا يرخم اسم في غير النداء إلا في الـضرورة، فإنه يرخم على اللغتين، إما على لغة من نوى أو لغة من لم ينـو، وممـا جـاء ضرورة على لغة من ينوي[2].

قول أوس بن حنباء:

إن ابن حارثَ إن اشتقْ لرؤيتهِ أو امتدِحه فإن الناس قد علموا[3]

موضع الاستشهاد حارث، حيث رخم في غير النداء.

يقول ابن السراج في باب ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه: هـو سـبعة أنواع منها: الحذف[4] ومن الحذف حذف من أجل الترخيم في غير النداء.

---

1. سيبويه: الكتاب 2: 239.
2. انظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك 4: 59-60.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 293 ؛ الأشموني، شرح الأشموني 2: 172 ابن حارث: هـو حارث بن بدر الشيباني الغذائي سيد غدانة من تميم
4. ابن السراج: الأصول 3: 450.

يقول سيبويه:"وعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شـاعر وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم.[1] وقد أجاز سيبويه مجيء المـرخم للضرورة على لغة الانتظار، ومنعه المبرد ودليل سيبويه ومن وافقـه القيـاس والسماع، أما القياس فعلى النداء؛ لان الشاعر إذا اضطر إلى الترخيم فإنما ينقلـه من باب النداء على حسب ما كان عليه، وهو في النداء متصرف على الوجهين، أي على لغة الترخيم فيجري به في غير النداء على ذلك ".[2]

ويقول: وإنما توسع في ترخيم المنادى؛ لأن الاسم المنادى قد تغير بالنداء، كـان معربا فصار مبنيا، والترخيم تغير والتغير يؤنس بالتغير ". [3]

والمعروف أن الترخيم لغة شعرية ليست نثرية،كما أنه يقع في أسلوب النداء خاصة دون الأساليب النحوية الأخرى، وإذا وقع في غير النداء فيكون من بـاب المخالفة النحوية. فالترخيم في النداء يمثل ظاهره لغويـة واضـحة فـي الـشعر العربي، وهو قياسي في الاستعمال كما انه يرد في الغالب مع الأعـلام المؤنثـة المنتهية بتاء التأنيث،والتأنيث الحقيقي أو المجازي.

والشاهد الذي بين أيدينا هو ترخيم ضرورة على لغة من ينتظر لكي يستقيم الوزن، وتتم الحالة العروضية المنشودة، فالقافية أحيانا تفرض علـى الـشاعر أو التفعيلات العروضية كلها تجعل الشاعر يرتكب مثل هذه المخالفات النحوية مـن أجل سلامة التركيب العروضي،ولا ننسى أن هذه المخالفات النحويـة وخاصـة ترخيم غير المنادى قد تكون إرثا لغوياً عربيا يرجع إلى أصول مجهولة، أو تكون محاكاة الشعراء لشعراء في هذه الأنماط.

يقول أبو النجم:

تدافع الشيب ولم تَقْتُلِ   في لَجةٍ أمسِك فلاناً عن فُلِ[4]

---

1. سيبويه: الكتاب 2: 293.
2. أنظر الأعلم هامش الكتاب:1: 33، الأشموني، شرح الأشموني 2: 172.
3. الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، 3: 69.
4. الشاعر ابن النجم. لجة: بفتح اللام وتشديد الجيم: اختلاط الأصوات من الحرب

موضع الشاهد:حذف الحرف الأخير من(فلان). يقول ابن السراج:" وإنمـا أخرجنا (فل) عن الترخيم لأنه لا يجوز أن يرخم اسم ثلاثي فينقص في النـداء، ولم يكن منقوصا في غير النداء؛ ولأنه ليس باسم علم.[1]

قال سيبويه:" وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدثُ عنه خاص غالب، وقد اضطرَ الشاعر فبناه على حرفين، ويقول: "أما قول عرب يا فلان اقبل فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا في غير النداء، ولكنهم بنـو الاسـم علـى حرفين، وجعلوه بمنزلة دم، والدليل على ذلك انه ليس أحد يقول: يا فلا، فان عنوا امرأة قالوا: يا فلة، وهذا اسم اختص به النداء، وإنما بني على حرفين لان النـداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء "[2].

ويقول المبرد: " واعلم أن للنداء أسماء يخص بها، منها: يا فل أقبل، وليس بترخيم فلان، ولو كان كذلك لقلت: يا فلا أقبل. وقد يضطر الشاعر فيستعمل هذا في غير النداء، لأنها في النداء معارف فينقلها على ذلك، وذلك قولـه فـي لجـة أمسك فلان عن فل ".[3]

الأصل فلان، وهو كناية عن علم شخص وقد رخمه الشاعر في غير النداء للضرورة، والكلمة ليست مخصوصة بالنداء، وإنما هو ترخيم للضرورة، والشاعر حذف الألف والنون شذوذا.

يقول الأسود بن يعفر:

أودى ابن جلهم عباد بصرمته   إن أبن جلهم أمسى حية[4] الوادي

---

1. ابن السراج:الأصول1: 350.
2. سيبويه: الكتاب 1: 333.
3. المبرد: المقتضب4: 238.
4 1انظر: الأسود بن يعفر، ديوانه،صنعه نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافـة والإعـلام مديرية الثقافة العامة، ص33، الصرمه: القطعة من الإبل مابين الثلاثين إلى الأربعـين، أودى بها: ذهب بها. أمسى حية الوادي: أي يحمي ناحية ويتقى منه كما يتقى من الحيـة، الوادي: المطمأن من الأرض.

موضع الاستشهاد: (جلهم) حيث حذف التاء من أخر الاسم ترخيما كما يرى بعض النحاة. لكن حذف التاء من آخر جلهمة جاء لضرورة الشعر. يقـول ابـن السراج:" وعلم أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطرارا"، وحـرك المـيم بالفتح نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث".[1]

يقول سيبويه:" وعلم أن العرب سمت جلهم بغير تاء، وسمت الرجل جلهمة بتاء"[2]، وقد يكون الشاعر عنى أباه أو أمه، فإن عنى أمه لم يكن فيـه موضـع استشهاد ولا ترخيم. والمعلوم عند أهل اللغة أن أي ترخيم في الأسماء في غيـر النداء هو شذوذ في الاستعمال والقياس، وليس له نضير في كلام العرب.والـذي أراه في مثل هذه الشواهد أنه ليس فيها ترخيم وإنما هـو مـن بـاب الحـذف الصرفي، وهو حذف مطرد في مثل هذه المواضع من أجل الهرب مـن تـوالي الأمثال والمقاطع الصوتية.

2.4.5 ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث مع حذف حرف النداء:

أجاز النحاة ترخيم المنادى المؤنث بالهاء مطلقا، وذكروا أنه إذا كان آخـر المنادى تاء تأنيث فإن العلمية والزيادة على ثلاثة فيه غير مشروطتين.[3].فقد رخم المنادى غير العلم مع حرف النداء.

يقول العجاج:

جارِي لا تَستنْكِري عذِيري سِيري وأشفاقي على بعيري[4]

موضع الاستشهاد(جاري) حيث رخم المنادي مع حذف حرف النداء، وهو شاذ لا يقاس عليه. يرى ابن السراج أن حذف الهاء في ترخيم الاسم العلم أكثـر

---

1. ابن السراج: الأصول 3: 366..
2. سيبويه: الكتاب 2: 272.
3. الزمخشري: المفصل ص:47.
4 العجاج ديوانه، رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي، قدم له وحققه سعدي ضناوي، دار صادر بيروت، ص: 184.

في كلام العرب من الترخيم فيما لا هاء فيه، وكذلك إن كان اسما عاما غير علـم كقول العجاج.[1]

قال سيبويه " أعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر في ذلـك أسماً خاصاً أو غالباً أو أسماً عاماً لكل واحد في أمة فأن حذف الهاء منه في النداء أكثر في كلام العرب في مثل يا أسلم، أما الاسم العام يا جاري، ويقول وقد يجوز حذف يا في النكرة في الشعر "[2]

ويقول المبرد: إن جارية هنا معرفة، والدليل على ذلك الترخيم ولو كانـت نكرة للزمها في النداء التنوين والنصب، فلم يجز ترخيمها، لأن المضاف لا يرخم في النداء لأنه جار على الأصل، وكذلك النكرة، ولو جاز ترخيمها في النكرة لجاز في غير النداء [3]

ويقول ابن هشام الأنصاري:"إن المنادى إذا كان مختوما بتاء التأنيث جـاز ترخيمه مطلقا.[4] وقوله مطلقا يعني سواء كان علما أو نكرة منصوبة.

فالشاهد هنا جاء شاذا لا يقاس عليه، فالأصل في المنادى المرخم ألا يحذف حرف النداء إلا أن الشاعر اختزل الحرف الأخير في المنادى ضرورة حتـى لا ينكسر البيت، ومعلوم أن جارية اسم جنس، ونداء اسم الجنس مع حـذف حـرف النداء مختلف في جوازه فضلا عن ترخيمه.

فالنحاة يضعون شروطا عند وضع القواعد وهم أنفـسهم ينقلبـون عليهـا، فشروط الترخيم في الاسم المنادى المرخم هي أن يكون معرفة غير مستغيث، ولا مندوبا ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد، ولا مبنيا مثل النداء، ولا مختصا بالنـداء. وهذه الشروط لم تكن موضع إجماع عند النحاة، وكل واحـد لـه رأي واجتهـاد خاص، كما أن الشعراء قد يحاكون بعضهم لأسباب معينة.

يقول حسان بن ثابت:

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 360.

2 سيبويه: الكتاب 2: 241.

3. المبرد: المقتضب 4: 260.

4. ابن هشام: أوضح المسالك 4: 53

حار بن كعبٍ ألا أحلام تَزجرُكُم عنا وأنْتُم في الجوف الجماخير[1]

موضع الاستشهاد (حار) لم يعلق ابن السراج على ترخيم (حار).

فقد رخم الشاعر المنادى مع حذف حرف النداء شذوذا،، وهو نادر في كلام العرب، والذي دفع الشاعر إلى الحذف الضرورة الشعرية وهذا الحـذف يـسميه القدماء بترخيم الضرورة، وعلة ذلك كثرت استخدام هذه الكلمـات فـي النـداء، فالحذف يكون فيه لعلة أسلوبية لا علة في المعنـى، وهـو مـا يـسمى بحـذف الاختزال.

يقول بن الخرع:

وكادت فزارةُ تَشْقَى بنا فأولى فَزارةَ أولى فَزارا[2]

موضع الاستشهاد: ترخيم(فزارة) مع حذف حرف النداء، وإسـقاط تـاء التأنيث وتعويض ألف المد عنها.

يقول ابن السراج:"والشعراء إذا اضطروا حذفوا الهـاء فـي الوقـف، لأنهـم أذا اضطروا يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها".[3] لان ألف المد صوتيا هي من جنس الهاء وهذا رأي سيبويه. ويقول ابن السراج: ويجوز الضم في هذا البيت على اعتبار أن فزارة اسم مفرد معرفة غير مضاف.وما ذهب إليه سيبويه وابـن السراج هو الأقرب لصواب، فالألف جاءت عوضا عن التاء للـضرورة، ولكـن مجيئها بالإلف جاء من باب الشذوذ والنادر الذي لا يقاس عليه، فالحـذف يخـدم استقامة الوزن وبه تتم الحالة العروضية ويمكن أن نسميه بترخيم الضرورة

ويقول سيبويه:" وعلم أن العرب الذين يحذفون في الوصل إذا وقفوا قـالوا: يا سلمه ويا طلحه، وإنما الحقوا هذه الهاء ليبنوا حركة الميم والحاء، فصارت هذه الهاء لازمة، وقد يجعل بدل الهاء ألفَ الإطلاق للضرورة.[4]

---

1. الشاعر: حسان بن ثابت، الأحلام:جمع حليم وهو العاقل، الجوف: جمـع أجـوف وهـو الواسع الجوف، الجماخير: هو عظيم الجسد قليل العقل والقوة.
2. الشاعر: ابن الخرع
3. ابن السراج، الأصول، 1: 360
4. سيبويه،الكتاب،2: 242.

3.4.5 ترخيم المضاف إليه:

الترخيم يكون في الاسم المنادى، ومن شروطه أن لا يكون المنادى مـضافا فإذا امتنع ترخيم المضاف فمن باب أولى أن يمتنع في المـضاف إليـه. يقـول سيبويه:واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف؛ لأنهمـا غيـر مناديين، ولا يرخم مضاف، ولا اسم منون في النداء.[1] وقد رخم المضاف إليـه في الشعر شذوذا.

يقول زهير:

خُذوا حظكم يا آل عكرم وذكُروا أواصركم والرحم بالغيبِ تُذْكَر[2]

موضع الاستشهاد: (عكرم)، حيث حذف التاء من أخره وأبقى الفتحة دالـة عليها.

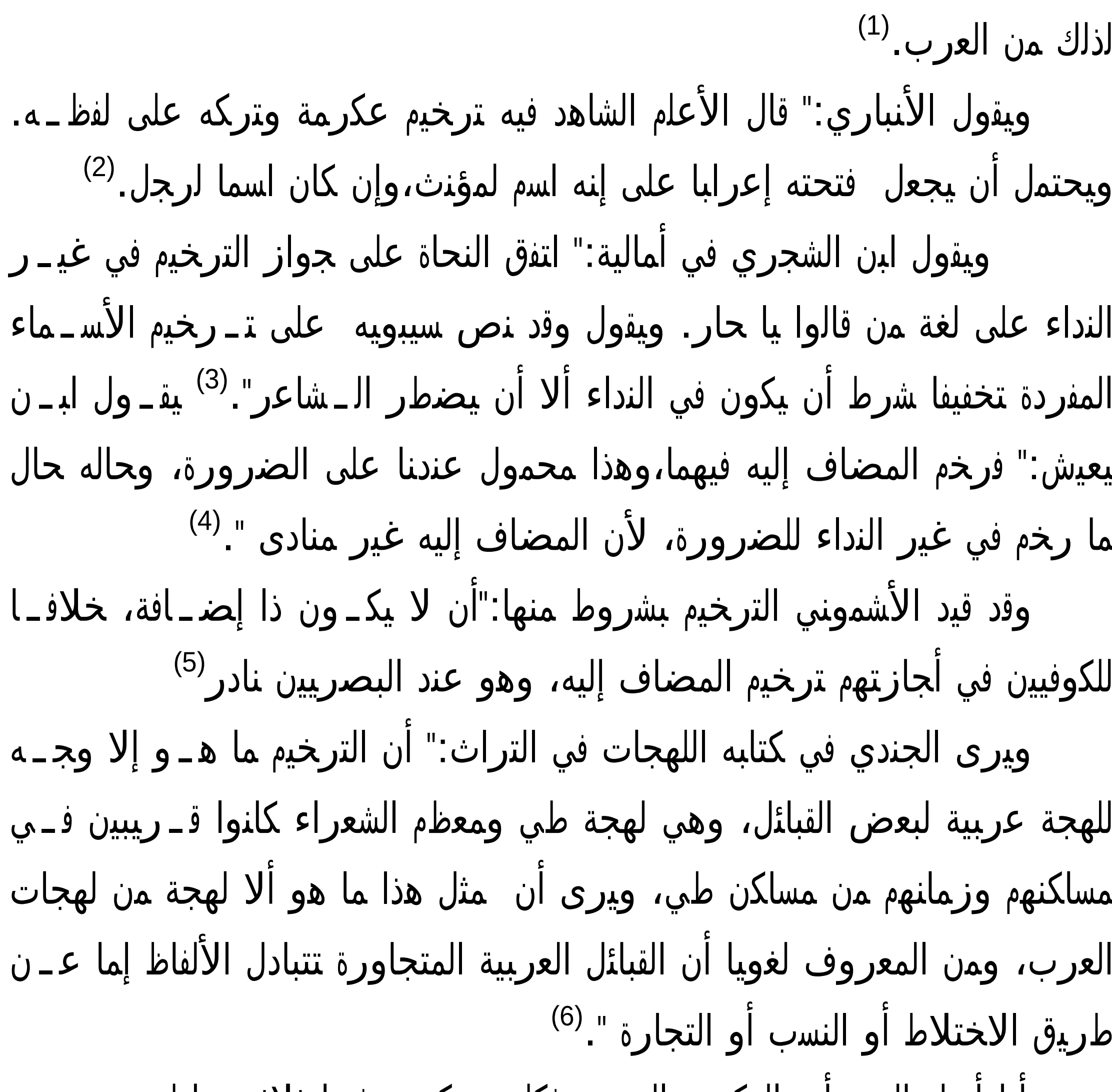
ابن السراج:" يراه ترخيم، لكنه ترخيم في غير النداء ".[3] ويقول المحقـق: ومنع البصريون هذا الترخيم. وقالوا: لا حجة في هذا الشاهد وأمثاله؛ لأنه محمول على الضرورة[4]

يقول سيبويه: "واعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا وصـف؛ لأنهمـا غير مناديين ولا يرخم مضاف، ولا اسم منون في النداء من قبل أنه جرى علـى الأصل، وسلم من الحذف، حيث أجري مجراه في غير النداء.[5]

البصريون منعوا الترخيم وحجتهم أنها فاقدة لشرط الترخيم، فالترخيم يقـع على المضاف وليس المضاف إليه واعتبروا ذلك شاذا ونادرا، أما الكوفيون فقـد

---

1. سيبويه: الكتاب 2: 240.
2. انظر: ابن السراج: الأصول 3: 457 ؛ الأنباري: الإنصاف مـن مـسائل الخـلاف 1: 347؛ ابن يعيش: شرح الفصل 2: 20. الحظ: النصيب الأواصر: العواطف ولأرحام
3. ابن السراج: الأصول 3: 457.
4 ابن السراج: الأصول، 3: 457.
5. سيبويه: الكتاب، 2: 240.



أجازوا ذلك وأوقعوا الحذف على أخر المضاف إليه، وحجتُهم الاستعمال الكثير لذلك من العرب.[1]

ويقول الأنباري:" قال الأعلم الشاهد فيه ترخيم عكرمة وتركه على لفظه. ويحتمل أن يجعل فتحته إعرابا على إنه اسم لمؤنث،وإن كان اسما لرجل.[2]

ويقول ابن الشجري في أمالية:" اتفق النحاة على جواز الترخيم في غير النداء على لغة من قالوا يا حار. ويقول وقد نص سيبويه على ترخيم الأسماء المفردة تخفيفا شرط أن يكون في النداء ألا أن يضطر الشاعر".[3] يقول ابن يعيش:" فرخم المضاف إليه فيهما،وهذا محمول عندنا على الضرورة، وحاله حال ما رخم في غير النداء للضرورة، لأن المضاف إليه غير منادى ".[4]

وقد قيد الأشموني الترخيم بشروط منها:"أن لا يكون ذا إضافة، خلافا للكوفيين في أجازتهم ترخيم المضاف إليه، وهو عند البصريين نادر[5]

ويرى الجندي في كتابه اللهجات في التراث:" أن الترخيم ما هو إلا وجه للهجة عربية لبعض القبائل، وهي لهجة طي ومعظم الشعراء كانوا قريبين في مساكنهم وزمانهم من مساكن طي، ويرى أن مثل هذا ما هو ألا لهجة من لهجات العرب، ومن المعروف لغويا أن القبائل العربية المتجاورة تتبادل الألفاظ إما عن طريق الاختلاط أو النسب أو التجارة ".[6]

وأنا أميل إلى رأي الدكتور الجندي فكلمة عكرمة فيها ثلاثة مقاطع مفتوحة وهذا لا يصلح مع الشعر فأسقطوا المقطع الأخير، والمعروف عن طي أنها تميل

---

1. الأنباري: الإنصاف من مسائل الخلاف 1: 347. المكتبة العصرية صيدا بيروت 1407هـ.
2. المصدر نفسه.
3. ابن الشجري، أمال 1: 110.
4. ابن يعيش: شرح الفصل 2: 20.
5. شرح الأشموني على ألفية بن مالك، 3: 69.
6. -الجندي:اللهجات من التراث ص:56.

إلى الحذف، فقد رخم الشاعر على لغة من ينتظر، ويقصد بلغة مـن ينتظـر: أن يبقى فيها ما قبل المحذوف على حاله من ضم أو فتح، أو سكون.

جدول (10)

شواهد التوابع

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	زيادة لا مع تنوين ما بعدها	1	ضرورة	
2	عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور	1		شذوذ
3	جواز العطف على عاملين	1	ضرورة	
4	تقديم المعطوف على المعطوف	1	ضرورة	
5	حذف الموصوف وإقامة الصفة	2	ضرورة	
مج		6		

5.5 العطف

زيادة (لا) مع تنوين ما بعدها.

يقول أنس بن العباس:

لا نَسب اليوم ولا خُلةً اتسع القَتقُ على الراتِق[1]

موضع الشاهد: زيادة (لا) الثانية بين العاطف والمعطوف، وتنـوين خلـة لضرورة الوزن. يقول سيبويه: ونَصب المعطوفَ، ونونه على إلغاء (لا) الثانيـة وزيادتها لتأكيد النفي، وعطف علـى حمـل اسـم(لا) تنـزيلا لحركـة البنـاء العارضة.[2]

ويقول: ولا يكون الرفع في هذا الموضع، لأنه ليس جوابا،وليس (لا) فـي هذا الموضع معنى ليس.[3]

---

1. انظر:. سيبويه: الكتاب1: 349؛ ابن السراج: الأصول، الحاشية، 1: 403.
2. سيبويه: الكتاب1: 349. ابن السراج: الأصول، الحاشية، 1:403.
3. سيبويه: الكتاب1: 349. ابن السراج: الأصول.

بينما يرى يونس بن حبيب رأيا آخر، إذ يقول فيه: إن خلة مبني على الفتح في محل نصب، ولكنه نونه للضرورة، وبناؤه على الفتح عنده على أن (لا) الثانية عاملة عمل إن مثل (لا) الأولى،[1] وهو رأي ضعيف.

ويقول ابن يعيش: في تنوين خلة أمران أحـدهما أن (لا) تكـون زائـدة فنصب الثاني ونونه بالعطف على الأول بالواو وحدها، والثـاني: أن تكـون (لا) نافية عاملة كالأولى، كأنه استأنف بها النفي، فيكون في تنوين خلة إشكال، فذهب سيبويه والخليل على إنها معربة منتصبة بإضمار فعل محذوف[2].فلا هنا زائـدة دخولها كخروجها لا تؤثر في بناء الجملة، وليس لها تأثير إعرابي والزيادة للتأكيد والتقدير لا نسب اليوم وخلة، وهو من باب العطف المفرد، وهـو رأي جمهـور النحاة وابن مالك، والواقع أن زيادة لا ليست كثيرة فحـسب بـل مطـردة عنـد الجمهور وخاصة في القسم.

1.5.5 عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور:

لا يجوز أن يعطف بالظاهر على المضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض؛ لأنه معه كشيء واحد لا ينفرد منه، ولا يحال بينه وبينه، ولا يعطـف عليـه إلا بإعادة الخافض، والعلة في ذلك أنه لما كان العطف على المضمر المرفوع قبيحا حتى يؤكد لم يكن بعد القبح إلا الامتناع.[3] وقد يجوز مثـل ذلـك فـي الـشعر للضرورة.

يقول الشاعر:

فاليوم قَربتَ تَهجونا وتَشْتِمنا   فاذْهب فما بِك والأيامِ من عجبِ[4]

موضع الاستشهاد: (فما بك والأيام) إذ عطف الاسم الظاهر على الـضمير المجرور دون إعادة الخافض، وهذا قليلٌ نادر، والأصل عند عطف الاسم الظاهر على المجرور لأبد من إعادة الخافض. يقول ابن السراج: وأما المخفـوض فـلا

---

1. انظر: ابن هشام: أوضح المسالك 2: 20.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 2: 101.
3. ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص118.
4. انظر: ابن السراج: الأصول2 119. سيبويه: الكتاب 1: 391؛

يجوز أن يعطفَ عليه الظاهر، فلا يجوز أن تقول: زرت بك وزيدٍ، لأن المجرور ليس له اسمٌ منفصلٌ يتقدم ويتأخر، كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهـو يجوز أن يؤخر ويقدم عليه، فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه.[1] أما سيبويه فيراه قبيح، وإذا وجد في الشعر فيحمل على الضرورة

قال: ومما يقْبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولـك مررت بك وزيد، ثم قال وقد يجوز في الشعر أن تشرك فيه الظـاهر والمـضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر. [2]

قال الأعلم: الشاهد فيه عطفُ الأيام على المضمر المجرور، وهذا من أقبح الضرورات. [3]

وهذا مذهب البصريين فإنهم يمنعون خفض الاسم الظاهر علـى الـضمير المجرور من دون إعادة الجار. أما الكوفيون وابن مالك: فيجيزون ذلك ولا فصل عندهم بين الشعر وغيره بعلة أنه عطف اسم على اسم.[4] واحتجوا بقـراءة ابـن عباس في قوله تعالى: "واتقوا ا َ الذي تساءلون بِهِ والأرحامِ".[5] وقـد رد أبـو العباس هذه القراءة، وقال: (لا تحل القراءة بها)[6]،علما أن رواية الجر صحيحة، ورويت عن ثقة والشاهد محمول على الضرورة الشعرية لضيق الشعر.

يقول جرير:

إذا كانتِ الهيجاء وانشَقتِ العصا فَحسبك والضحاك سيفٌ مهند[7]

---

1. ابن السراج: الأصول2 119.
2. انظر سيبويه: الكتاب 2: 381.وانظر ابن السراج: الأصول2: 119.
3. سيبويه: الكتاب 1: 391.
4. انظر: الأنباري: الإنصاف 2: 463.
5. سورة النساء، آية: 11. وانظر: ابن جني: البيان في شرح اللمع، ص:315، الأنبـاري: الإنصاف من مسائل الخلاف 2: 462.
6. ابن يعيش: شرح المفصل، 3: 78.
7. انظر: ابن السراج: الأصول 2: 37،البيت نسب إلى جرير ولـم يوجـد فـي ديوانـه. الهيجاء: الحرب، انشقت العصا: كناية عن تفرق الجماعة.

موضع الاستشهاد: (والضحاك) حيث تعددت فيه الأوجه الإعرابية الثلاثة، الرفع والنصب والجر، فالجر عطفا على (الكاف) في حسبك، وهذا ضعيفٌ؛لأنه لابد من إظهار الضمير، والنصب على المعية، والرفع حملا على محـل الكـاف باعتبار المعنى، وليس اللفظ، (فالكاف) فاعل في المعنى للمصدر.

يقول ابن السراج: "فإن جررت فهو جائز، وهو قبيح، وقبحه أنك تعطـف ظاهرا على مضمر مجرور، ويقول: ومنهم من ينصب (الضحاك)، ومـنهم مـن يجر ومنهم من يرفع الضحاك، وقبح النصب والرفع؛ لأنك لم تضطر إلى ذلك"[(1)]

يقول الفراء: " فموضع الكاف في (حسبك) خفض، وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا: حسبك وأخاك، حتى يقولوا حسبك وحسب أخيك،ولكن أجزناه؛ لأن في (حسبك) معنى واقع من الفعل رددناه على تأويل الكاف.[(2)]

2.5.5 جواز العطف على عاملين:

يقو ل الأعور الشني:

هون عليكَ فإن الأمَور	**بكف الإله مقاديرهـــا**
فليس بآتيك منهيهـا	**ولا قاصرٍ عنك مأْمورها[(3)]**

موضع الاستشهاد: (ولا قاصر) إذ عطف قاصر على الاسـم الظـاهر المجرور بالباء دون إعادة حرف الجر؛ لأن العطف في مثل هذا الشاهد لا يوجب إعادة الخافض، وإذا قرأت بالنصب يكون عطفا على الموضع وهو خبر منصوب.

والشاهد من شواهد سيبويه التي يجيز فيها النصب في الخبر المعطوف على خبر ليس، وان كان الآخر أجنبيا؛ لأن ليس تعمل في الخبر مقدما ومؤخرا لقوتها.

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 37.

2 الفراء: يحيي بن زياد(ت:207هـ)، معاني القرآن، 1989م، إعداد: إبـراهيم الدسـوقي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص: 152.

3. انظر: ابن السراج: 2: 69 المبرد: المقتضب4: 159؛ السيرافي: شرح أبيات سيبويه1: 162.

يقول ابن السراج: "واعلم أن العطف على عاملين لا يجوز مـن قبـل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغنى عن إعادته. [1]

وقال: وقد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مر زيد بعمرو وخالد ببكـر، فتعطف على الفعل والباء، ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا، واختلفـوا إذا جعلوا المخفوض يلي الواو فأجاز الأخفش ومن ذهب مذهبه مر زيد بعمرو وخالد وبكر واحتجوا بالبيت السابق. [2]

ويقول ابن السراج: إن مذهب سيبويه لا يجيز العطف على عاملين[3] وهذا ما ذهب إليه المبرد إذ يقول: وهذا عندي غير جائز. [4]

ويقول السيرافي هناك ثلاثة أوجه:الأول إن مأمورها مرفـوع بالابتـداء، وقاصر مرفوع؛ لأنه خبر المبتدأ، والوجه الثاني: أن تنصب قاصـرا وتعطـف مأمورها على اسم ليس(قاصرا) على موضع الباء في قولك بآتيك، فالعطف هنـا عطف اسمين على اسمين، والعامل في الاسمين الأولين وفي الاسمين المعطوفين عامل واحد وهو ليس. [5]

3.5.5 تقديم المعطوف على المعطوف عليه:

يقول الأحوص:

ألا يا نَخْلَةً ذاتَ عِرقٍ عليكِ ورحمةُ ا ـ السلام[6]

موضع الاستشهاد (عليك ورحمة ا السلام).

---

1. ابن السراج: الأصول، 2: 69.
2. المرجع نفسه 2: 69.
3. المرجع نفسه 2: 71.
4. المبرد: المقتضب4: 159.
5. السيرافي: شرح أبيات سيبويه1: 162.
6. انظر:: الأحوص: ابن السراج:1 الأصول، 326 ؛ ابن جنـي: الخـصائص 2: 161 ؛ آمالي بن الشجري 1: 160، البغدادي: خزانة 1: 192. ذات عرق: موضع من الحجاز وميقات أهل العراق، ونخلة: كناية عن المرأة

4.5.5 أراء النحاة:

يقول ابن السراج: وكان الأخفش يجيز: كم رجلا عندك وعبيده، يعطف (عبيده) على المضمر الذي في (عندك) ويرفعه، قال: ولو قلت كم رجلا عندك وعبيده عندك على التقديم، والتأخير جائز[1]. يقول ابن جني:" لا يجوز تقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضا ".[2]يقول شوكت عبد الرحمن قال ابن جني: "إلا أنه عندي لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف،وهو أن يكون (رحمة ا)معطوفا على الضمير في(عليك)؛ وذلك أن (السلام) مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه".

أما ابن الشجري في أمالية فيقول:" وإنما جاز في الضرورة تقديم المعطوف على المعطوف عليه، ولم يجز ذلك في الصفة والتوكيد والبدل؛ لان المعطوف غير المعطوف عليه والصفة هي الصفة، وكذلك المؤكد،والبدل إما أن يكون المبدل منه أو بعضه أو شيئا مشتملا علية.[3] ونقل البغدادي عن الأخفش: انه أراد عليك السلام ورحمة ا ، فقدم المعطوف على المعطوف علية ضرورة.[4]

أما البغدادي فيرى: أن ورحمة ا معطوفا على الضمير المستتر في خبر السلام المقدم عليه وهو قوله عليك إذ هو متعلق بمحذوف هو الخبر، وهذا المحذوف متحمل لضمير وهذا أيضا ضرورة.[5] والشاهد شاهد على الرتبة النحوية حيث قدم المعطوف على المعطوف عليه كما انه فصل بين المبتدأ والخبر، وقدم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة، وهو استعمال فرضه الوزن

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 326.
2. ابن جني: الخصائص 2: 161.
3. أمالي بن الشجري 1: 160.
4. البغدادي: خزانة 1: 192.
5. المصدر نفسه.

الشعري، وهذا من أقبح الضرائر الشعرية. والأصل في التوابع أن تتـأخر عـن المتبوع، وإذا تقدمت تكن من باب الضرورة، والشاهد لا جود له ولا نضير له في كلام العرب إلا قليلا، والقليل لا يقاس عليه، ولا تبنى على أساسه القواعد النحوية واللغوية، والذي دفع الشاعر إلى ذلك استقامة الوزن.

6.5 النعت

النعت: هو التابع الذي يكملُ متبوعه بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به.[1]

1.6.5 حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه:

حق الصفة أن تتبع الموصوف، ويجوز حذف الموصوف إذا ظهر أمـره ظهورا يستغنى معه عن ذكره، ويمكن أن تقوم الصفة مقامه.وفي غيـر ذلـك لا يجوز حذف الموصوف إلا في ضرورة الشعر ومـن الـضرورة قـول النابغـة الذبياني:

كأنك من جمال بني أُقيش يقعقع خاف رجليه بِشَنِ[2]

موضع الاستشهاد: حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في قوله: كأنـك من جمال والتقدير كأنك جمل من جمال، فالوصف يقع موقع الموصوف إذا كـان دالاّ عليه، وهو شاهد له نظائر كثيرة في الاستعمال قال تعالى: "حور مقـصراتٌ في الخيامِ"[3] ولكن الأصل أن تصحب الصفةُ الموصوفَ إلا إذا ظهر أمرا يستغنى معه عن ذكره فحينئذ يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامـه، وإن حـذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قبيح، وهو في بعض المواطن أقـبح منـه فـي

---

1 ابن هشام، أوضح المسالك 3: 300.

2. انظر: النابغة الذبياني، ديوانه المكتبة الثقافية، بيروت لبنان، ص123؛ ابـن الـسراج: الأصول، 2: 177؛ البغدادي: الخزانة 2: 313.

3. سورة الرحمن، آية:75.

بعض.يقول ابن السراج: "الوصف يقوم مقام الموصوف، ويقع موقعه إذا كان دالا عليه"[1] وعلى هذا قوله تعالى:"وإن من أهل الكتابِ إلا ليؤُمنن به"[2].

يقول الأشموني في قوله:(كأنك من جمال بني ُأقيش) حيث حذف المنعوت (جمل) وأبقى النعت، والتقدير: (كأنك جمل من جمال بني أقيش)، ولكـن حـذف للضرورة.[3]

يقول البغدادي: "على إن حذف الموصوف هنا بدون أن تكون بعضا مـن مجرور بـ (من) أو (في) لضرورة الشعر، والتقدير كأنك جمل من جمال بنـي ُأقيش، وهذا مثال لقيام الظرف مقام الموصوف لضرورة الشعر".

ويقول: وقد أورد ابن الناظم والمرادي في شرح الألفية، كما أورده الشارح المحقق أن البيت من القسم الأول، وهو إن الموصوف بالجملة أو الظرف إذا كان بعضا من مجرور بـ(من) أو (في) يجوز حذفه كثيرا. [4]

ولكن التركيب اللغوي يظهر أن البيت ليس فيه موصوف فقوله: من جمال خبر كأن والضمير المتصل مكانه اسمه، فالجملة مكونة من مبتدأ وخبر أما الـذي نراه فان الفعل يقعقع وقع صفةً لاسم محذوف، فالصفة الجملة الفعلية فـي قولـه: يقعقع نابت مناب الموصوف وهو(جمل)، ولا يجوز حمل الشاهد على الضرورة.

يقول الشاعر:

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر

جادت بكفي كان في أرمى البشر[5]

---

1. ابن السراج: الأصول، 2: 177.
2. سورة، النساء: آية159.
3. الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك 2: 331.
4. البغدادي: الخزانة 2: 313.
5. انظر: ابن السرج: الأصول 2: 177-178؛ البغدادي: الخزانة 3: 312.
جادت: أحسنت.

موضع الاستشهاد: (بكفي) إذ حذف الموصوف وأبقى الـصفة، والتقـدير بكف رجل أو إنسان.يقول ابن السراج: الوصف يقع موضع الموصوف إذا كـان دالا عليه[1]

يقول الأنباري: "حذف الموصوف وهو رجل،وأقام الجملة مقامـه،فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظا، وإن كانت داخلة على غيره تقديرا، وكذلك دخل حـرف الجر على الفعل لفظا، وإن كان داخلا على غيره تقديرا".[2] ويقول: وهـذا فـي الكلام ا تعالى وكلام العرب كثير فلما كثر حذفه كثر ذكره، حذفوا الصفة التـي هي مقول، فدخل حرف الجر على الفعل لفظا،وإن كان داخلا على غيره تقديرا.[3]

يقول البغدادي: "على أن جملة كان مع ضميره المستتر صفة لموصـوف محذوف ضرورة؛ أي بكف رجل أو إنسان، وقال ثعلب في أماليه: "لم اسمع (من) في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع أحدها قوله: جاءت بكفي كان من أرمـى البشر، وقال: قال ابن جني في الخصائص: "روي أيضا بفتح ميم(من) أي بكفـي من هو أرمى للبشر وكان على هذا زائدة فصلت بـين متلازمـين بـين الـصفة والموصوف". [4] والملاحظ أن الشاهد مجهول النسب وهذا يضعف الاستشهاد في البيت، كما أن حذف الموصوف جاء للضرورة.

7.5 شواهد أسلوب الشرط:

يجزم الفعل المضارع إذا سبقته إحدى أدوات الجزم، ويجب أن يكون فعـل الشرط فعلا خبريا متصرفا غير مقترن بقد أو سوف أو حرف نفـي أو الـسين، وكذلك الحال في جواب الشرط.

---

1 ابن السرج: الأصول 2: 177-178؛ الأنباري: الإنصاف 1: 115؛ البغدادي: الخزانة 3: 312.

2. الأنباري: الإنصاف من مسائل الخلاف1: 115.

3. الأنباري: الإنصاف 1: 115.

4. انظر: البغدادي: الخزانة 3: 312؛ ابن جني: الخصائص 2: 367.

جدول (11)

شواهد أسلوب الشرط

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	الفصل بين الأداة وفعل الشرط	4	ضرورة	
2	حذف الفاء من جواب الشرط	2	ضرورة	
3	عدم جزم جواب الشرط	4	ضرورة	
4	وقوع الاسم بعد لو	1	ضرورة	
مج		11		

1.7.5 الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط:

يجب أن يلي فعل الشرط أداة الشرط، ولا يجوز أن يفْصَلَ بينهما بفاصل؛ لأنهما متلازمان، ولكن قد يرد الفصل بينهما في الشعر للضرورة.

يقول عدي بن زيد:

فَمتَى واغِلٌ ينُبهم يحيو ه وتُعطَفْ عليهِ كأْس الساقي(1)

موضع الاستشهاد: (الفصل بين المتلازمين بين أداه الشرط وفعل الشرط) بالاسم المرفوع (واغل) خلافا للقياس.

يقول ابن السراج بعد حديثه عن إن الجازمة: وأما سائر حروف الجزاء فهذا- يعني تقديم الاسم على الفعل – فيها ضعيف ومما جاء في الشعر مجزوما في غير (إن) قول عدي بن زيد.(2) وقد وافق ابن السراج سيبويه في هذه المسألة.

يقول سيبويه:واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم فيها الأسماء على الأفعال، إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر؛ لأن حروف الجزاء يدخلها فَعلَ ويفْعَلُ، ومما جاء في الشعر مجزوما في غير (إن) قول عدي بن زيد:

---

1. انظر عدي بن زيد، ديوانه، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، ص156، سيبويه الكتاب،3: 113؛ الأنباري: الإنصاف2: 617؛ البغدادي: الخزانة1: 456.
2. ابن السراج: الأصول 2: 232.

فمتى واغل ينبهم يحيو ه وتعطف، فقد استشهد سيبويه في هذا البيت على تقـديم الاسم على الفعل بعد أداه الشرط الجازمة للضرورة،ولا يعـرب الاسـم المتقـدم مبتدأ، بل يعرب فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور. [1]

قال الأعلم:"الشاهد في تقديم الاسم على الفعل في (متى) مع جزمهـا لـه ضرورة، وارتفاع الاسم بعدها بإضمار فعل يفسره الظاهر، لأن الشرط لا يكـون إلا بالفعل". [2]

يقول البغدادي:على أنه فصل اضـطرارا بـين متـى ومجزومـه فعـل الشرط".[3]

وقد خرجه النحاة على أن يلي أداةَ الشرط فعلُ الشرط، ولكن ورد الاسم بعد الأداة ضرورةٌ شعريةٌ اقتضاها الوزن.

يقول حسان بن ثابت:

صعدةٌ نَابِتةٌ في حائِرٍ أينَما الريح تُميلُها تَمِلْ[4]

موضع الشاهد: (أينما تُميلُها تملْ)، فقد فصل الشاعر بين أداه الشرط وبين فعلها باسم مرفوع (الريح) ضرورة،والاسم المرفوع موقعه فاعل لفعل محـذوف يفسره فعل الشرط المذكور.

يقول المبرد "فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل جزمن أو لـم يجـزمن، وجاز ذلك في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال، لأنه يقع بعدهن المستقبل والماضي، ولا يكون ذلك في غيرهن من العوامل فلما تمكن هذا التمكن احـتمان الإضمار والفصل.[5]

---

1. سيبويه: الكتاب 3: 113.
2. الأنباري: الإنصاف2: 617.
3. البغدادي: الخزانة1: 456.
4. انظر: المبرد: المقتضب2: 75؛ الأنباري: الإنصاف مـن مـسائل الخـلاف 2: 616.. الصعدة القناة التي تنبت مستوية، الحائر: المكان الذي يكون وسطه منخفـضا وأطرافـه مرتفعة وعالية.
5. المبرد: المقتضب2: 75.

يقول الكوفيون إنه إذا تقدم اسم مرفوع بعد أداة الشرط فإنه يرتفع بما عاد إليه في الفعل من غير تقدير فعل، أما البصريون فإن الاسم المتقدم يرتفع بتقـدير الفعل.[1]

فالأصل أن يلي فعل الشرط أداه الشرط، وما جاء على غيـر ذلـك فهـو مخالف للقياس، استدعاه وزن البيت، فالجزم نضير الجر لا يجوز أن تفصل بـين أداة الجزم وفعل الجزم، كما لا يجوز أن تفصل بين حرف الجر والاسم المجرور إلا في ضرورة الشعر، والتقديم والتأخير والفصل بين المتلازمات حجج يحتمـي بها النحاة من أجل تأويل النصوص المخالفة لقواعدهم.

يقول الشاعر:

عاود هراةَ وإن معمورها خربا وأسعد اليوم مشغوفا إذا طَرِبا[2]

موضع الاستشهاد: (تقديم الاسم على فعل الشرط حيث فصل بين حرف الشرط وفعل الشرط بالاسم معمورها)، فالأصل في أدوات الشرط أن يليها فعـل الشرط،لأنها عاملة فيه،وإذا أتى بعدها اسم فيكون على تقدير فعلٍ محذوفٍ، وهذا تأكيد إثبات قاعدةٍ فرعيةٍ مستعملةٍ في كلام العرب. يقول ابن السراج:إن حـروف الجزاء يقبح أن يتقدم الاسم معها على الأفعال شبهوها بالجوازم التي لا تخلو فـي الجزم إلا أن حروف الجزاء فقط جاز ذلك فيها في الشعر؛ لان حروف الجـزاء يدخلها فَعلَ، ويفْعلُ، ويجوز في الكلام أن تلي (إن) الاسم إذا لم يجزم وإن جزمت فلا يجوز إلا في الشعر لأنها تشبه بـ (لم). [3]

قال سيبويه:"ويجوز الفرق بين الكلام في(أن) إذا لم تجزم في اللفظ،نحـو قول الشاعر السابق فإن جزمت ففي الشعر". [4]

---

1. الأنباري: الإنصاف من مسائل الخلاف 2: 616.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 112-113؛ ابن السراج: الأصـول2: 232؛ الأنبـاري:، الإنصاف 2: 616. الهراة: اسم ارض يقال إنها مدينة من خرسان.
3. ابن السراج: الأصول2: 232.
4. سيبويه: الكتاب 3: 112-113.

فسيبويه أجاز أن يتقدم الاسم على فعل الشرط أي أجاز أن يلي الأداة اسم لا فعل إذا كانت هذه الأداة (إن)،لأنها عنده أصل حروف الجزاء،وأقواها مستـشهدا بقول تعالى: "إن امرؤ هلك"[1]، والآية دليل على صحة القول بجواز تقدم الاسـم على فعل الشرط،ويقول واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبـل الأفعال إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر.

يقول المبرد: "إن (إن) إذا لم تجزم فالفصل بينها وبين ما عملت فيـه فـي الظاهر جائز بالاسم، ويقول: إن الشاعر اضمر فعلا بينها وبين الاسم، جاء بالفعل الظاهر تفسيرا لما اضمر،ولو لم يضمر لم يجز، لأن الجزاء لا يكون إلا بالفعل، والفصل هنا جائز بالاختيار؛ لأن الفعل ماض". [2] واختلاف البصريون والكوفيون في ذلك فالكوفيون يقولون: "إنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل، وحجتهم في ذلك قالوا:إنما جوزنا تقديم المرفوع مع (إن) لقوتها؛ لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسـماء، والظروف التي يجازى بها". [3]

أما البصريون يقولون: "إن الاسم الذي بعد(إن)ارتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز الفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل عاملا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه". [4]

يقول الشاعر:

هذا سراقةُ للقُرآن يدرسه　　　والمرء عند الرشَا إن يلقَها ذِيب[5]

موضع الاستشهاد: (والمرء عند الرشاد إن يلقها ذيب) إذاعترضت جملة الشرط بين المتلازمين مع حذف جواب الشرط، وهذا من الـشواذ. يقـول ابـن

---

1. سورة النساء، آية: 176.
2. المبرد: المقتضب2: 76.
3. الأنباري:، الإنصاف 2: 616.
4. المصدر نفسه.
5. انظر: سيبويه، الكتاب3: 69، وابن السراج: الأصول 2: 193.والبيت في هجاء رجـل من القُراء نسب إليه الرياء والرشا والحرص عليها.

السراج: التقدير المرء ذيب إن يلقَ الرشا، فجاز هذا في الشعر.[1] لكـن سـيبويه خالفه في التقدير يقول: المرء عند الرشا ذيـب إن يلقهـا[2] علـى نيـة التقـديم والتأخير. لكن ابن السراج يقول: تقديره المرء ذيب إن يلق الرشا، فهذا جائز في الشعر. [3] أما المبرد فيرى التقدير: إن يلقها فهو ذيب،على تقدير الفاء المقترنـة بالمبتدأ المحذوف، ويرى أن ذيب خبر لمبتدأ محذوف تقديره هـو، والظـاهر أن (ذيب) خبر للمبتدأ المرء مع وترجيح رأي سيبويه، فالمرء مبتدأ وخبـره ذيـب، وجملة الشرط معترضة بينهما.

يقول ربيعة بن مقروم التميمي:

2.7.5 حذف الفاء من الجواب:

إذا كان جواب الشرط جملة اسمية، أمرا، أو نهيا أو دعاء، أو فعلا مقترنـا بقد أو السين أو سوف أو غير ذلك فيجب أن يقترن الجواب بالفاء؛ لأن الجواب لا يصلح للشرط،[4] وقد تحذف الفاء وخاصة في الشعر.

يقول ذو الرمة:

وإني متى أُشْرِفْ على الجانبِ الذي بهِ أَنْتِ من بين الجوانبِ ناظِر[5]

موضع الاستشهاد: (حذف الفاء الرابطة لجواب الـشرط) فـي قولـه (ناظر)، وهو حذف ضرورة، فالأصل فناظر، أو فإني ناظر على تقـدير نـاظر خبر للحرف النّاسخ المحذوف.

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 193.
2. انظر: سيبويه، الكتاب3: 69،وابن السراج: الأصول 2: 193.
3. سيبويه: الكتاب 1: 437.
4. انظر: الغلاييني جامع الدروس العربية 2: 196.
5. انظر ذو الرمة (ت117هـ)،ديوانه شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، ج2،ط2 حققه وقدم له، عبد القدوس أبو صالح، مؤسـسة الإيمـان، بيـروت لبنان، ص1014. المبرد: المقتضب 2: 71؛ ابن السراج: الأصول 3: 462؛ البغدادي: الخزانة 3: 645؛ ابن الشجري: الأمالي،1: 260.

يقول ابن السراج، "وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، وإني نـاظر متى أشرف. [1]وأجاز أيضا أن يكون على إضمار الفاء، والذي عند أبي العبـاس (المبرد) وعندي فيه وفي أمثاله أنه على إضمار الفاء لا غير، لأن الجواب فـي موضعه فلا يجوز أن تنوي به غير موضعه إذا وجِد له تأويلٌ.[2]

يقول المبرد: "وهو عندي على إرادة الفاء، والبصريون يقولون هـو علـى إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم،أي وإني ناظر متى اشرف". [3]

يقول البغدادي: على أن قوله ناظر جواب الشرط بتقدير مبتدأ محذوف مـع الفاء الرابطة أي فأنا ناضر، وتكون الجملة الشرطية خبر إن، وهذا خـلاف مـا ذهب إليه سيبويه. [4]

وأرى أن الرأي الراجح هو رأي أبي العباس المبرد، وابن الـسراج فهـو الأقرب إلى الصواب لأن جواب الشرط جاء جملة اسمية، والجملة الاسمية مـن المواضع التي يجب فيها اقترانها بالفاء إذا جاءت جوابا للـشرط فالتقـدير فـإني ناظر.

يقول حسان بن ثابت:

من يفْعل الحسناتِ الله يشكرها والشر بالشر عند الله مِثلان[5]

موضع الشاهد: (الله يشكرها) حيث ورد جواب الشرط غير مقترن بالفـاء خلافا للقياس، فالأصل الاقتران، والحذف جاء من أجل الضرورة الشعرية.

ذكر ابن السراج ما جاء شاذا لا يقاس عليه الزيادة و الحذف، ومن الحذف حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط.[6]

---

1. ابن السراج: الأصول 3: 462.
2. ابن السرج: الأصول3: 462.
3. المبرد: المقتضب 2: 71.
4. انظر: البغدادي: الخزانة 3: 645؛ ابن الشجري: الأمالي،1: 260.
5. انظر حسان بن ثابت، ديوانه،تحقيق د وليد عرفات،دار صادر بيروت،ص517، ونسب إلى عبد الرحمن بن حسان، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصاري. سيبويه. الكتاب 3: 65؛ المبرد: المقتضب2: 72؛ ابن الشجري، آمالي: 270. المثلان: السيان.
6. انظر: ابن السراج: الأصول 3: 450.

ويقول سيبويه عن قوله: (إن تأتني أنا كريم) فقال: "لا يكـون هـذا إلا أن يضطر الشاعر". [1]

يقول المبرد: فلا اختلاف بين النحويين في انه على إرادة الفاء لأن التقـديم فيه لا يصلح". [2]

ويقول ابن الشجري في أماليه: "كان الوجه أن يقول فـا ُ، فحـذْفُها جـاء للضرورة". [3]

وقد أُثر عن الأصمعي عصري سيبويه أنه قـال: "وهـذا البيـت غيـره النحويون، والرواية الصحيحة من يفعل الحسنات فالرحمن يشكره"[4]، وفي رواية أخرى عن أبي الحسن الأخفش أنه قال: (أخبرنا أبو العباس عن المـازني عـن الأصمعي أنه أنشدهم فالرحمن يشكره قال: فسألته عن الرواية الأولـى فـذكر أن النحويين صنعوها، ولهذا نظائر ليس هذا موضع شرحها. [5] لكن الكوفيين أجازوا حذف العلامة أي (الفاء) اختيارا واستدلالا لقوله تعالى: "أينما تكونـوا يـدركُكم الموتُ"[6]، بالرفع ولكن هذه القراءة شاذة.

3.7.5 عدم جزم جواب الشرط:

الجواب والشرط يكونان مضارعين، وماضـيين، ويكـون الأول ماضـيا والثاني مضارعا، أو الأول مضارعا والثاني ماضيا، فإن كانا مضارعين وجـب جزمهما، إلا أنه يرد الجواب فعلا مضارعا مرفوعا وخاصة في الشعر.[7]

يقول أبو ذؤيب الهذلي:

---

1. سيبويه. الكتاب 3: 65.
2. المبرد: المقتضب2: 72.
3. ابن الشجري، آمالي بن الشجري1: 270.
4. ابن هشام، شرح أبيات مغني اللبيب1: 373.
5. المصدر نفسه.
6. سورة النساء، أية: 78.
7. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 8: 157

فَقُلْتُ تَحملْ فَوقَ طَوقِكَ إنها   مطبعةٌ من يأتِها لا يضِيرها[1]

موضع الاستشهاد: (لا يضيرها) إذ رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الجزاء على نية التقديم والتأخير، أو على تقدير الفاء أي فلا يضيرها.

سيبويه وابن السراج يريان التقديم والتأخير، فالتقديم عندهم لا يضيرها من يأتها مع جواز تقدير الفاء، قال سيبويه: (في باب الأسماء التـي يجـازي بهـا)، وتكون بمنزلة الذي (وقد يجوز في الشعر آتي من يأتني. [2] ويقول ابن السراج: (كأنه قال لا يضيرها من يأتها،ولو أُريد انه حذف الفاء جاز. [3]

أما المبرد فيقول: وعندي على إرادة الفاء: والبصريون يقولون هـو علـى إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم. [4] وقد وافقه في ذلك ابن يعـيش أنـه على إرادة الفاء،يقول: قال صاحب الكتاب: ولا يخلو الفعلان في باب(إن) من أن يكونا مضارعين، أو ماضيين، أو أحدهما مضارعا، والأخر ماضيا، فـإذا كانـا مضارعين فليس فيهما إلا الجزم، وكذلك في أحدهما إذا وقع شرطا، فـإذا وقـع جزاء فيه الجزم والرفع، والجزم على القيا، أما الرفع فقبيح، والذي جاء منه فـي الشعر متأولٌ من قبيل الضرورة، وسيبويه يتأوله على إرادة التقـديم،ولكن الجيـد يكون على إرادة الفاء. [5]

يقول البغدادي: قال الأعلم: وهذا عند المبرد على إرادة الفاء لأن يضير إذا تقدمت على من ارتفعت من به ويلزم فيه أن يبطل عملها في الجزم، لأن حـرف الشرط لا يعمل فيه ما قبله. [6]

---

1. انظر الهذلي، ديوان الهذليين، ج1، ص154. سيبويه:الكتاب3: 70؛ ابن السراج: الأصول 2: 193؛ ابن يعيش: شرح المفصل 8: 157؛ البغدادي: الخزانة 3: 667. مطبعة: ملئت وطبع عليها، الطوق، الطاقة والقدرة، والشاعر من البيـت يـصف قرية كثيرة الطعام.
2. سيبويه:الكتاب3: 70.
3. ابن السراج: الأصول 2: 193.
4. المبرد: المقتضب2: 72.
5. ابن يعيش: شرح المفصل 8: 157.
6. البغدادي: الخزانة 3: 667.

والذي استنتجه من آراء النحاة أنه إذا كان فعل الشرط مضارعا بعد أداة جازمة ووقع في الشعر موقع الجزاء مضارع مرفوع، أو اسم تقـدم علـى الأداة فالنحاة بين أمرين: إما على القلب والتقديم للضرورة الشعرية، أو علـى تقـدير إضمار الفاء، مع ترجيحنا للمبرد في تقدير الفاء، وحذف الفاء يكثر فـي الـشعر ويقل في غيره.

يقول أبو ذؤيب الهذلي:

وما ذَاكَ أن كان ابن عمي ولا أَخِي ولكِن متَى ما أَملك الضر أنْفَع[1]

موضع الشاهد: (رفع انفع) على نية التقديم والتأخير، والجزم لمتى على نية الشرط،والتقدير على نية التقديم تكون ولكن أنفع متى أملك الضر.

يقول ابن السراج: "ومثل هذه الأبيات يقصد التي ورد فيها الفعل مرفوعا لا تصلح إلا على إرادة الفاء في الجواب".[2]

يقول عمرو بن خثارم البجلي:

يا أقْرع بن حابِسٍ يا أَقْرع إنك إن يصرع أخوك تُصرع[3]

موضع الاستشهاد: "تصرع" حيث رفع جواب الشرط علـى رأي سـيبويه على نية التقديم والتأخير، والتقدير عنده إنك تُصرع إن يصرع أخوك، وهو نادر ضعيف ويحملُ على الشذوذ.

قال سيبويه:ولا يحسن "إن تأتني آيتك من قبل أن(إن) هي العاملة[4] وقـد جاء في الشعر قال جرير إنك إن يصرع أخوك تصرع.

---

1 انظر: ابن السراج: الأصول 2: 195. يقول إذا قدرت على الضر أخذت بالفضل فجعلت النفع بدل منه.

2. ابن السراج: الأصول 2: 195.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 67-68؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، 3: 260.

4.انظر: سيبويه: الكتاب 3: 67-68؛ الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالـك، 3: 260.

والذي يراه الباحث أن التقديم لا يصلح، وكذلك تقدير الفاء كما ذهب بعـض النحويين؛ لأن النحاة أوجبوا اقتران الفاء ما لم يكن الجزاء فعلا مـضارعا، وقـد ورد في القران الكريم وكلام العرب نظائر لمثل هذا الشاهد، قال تعـالى: "أينمـا تكونوا يدرِكُّم الموتُ".[1]

فالأصل أن يتأخر جواب الشرط عن جملة الشرط،فقد جاء الشاهد بتحريك الجزاء بالضم، والقياس أن أداة الشرط عملت الجزم في فعل الشرط، فالأصل أن تعملَ في الجواب لكون الفعل والجواب من جنس واحـد، أي مـضارعين،والحكم النحوي في مثل هذا الشاهد أنه قبيح.

يقول زهير بن أبي سلمى:

وإن أتاه خَلِيلٌ يوم مسأَلةٍ يقولُ لا غَائِب مالِي ولا حرم[2]

موضع الاستشهاد: (يقولُ) إذ رفع الفعل المضارع الواقع جوابا للجـزم،ومن شروط جواب الشرط الجزم لفظا إن كان مضارعا، ومحلا أن كان ماضيا إلا إذا اقترنت الجملة (بالفاء)، فالأصل أن يقول(يقل) فقد رفعـه علـى نيـة التقـديم والتأخير، فإن (أن) الشرطية في البيت لم تؤثر في جواب الشرط.

والنحاة لهم في مثل هذا آراء متعددة منهم من يعده حسن، ومنهم من يعـده قبيح، يقول ابن السراج: "قال سيبويه: "إن حروف الجزاء إذا لم تجـزم جـاز أن تتقدمها أخبارها نحو: أنت ظالم إن فعلت، ثم أجرى حروف الجزاء كلها مجـرى واحد وهذه حكاية قول سيبويه، وقد تقول إن أتيتني آتيك أي آتيـك إن أتيتنـي"[3] وبيت زهير على مثل ذلك.

---

1. سورة النساء، أية: 78.
2. انظر: زهير بن سلمى، ديوانه، شرحه وقدمه علي حسن فـاعور،دار الكتـب العلميـة بيروت، ص115، ابن السراج: الأصول 2: 192؛ ابن عقيل: شرح ابن عقيل2: 373.
الخليل: من الخلة وهو الفقير، والبيت بمدح الهرم بن سنان.
3. ابن السراج: الأصول 2: 192.

يقول ابن السراج: "ولا يحسن أن تأتيني آتيك من قبـل أن(إن) عاملـة"[1]، وبعض النحاة اعتبر مجيء الجزاء مضارعا مرفوعا بعد شرط ماض حسنا كمـا يقول ابن مالك:(وبعد ماض رفعك الجزاء حسن).[2]

يقول سيبويه: المضارع المرفوع على تقدير تقديم والجواب محذوف، أمـا الكوفيون والمبرد فقد ذهبوا على انه تقدير الفاء مع الفعل المضارع.

وقال آخرون: إنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء بل بسبب ضعف أداة الشرط إذا لم يظهر لها أثر في فعل الشرط الماضي.

ويرى ابن عقيل انه إذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جـاز جـزم الجزاء ورفعه وكلاهما حسن. [3]

وما أراه انه لا حاجة إلى تقدير الفاء قبل المـضارع المرفـوع، ولا إلـى التقديم والتأخير،فإذا كان الشرط ماضيا والجواب مضارعا فيجـوز فيـه الرفـع والجزم، أما الرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط لأنـه ماض حمِلَ الجواب عليه فهو مرفوع باللفظ مجزوم في المحل وهذا ما أرجحه.

4.7.5 وقوع الاسم بعد لو:

لو: حرف شرط لما مضى، تفيد امتناع شيء لا امتناع غيره، لا يليهـا إلا الفعل الماضي صيغة وزمانا، وتحتاج إلى جواب.[4] وقد يأتي بعدها اسم وخاصة في الشعر.

يقول جرير:

لو غَيرُكُم علقَ الزبير بِحبلِه   أدى الجِوار إلى بني العوامِ[5]

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 192.
2. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 2: 373.
3. المصدر نفسه: 373.
4. انظر: الغلاييني: جامع الدروس العربية 3: 259.
5. انظر جرير، ديوانه، دار صادر بيروت، ص453. ابن الـسراج: الأصـول 1: 268؛ المبرد: المقتضب 3: 73.

الخطاب للفرزدق وقومه يعيرهم بقتل جرموز بن الزبير من جوارهم.

موضع الاستشهاد: (وقوع الاسم بعد لو ضرورة)، والقياس أن يلي (لـو) الفعل ظاهرا كما يرى النحاة، قال ابن السراج: "أن الأسماء تقع بعد (لـو) علـى تقديم الفعل الذي بعدها". [1] كقوله تعالى: "قُلْ لَو أَنْتُم تَملِكُـون خَـزائِن رحمـةِ ربي". [2]

يقول المبرد: "لو لا تقع إلا على فعل فإن قدمت الاسم قبل الفعل فإن التقديم على نية فعل مضمر، ومثل ذلك قول العرب لو ذات سوار لطمتني إنما أراد لـو لطمتني ذات سوار،والصحيح في روايتهم لو غير ذات سوار لطمتني".[3] ويقول: "وغير يختار فيها النصب؛ لأن سببها في موضع نصب". [4]

8.5 شواهد الممنوع من الصرف:

الممنوع من الصرف: هو اسم لا يلحقه تنوين ولا كسرة وهـو قـسمان: الأول ما يمنع من الصرف لعلة واحدة، والثاني ما يمنع من الصرف لعلتين.

جدول (12)

شواهد الممنوع من الصرف

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	تنوين الاسم الممنوع من الصرف	4	ضرورة	
2	إبقاء الياء في المنقوص الممنوع من الصرف	1	ضرورة	
3	ترك صرف المنصرف	4	ضرورة	
4	مجيء اسم التفضيل الدال على اللون علـى وزن أفعل	1		شذوذ
مج		10		

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 268.
2. سورة الإسراء، الآية: 100.
3. المبرد: المقتضب 3: 73.
4. المصدر نفسه.

1.8.5 تنوين الممنوع من الصرف:

الممنوع من الصرف لا ينون بل يرفع بالضمة الظاهرة وينصب ويجر بالفتحة نيابة عن الكسر،ومما ورد منونا قول الشاعر.

فَلَتَأْتِيَنْكَ قصائدٌ وليَركَبن جيشٌ إليك قوادم الأكوار[1]

موضع الاستشهاد: قوله(قصائد) إذ صرف الشاعر الممنوع من الصرف اضطرارا، فالأصل قصائد بالضم، ووجه الضرورة هنا الرد إلى الأصل لأن الأصل في الأسماء الصرف، مثل فك المضعف وغيرها، فالمنع يكون لسبب عارض. ويرى بعض النحاة مثل الأخفش أن صرف ما لا ينصرف لغة لبعض العرب، يقصد الشعراء.

يقول ابن السراج: "الأصل في الأسماء الصرف،وذلك قولهم في الشعر مررت بأحمر ورأيت احمراً، وقال: قال قوم: كل شيء مما لا ينصرف مصروف في الشعر إلا أفعل". [2] فابن السراج يرى صرف الممنوع من الصرف رجوع للأصل في الأسماء الصرف. لكن سيبويه يجيز صرف الممنوع من الصرف في الشعر ضرورة يقول: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء.[3]

ويقول المبرد: "فإن احتاج إلى صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه".[4]

قال ابن جني: اعلم أن الأصول المتصرف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما إذا ما احتيج إليه جاز أن يراجع، والأخر ما لا تمكن مراجعته؛ لأن

---

1. انظر الذبياني النابغة، ص59، سيبويه: الكتاب 1: 8؛ ابن السراج: الأصول 3: 436، الكور: الرحل. القوادم، عودان يجلس بينهما الراكب.
2. ابن السراج: الأصول 3: 436.
3. سيبويه: الكتاب 1: 8.
4. المبرد: المقتضب 1: 143.

العرب انصرفت عنه فلم تستعمله. الأول فيها الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل في وجهين فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه. (1)

ومن خلال آراء العلماء نلمس الإجماع على صرف ما لا ينـصرف فـي حالة الضرورة، وهنا لابد من صرف (قصائد) ولو لـم تـصرف لـصار بـدل (متفاعلن): (متفاعل)، وهذا لا يجوز في البحر الكامل، فهي ضرورة عنـد أهـل الجمهور وابن مالك، لأن اختلال الوزن الشعري غير مقبول، فالـضرورة مـع استقامة الوزن خير من انكسار البيت، وهنا رجوع إلى الأصل، والرجـوع إلـى الأصل ليس من باب الشذوذ،وهذا التنوين راجع إلى معنى التمكين؛ لان الأسـماء المنونة في الضرورة أصلها التمكين،فإذا أخذ الشاعر أرجعها إلى أصلها.

يقول رؤبة بن العجاج:

قواطنا مكةَ من ورق الحمِي(2)

موضع الاستشهاد (قواطنا و الحمي) الرجز فيه شـاهدان الأول صـرف قواطن، والثاني: القلب والحذف من كلمة الحمام. أما الشاهد الأول فقـد صـرف الممنوع من الصرف، والعودة من الفرع إلى الأصل، فالأصل: (قـواطن)؛ لأنـه على صيغة منتهى الجموع: (فواعل) إلا أنه اضـطر للتنـوين بـسبب الـوزن الشعري، وهذا التنوين يسمى تنوين الضرورة، ولا يكون إلا في الأسـماء التـي أصلها التمكن كتنوين ما لا ينصرف.

قال سيبويه:" اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء وحذف مالا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمله محذوفا. (3) لكن البلاغيين يرون غيـر ذلك، يقول السيوطي:وأطلق الخفاجي في سر الفصاحة أن صرف غير المنصرف

---

1. ابن السراج: الأصول 3: 436..
2. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 26؛ السيوطي: المزهر من علوم اللغـة وأنوعهـا 1: 189؛ الورق: جمع ورقاء التي لونها لون الرماد تضرب إلى الخضرة.
3. سيبويه: الكتاب 1: 26.

وعكسه في الضرورة مخل بالفصاحة.[1]أما الشاهد الثاني يرى بعض النحـاة أن في البيت حذفا وقلبا في كلمة الحمي، إذ قصد الشاعر الحمـام، فحـذف الألـف والميم.

يقول ابن السراج: وجعله السيرافي أحد صور الحذف من أمثلة التـرخيم، وهو أن ترخم الاسم فيبقى من حروفه ما يدل عليه، وهذا ما أراه مـستبعدا؛ لأن الاسم المعرف بأل غير صالح للنداء، والترخيم خاص بالمنادى فالنقص في كلمـة الحمي يعد نقصا مجحفا وليس ترخيما.

يقول امرؤ القيس:

تَنَوَّرتُها من أذرعاتٍ وأهلُها بِيثْربَ أدنى دارِها نَظَرٌ عالي[2]

موضع الاستشهاد(أذرعات) إذ جاءت منونة بتنوين كسر، والنحاة لهم آراء مختلفة فيها، يقول ابن السراج في باب ما يحكى من الكلام إذا سمي به أنـه علـى ثلاثة أوجه:منها أن يكون اسما مثنى أو مجموعا على حد التثنية، تقول العـرب: هذه عرفات مبارك فيها، ومثل ذلك أذرعات، ومن العرب من لا ينون أذرعـات ويقول هذه قريشيات. [3] فبعض النحاة أورد أن أذرعات تعرب على ثلاثة أوجه: بالكسرة، والفتحة، وتنوين الكسر، فالمبرد رواها بالكـسر دون التنـوين ومعـه الزجاج.

وأما الذين رووها بالفتح فسيبويه وابن جني على أنها اسـم ممنـوع مـن الصرف للعلمية والتأنيث، يقول محقق كتـاب المقتـضب محمـد عبـد الخـالق عظيمة:وذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب أن من العرب من يمنع صـرف أذرعات، فيجره بالفتحة دون التنوين[4]،ومن خلال آراء العلماء يتبين ما يلي:

---

1 السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنوعها 1: 189.

2 انظر امرؤ القيس، ديوانه،قدم له وشرحه ووضع فهارسه، صلاح الـدين الهـواري، دار ومكتبة الهلال، ص107؛ ابن الـسراج، الأصـول، 2: ص107؛ المبـرد: المقتـضب السيوطي: همع الهوا مع،1: 68.

3 - ابن السراج، الأصول، ج2، ص107.

4. انظر المبرد: المقتضب 332؛السيوطي:همع الهوامع،1: 68.

أن (أذرعات) تحتمل المنع من الصرف، وتحتمل الصرف على أنها جمع مؤنث سالم، فهي في اللفظ جمع وفي المعنى مفرد، فبعضهم ينصب بالكسرة ولا يحذف منه التنوين، يقول هذه أذرعاتٌ، ورأيت أذرعاتٍ ومررت بأذرعاتٍ، وهذا ما أميل إليه.

وبعضهم يرفع بالضم وينصب ويجر بالكسر ويزيل منه التنوين، يقول: هذه أذرعات، ورأيت أذرعاتِ، ومررت بأذرعاتِ، وبعضهم يرفع بالضم وينصب ويجر بالفتح معتبرا أن أذرعات اسم ممنوع من الصرف وصرفه في البيت من باب الشذوذ، ومن أجل سلامة الوزن الشعري، وأميل مع الصرف فهي اللغة الصحيحة ومنع الصرف لغة قليلة، فالتاء التي في أذرعات للجمع لا للتأنيث، والتنوين فيه تنوين مقابلة وليست تنوين تنكير، وهذا هو الرأي الراجح، فهي اسم جمع مؤنث سالم يجر بالكسرة الظاهرة.

يقول ابن ميادة:

يحدو ثَمانِيَ مولعاً بلقاحِها حتى هممنا بزيغَةِ الارتَجاج[1]

موضع الاستشهاد(ثماني)إذ أثبت الشاعر الياء في الاسم المنقوص شذوذا، والقياس أن يقول: (ثمانيا). والأصل في الاسم المنقوص - في النكرة- حذف يائه ولكنه جاء بالياء خلافا للقاعدة، ولو قال الشاعر: (ثمانيا) لانكسر البيت.

يقول سيبويه: "فقلت فما بال (ثماني) لم يشبه صحاري وعذراي؟ قال: الياء في ثماني ياء الإضافة أدخلتها على فَعال كما أدخلتها على ثماني، فصرفت الاسم إذا خفضت كما صرفته إذ ثقلته". [2]

قال الأعلم: "الشاهد فيه ترك صرف ثماني تشبيهاً لها مما جمع على زنة مفاعل كأنه توهم واحدتها ثمينة، ثم جمع فعال ثمانٍ، والمعروف عند العرب صرفها على أنها اسم واحد". [3]

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب2: 16؛ ابن السراج: الأصول 2: 91؛ البغدادي: الخزانة 1: 576.
2. سيبويه: الكتاب2: 16.
3. سيبويه، هامش الكتاب2: 17.

ويقول المبرد: "واعلم أن الشاعر إذا اضطر إلى صرف ما لـم ينـصرف جاز ذلك له، لأنه إنما يرد الأشياء إلى أصولها، وان اضطر إلى ترك صرف ما لا ينصرف لم يجز ذلك له، وذلك لأن الضرورة لا تجيز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة". [1]

وقال أبو بكر: "فأما الياء في (ثمان) فهي ياء النسب، وكان الأصل ثمنـي يمنى فحذفت إحدى الياءين، وأبدلت فيها الألف، كما فعل ذلك بيمنى حيث قـالوا يمان يا هذا،وقد جعل بعض الشعراء ثماني لا ينصرف". [2]

ويقول البغدادي: "على أن الشاعر لم يصرف ثمان لما توهم أن فيه معنـى الجمع ولفظه لفظ الجمع. ويقول: قال السيد في ثماني لغتان: الصرف؛ لأنه اسـم عدد وليس يجمع، ومنع الصرف؛ لأنه جمع من جهة معناه". [3]

ويقول في شرح شواهد الكتاب للنحاس قال سيبويه: "وقـد جعـل بعـض الشعراء ثماني بمنزلة حذاري". [4]

وقد عاملها النحاة معاملة جوار من حيث المنع من الصرف، واعتبروا ذلك ضرورة؛ لأنها ليست اسما مجموعا على وزن مفاعل، وهذا ما أكد عليه سـيبويه حيث يقول: وليس شيئا يضطرون إليه إلا وهم يحاولون له وجهـا. كـذلك أرى جواز ترك صرف ثماني للضرورة مع أنها اسم عدد وليست جمعا.

2.8.5 إبقاء الياء في الاسم المنقوص المجرور:

الاسم المنقوص إذا كان نكرة مرفوعا أو مجرورا يجب حذف الياء من آخره، ومما جاء منقوصا مع ثبات الياء في حالة النكرة المجرورة قول المنخل:

أبيتُ على معاري فَاخِراتٍ   بِهن ملوب كَدمِ العباط[5]

---

1. المبرد: المقتضب3: 354.
2. ابن السراج: الأصول 2: 91.
3. البغدادي: الخزانة 1: 576.
4. المصدر نفسه 1: 576.
5. انظر المتنخل: مالك بن عويمر الهذلي، ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر القـاهرة 1965 2: 20، سيبويه: الكتاب، 3: 312-316؛ ابن السراج، الأصول 3: 444؛ ابن جنـي:

موضع الاستشهاد (على معاري) إذ أجرى معاري - وهو منقوص ممنوع من الصرف لكونه على صيغه منتهى الجموع - مجرى ما كان على هذه الصيغة، وهو صحيح الآخر، فأبقى لامه وهي الياء في حالة الجر، وأظهر عليهـا الفـتح النائبة عن الكسر وكان الوجه المقيس حذف الياء والإتيان بالتنوين عوضا عنهـا كجوار وغواش. ويقول ابن السراج: تصحيح المعتل يجوز في الشعر ولا يصلح في الكلام تحريك الياءات المعتلة في الرفع والجر للضرورة، فهذا لو أسكن فقال: معار فاخرات لم ينكسر البيت، ولكن الشاعر فر من الزحاف.[1]

وقد عد سيبويه في الكتاب قوله: معاري بدل معارٍ ضرورة[2] وقال ابـن جني: ليس هناك ضرورة فيحتاج الشاعر إلى أن يترك صرف معار، ولـو قـال أبيت على معارٍ كان الشعر موزونا والإعراب صحيحا. [3]

وذهب ابن جني إلى أن الشاعر امتنع عن صرف معار فرارا من قبيح الزحـاف، وهذا ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه وابن عصفور فـي الضرائر. [4]

قال ابن عصفور: وذكر المازني انه سمع أعرابيا ينشد أبيت علـى معـارٍ فاخرات فاحتمل قبح الزحاف لاستواء الإعراب. [5]وفي هـذا قـال الأصـمعي: الزحاف في الشعر كالرخصة في الفقه، لا يقدم عليها إلا فقيه.[6]

الخصائص 1: 333. المعاري: جمع معرى وهو الفراش، العباط: ما ذُبح أو نُحِـر مـن غير مرض.

1. ابن السراج: الأصول 3: 433.
2. سيبويه: الكتاب، 3: 312-316.
3. ابن جني: الخصائص 3: 61.
4. ابن قتيبة، الشعر والشعراء،1 99.
5. ابن عصفور: الضرائر ص:43-44.
6. القيرواني: العمدة، 1: 140.

3.8.5 ترك صرف الاسم المنصرف:

الأصل في الأسماء الصرف والاسم المنـصرف تظهـر عليـه حركـات الإعراب الثلاث والتنوين، وقد يرد الاسم المنصرف المنون من دون تنوين فـي الشعر.

عباس بن مرداس:

ما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مْجمع[1]

موضع الاستشهاد قوله(مرداس) ترك صـرف (مـرداس)، وهـو اسـم منصرف إذ حرك بالفتح بدلا من التنوين، والأصل صـرف مـرداس وتحريكـه بتنوين الفتح.

يقول ابن السراج: "وقال قوم: يجـوز فـي الـشعر تـرك صـرف مـا ينصرف".[2]

قال محمد بن يزيد: "هذا خطأ عظيم لأنه لـيس بأصـل للأسـماء أن لا تنصرف فترد ذلك إلى أصله قال: ومما يحتجون به قول العباس بـن مـرداس". ويقول ابن السراج: "وإن الرواية الصحيحة يفوقان شيخي في مجمع"، وهنا لأشاهد فيه.[3]

يقول ابن يعيش: "قال الشارح: إن السبب الواحد لا يمنع من الصرف في حال الاختيار والسعة، وقد أجاز الكوفيون والأخفش، وجماعة من المتأخرين مـن البصريين ترك صرف ما لا ينصرف، وأباه سيبويه وأكثر البصريين. وقد أنكـر المنع المبرد وقال:ليس لمنع الصرف أصل يرد إليه".[4]

يقول البغدادي: "إن الكوفيين وبعض البصريين جوزوا للـضرورة تـرك صرف المنصرف بشرط العلمية. والكوفيون يمنعون الصرف بالعلميـة وحـدها،

---

1. انظر العباس بن مرداس، ديوانه، جمع وتحقيق، يحي الجبوري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1،ص112؛ ابن السراج: الأصول 3: 437 ؛البغدادي: الخزانة 1: 71.
2. ابن السراج: الأصول 3: 437.
3. المصدر نفسه.
4. ابن يعيش: الشرح المفصل 1: 68.

لأنها سبب قوى في باب منع الصرف، وأراد ببعض البـصريين أبـي الحـسن الأخفش وأبي على الفارسي".[1] وقال صاحب كتاب التبيان "يجوز عندنا إسـقاط التنوين في الشعر، وشاهدنا ما رواه البخاري ومسلم وأبو داود قول عبـاس بـن مرداس. [2]

والذي يراه الباحث أن صرف مالا ينصرف هو من بـاب الرجـوع مـن الفرع إلى الأصل، فالأصل الصرف، والمنع من الصرف فرع، أما عدم صـرف المصروف فهو نادر وعدم صرفه يكون بسبب ضرائر الشعر والوزن، وهو مـن القبيح الذي لا يقاس عليه، لأنه أقرب إلـى اللحـن فـي الـصواب، كمـا قـال المرزباني:" ترك صرف مرداس،وهو اسم منصرف، وهذا قبـيح لا يجـوز ولا يقاس عليه؛لأنه لحن[3].

يقول قيس بن الرقيات:

ومصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيبها[4]

موضع الشاهد(ومصعب)إذ منع المصروف مـن الـصرف، فالقيـاس ومصعب بالتنوين. يقول ابن السراج: زعم الأصمعي أن ابن الرقيات ليس بحجة وأن الحضرية أفسدت عليه لغته، وقال: "ومن روى هذا الشعر ممن يفهم الأعراب ويتبع الصواب ينشد وأنتم حين جد الأمر أكثرها وأطيبها. [5]

يقول الأنباري: والدليل على أن مصعب في الأصل مصروف قول عبـد ا بن قيس:

إنما مصعب شهاب من اللـ ـه تجلت عن وجهه الظلماء

ويقول ابن السراج: ولو صحت الرواية في ترك صرف التنوين ما كـان بأبعد من قوله:

---

1. البغدادي: الخزانة 1: 71.
2. البيان من شرح الديوان 2: 456.
3. المرزباني: الموشح، 1965م، ص:144.
4. انظر: ابن السراج: الأصول 3: 338؛ ابن يعيش: شرح المفصل 1: 68.
5. ابن السراج: الأصول 3: 338.

فبيناه يشري رحله قال قائل　　لمن جملٌ رِخو المِلاطِ نَجِيب

إنما هو فبينا هو فحذف الواو وهي متحركة من نفس الكلمـة، وإذا جـاز حذف ما هو من نفس الكلمة كان حذف التنوين الذي هو زيادة للضرورة أولى.[1]

ويقول ابن يعيش: اعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب لـيس ردهـا بالسهل، والمذهب فيه منع صرف المنصرف في الأسماء إذا كان فيه علة واحـدة من العلل التسع حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الـصرف فـي حـال الاختيار والسعة.[2]

وممن وَلدوا عامر ذو الطول وذو العرض[3]

موضع الاستشهاد (عامر) إذ منعه من الصرف لأنه أراد به المعنى وهـي قبيلة بني عامر. وقوله (ذو العرض)، ولم يقل ذات مراعاة للفظ (عامر). ويقـول ابن السراج:" 7ـ يقول ذو الإصبع العدواني:

وإنما عامر اسم قبيلة فيحتجون بقوله ذو الطول ولم يقـل ذات فإنمـا رده للضرورة إلى الحي." [4]

يقول الأنباري فترك صرف (عامر) وهو منصرف ولم يجعله قبيلـة أنـه وصفه فقال: (ذو الطول وذو العرض) ولا يجوز أن يقال:(إنما لم يـصرفه لأنـه ذهب للقبيلة) كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء (وجِئْتُك مِن سبأَ بِنَبأ يقين)[5] فترك صرف (سبأ)؛لأنـه جعله اسما للقبيلة حملا علـى المعنى.[6] يقـول ابـن يعيـش: "يجوز أن يكون جعله القبيلـة نفسها، ولم يصرفـه، ثم رد الكلام مـن

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 27.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 1: 68.
3. انظر: ذو الإصبع العدواني ديوانه ص:46، ابن السراج: الأصـول 3: 438؛ الأنبـاري: الإنصاف 2: 501.
4. ابن السراج: الأصول 3: 438.
5. سورة النمل، آية:22:
6. الأنباري: الإنصاف 2: 501.

الصفـة إلى اللفظ[1]، ومنه قوله تعالى: "ألا إن ثمـودا كفَـروا ربهـم ألا بعـدا لِثَمود".[2]

قال ابن يعيش: "السبب الواحد لا يمنع الصرف في حال الاختيار والسعة، وقد أجاز الكوفيون والأخفش، وجماعة من المتأخرين من البصريين كأبي علـي الفارسي، وابن البرهان، وغيرهما ترك صرف ما ينصرف، ورفـضه سـيبويه وأكثر البصريين. وقد أنكر المنع المبرد، وقال: "ليس لمنع الصرف أصـل يـرد إليه".[3]

والكوفيون يرون (عامرا) مصروفا، أما البـصريون فيـرون أنـه غيـر متصرف، لأنه علم للقبيلة لا للضرورة، وأرجح رأي سيبويه وجمهور البصريين؛ لأن عامرا لم يقصد بها الشاعر اسم القبيلة، وإنما قصد به اسـم شـخص، وهـو عامر بن صعصعة، و(عامر) ليس فيه إلا سبب واحد للمنع من الصرف، وهـو العلمية والسبب الواحد لا يمنع من الصرف، كما أن الشاعر قال: (ذو) وذو صفة للمذكر، وليس للمؤنث فهي صفة لعامر، والقياس أن يقول: (عـامر) ولـو أراد (عامر) اسم القبيلة لوجب عليه أن يقول ذات الطول وذات العرض، كما انه شاهد على عدم المطابقة النحوية بين الصفة والموصوف.

يقول بشر بن أبي حازم:

فإلى ابن أم أناس تعمد ناقتي عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحفُ[4]

موضع الشاهد(أم أناس) فقد منع (أناس) من الصرف فجره بالفتحة بـدل الكسرة مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد للمنع وهو العلمية، فالممنوع من الـصرف لابد من اجتماع علتين حتى تمنع الاسم من الصرف. يقول ابن السراج: "وقوم لا يصرفون (أم أناس)؛ لأنه ليس بابن لها معروف فصار اسما".[5]

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 1: 68.
2. سورة هود، آية:68.
3. انظر الأغاني، 3: 93. الأنباري: الإنصاف2: 501.
4. انظر: ابن السراج: الأصول2: 99. ومعنى تزحف: تعي وتكل.
5. ابن السراج: الأصول2: 99.

4.8.5 مجيء اسم التفضيل الدال على اللون على وزن أفعل:

لا يصاغ اسم التفضيل إلا من فعل ثلاثي مثبت، متـصرف معلـوم قابـل للمفاضلة، غير دالٍ على لون أو عيب أو حلية، وإذا أُريد صوغ اسم التفضيل مما لم يستوف الشروط يؤتى بمصدره منصوبا بعد(أشد) أو (أكثر)ونحوهما ومما جاء مخالفا للقياس قول الشاعر:

يا ليتني مِثْلُكِ في البياض أبيض من أخت بني أباض[1]

موضع الشاهد: مجيء اسم التفضيل من الفعل بيض الدال على اللون على وزن أفعل وهذا خلافا للقياس، والأصل أشد بياضا.

يقول ابن السراج:" نقول زيدا أفضل من عمرو، ونقول ما أشد حمرتـه، وما أحسن بياضه وهذا كله مجراه، لان معناه المبالغة والتفضيل "[2].

يقول الصنعاني(ت:680هـ): "والممتنع ضد الأحكـام الواجبـة، يمتنـع التعجب من الأفعال الرباعية، وبالمتعدية، وبالألوان، وأفعال الخلـق والعاهـات، وكل ما امتنع فيه(ما أفعله) امتنع فيه (أفعل به)، أما قول الشاعر أبيض من أخت بني أباض قيل فيه: أنه أراد أبيض من البياض، وقيل: هو شاذ لا يقاس عليه[3].

ويقول الشارح: وقد أجاز الكوفيون بناء فعل التفضيل مـن لفـظ الـسواد والبياض لأنهما أصول الألوان، و لكن البصريين عدوه من الشذوذ.

وينقل السيوطي عن البرد قوله: البيت الشاذ ليس بحجـة علـى الأصـل المجمع عليه.[4] يقول البغدادي قال ابن يعيش:" المانع من التعجب من الألوان أنها معان لازمة، فهذا البيت شاذ قياسا واستعمالا، وقال: وهما شاذان عنـد سـيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال، أما القياس فإن أفعالها ليست ثلاثية علـى

---

1. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 211 ؛الإنصاف من مسائل الخـلاف 1: 149. مـسألة 16، وشرح المفصل ابن يعيش 6: 92؛ البغدادي: الخزانة 3: 381
2. ابن السراج: الأصول 1: 211.، الإنصاف من مسائل الخـلاف 1: 149. مـسألة 16، وابن يعيش، شرح المفصل 6: 92
3. الصنعاني: محمد بن علي بن يعيش، (ت:680هـ)، التهذيب الوسيط في النحو،1991م، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره،دار الجيل بيروت،213.
4. انظر السيوطي: المزهر، 1: 232.

فَعلَ ولا أفْعلَ وإنما هو افعلّ وفعالّ، أما الاستعمال فأمره ظاهر.أمـا الأخفـش الاستخدام. والمبرد فهما صحيحان من جهة القياس شاذان من جهة الاستعمال ".[1]

لذا فالرأي الراجح هو رأي البصريين، وما جاء على وزن أفعـل ممـا دل على لون في الشعر فهو شاذ، وضرورة والوزن دفع الشاعر إلى مثل هذا

9.5 قضايا نحوية متفرقة:

شواهد الحذف والزيادة:

الحذف ظاهرة واضحة في النحو العربي تشمل حذف الحركة الإعرابية، أو أجزاء من الجملة أو التركيب، فلا يكاد باب من أبواب النحو يخلو منه.[2]

جدول (13)

شواهد الحذف والزيادة

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	حذف الحرف من الكلمة	1	ضرورة	
2	حذف العائد	2	ضرورة	شذوذ
3	حذف نون الوقاية	1	ضرورة	
4	حذف قد	1	ضرورة	
5	حذف الواو من أسلوب التحذير	1	ضرورة	
6	دخول لام الابتداء على ما النافية	1	ضرورة	
7	زيادة إن بعد ما	1	ضرورة	
8	زيادة حرف الكاف	1	شذوذ	
مج		9		

حذف الحرف من الكلمة:

يقول قيس بن عمرو النجاشي:

---

1. البغدادي:الخزانة 3: 381.

2 أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص: 292.

فلسـتُ بآتيـه ولا استَطيعـه ولاكِ اسقني إن كان ماؤُك ذا فضل[1]

موضع الاستشهاد (ولاك اسقني) إذ حـذف النـون مـن لكـن لالتقـاء الساكنين.يقول سيبويه:"واعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز فـي الكـلام مـن صرف ما لا ينصرف،وحذف مالا يحذف،يشبهونه بمـا قـد حـذف واسـتعمل محذوفا".[2]

قال ابن السراج: "وأقبح من حذف التنوين حذف النون".[3]

يقول البغدادي: "إن حذف النون من (لكن) ضرورة، وتشبيها بـالتنوين أو بحرف المد واللين من حيث كانت ساكنه وفيها غنةٌ،وهي فضل صوت في الحرف كما أن حرف المد واللين ساكن والمد فضل صوت". ويقول قال الأعلم: حـذف النون لالتقاء الساكنين ضرورة ؛لإقامة الوزن، وكان وجه الكلام أن يكسر لالتقاء الساكنين، وحذف النون من (لكن) هو نظير حذف النون من (يكن)، إذا جاء بعدها ساكن، فالجمهور يعدون الحذف في مثل هذا المثال ضـرورة، لأنّهـا مختـصة بحركة الكسر العارضة عند الحذف".[4] حتى لا ينكسر البيت. فالأصـل إثبـات النون لا كسرها؛ لأنها حرف أصلى في الكلمة، وحذفه يغير معنى الكلام، وهـذا الحذف قبيح.

حذف العائد:

يقول الشاعر:

لا يبعِد ا ُ أَصحاباً تَركْتُهم لم أدرِ بعد غَداةِ الأمس ما صنَع[5]

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 26؛ ابن السراج: الأصول 3: 455؛ البغـدادي: الخزانـة 4: 367.
2. سيبويه: الكتاب 1: 26.
3. ابن السراج: الأصول 3: 455.
4. البغدادي: الخزانة 4: 367.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 211 ؛ ابن السراج: الأصول 2: 391 ؛ الزمخشري: المفصل من علم العربية ص: 340.

موضع الشاهد: (صنع)، فقد حذف العائد (ضمير الجمـع) شـذوذا. يقـول سيبويه: "إن ناسا كثيرا من قيس وأسد يحذفون الياء والواو اللتـين همـا علامـة المضمر، ويورد سيبويه على ذلك بيت الشاهد: (ما صنع). يريد: ما صنعوا".[1]

ويقول ابن السراج: "إن الحذف يجيء في الياء والواو إذا كانا ضـميريين فقط".[2] ويذهب الأخفش إلى أنه: "ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يرجعون فيه إلى لغة بعضهم، وأن حذف صلة الضمير وتسكينه نحو: (لهو) التي تصبح بعـد الحذف: (له) لغة لأزد السراة.

والأخفش هنا يقرر قاعدة عامة ترى أن الضرورات التـي يـضطر إليهـا الشعراء توافق في معظمها لهجة من لهجات العرب، وكأن لغة الشعر في مجملها انعكاس عن لغة النثر، وهذا الأمر يطرد حتى في الانحرافـات الأسـلوبية التـي تمثلها الضرورات الشعرية.

وقد أكد ابن جني على: "أن العرب وإن كانوا كثيـرين منتـشرين وخلقـا عظيما في أرض ا غير متحجرين، ولا متضاغطين؛ فأنهم بتجاورهم وتلاقـيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعـضهم يلاحـظ صـاحبه ويراعي أمر لغته، كما يراعي ذلك منهم أمره".[3] يقول الثعالبي: العـرب تزيـد وتحذف حفظا للتوازن، وإيثارا له.[4] وهذا ما أكده الزمخشري إذ يقول: "إن كـل واوٍ أو ياءٍ لا تحذف تحذف في الفواصل والقوافي".[5] وذلك نحو قولـه تعـالى: (الكبير المتعالِ)، (يوم التنادِ)، (والليل إذ يسر).

ومن خلال آراء النحاة السابقة يرى الباحث أن حذف العائد جاء شاذا، وهو من أقبح الضرائر، فالأصل: ما صنعوا؛ لأن الواو ضمير يعود على الأصـحاب. كما يرى أن الحذف والاختزال لبعض الحروف في الكلمات ما هو إلا لهجة مـن

1.انظر: سيبويه: الكتاب 4: 211؛ السيرافي: شرح أبيات سيبويه،1: 330.

2. ابن السراج: الأصول 2: 391.

3. ابن جني: الخصائص 2: 15-16.

4. الثعالبي: فقه اللغة وأسرار العربية، ص:217.

5. الزمخشري: المفصل في علم العربية ص: 340.

اللهجات عند بعض القبائل العربية، وهذا ما أكده بعض النحاة، فهناك علاقة بين الضرورة وبعض اللهجات العربية، فبعض الضرائر لا تعدو كونها لهجة من اللهجات العربية.

يقول النجم العجلي

قد أصبحتْ أم الخَيار تَدعِي على ذَنْباً كله لم اصنَع[1]

موضع الاستشهاد: (رفع كله على الابتداء، وحذف العائد في قوله (اصنع) فهو شاهد على الإتيان بالفعل معرى من الضمير، وهذا لا يكون في الكلام ولكن يقع في الشعر عند الضرورة شذوذا وقبله اسم مرفوع بالابتداء.

يقول سيبويه: "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيا على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام، وأما حذف الهاء في خبر المبتدأ فقد جاء، وهو ضعيف كقول الشاعر لم اصنع أراد لم اصنعه". [2] فسيبويه جاء بمثال شاذ لما قصره على الضرورة الشعرية، فحذف الضمير العائد على المبتدأ يعد من باب الشذوذ في الكلام.

يقول ابن جني: العرب قد تلازم الضرورة في الشعر في السعة إنسا بها واعتيادا عليها، وإعدادا لذلك عند وقت الحاجة إليها. [3] وقال ألا تراهم كيف يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها؟،ليعدوها لوقت الحاجة إليها.[4]

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب1: 85؛ ابن جني: الخصائص 2: 392؛ ابن يعيش: شرح المفصل 8: 10.
2. سيبويه: الكتاب1: 85.
3. ابن جني: الخصائص 2: 392.
4. ابن جني: الخصائص 3: 303.

ويوضح ابن هشام ضعف نصب كله بقوله: "ولو نصبت (كل) على التوكيد لم يصح معنى؛ لأن (ذنبا) نكرة، أو على المفعولية فاسدا معنى، لأن (كـل) إذا أضيفت للضمير لا يعمل فيها إلا الابتداء.[1]

يقول الفارقي: "وحذف الهاء من الخبر أضعف منه في الصفة، وهـو فـي الصفة أضعف منه في الصلة، وهو في الصلة قوي حسن، ونظير حذفه من الخبر قول الشاعر:

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع.[2]

يقول ابن الشجري: وأما حذف الهاء في خبر المبتدأ فقد جاء وهو ضـعيف وإنما ضعفَ حذف العائد من الخبر لأن الجملة التي تقع خبرا عن المبتدأ إنما هي حديث عنه وأجنبية فيه. [3] ويقول ابن يعيش:وقد يحذفُ الضمير من الخبر وهـو قليل. [4] ويقول فإن حذفت الهاء وأنت تريدها، جاز عند البصريين على ضـعف؛ لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق. [5]

ويقول ابن هشام الأنصاري في مغني اللبيب: وقد صرح الشلوبيين وابـن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بـين رفـع كلـه ونـصبه، ورد الشلوبيون على ابن أبي العافية إذ زعم أن بينهما فرق في المعنى، والحق ما قاله البيانيون، وقول البيانين برفع كله على معنى انه لم يصنع شيئا مما تدعيه عليـه من الذنوب. [6] ومن خلال آراء النحاة نلمس أن سـيبويه عـد حـذف الـضمير ضعيفا، ولم يعده ضرورة لسعة النصب أمامه، ولو فتح كلـه لـم ينكـسر وزن البيت،فالشاعر لو نصب كله لحفظ وزن البيت، وحمى الجانـب الإعرابـي مـن الضعف،لذا فالرأي الراجح هو رأي ابن جني الذي عد رفـع كلـه مـن أقـبح

---

1. ابن هشام: المغني 2: 498.
2. الفارقي: المسائل المشكلة، ص:104.
3. بن الشجري، أمالي، 1: 293.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 8: 10.
5. المصدر نفسه 2: 30.
6. ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن الاعاريب 1: 220-221.

الضرورات مع سعة الشاعر وقدرته على النصب، فالوجه الـصائب أن تظهـر الضمير الذي يعود إلى الاسم حتى يخرج من لفظ ما يعمل فيه من الأول أي قبيح أن تقول: زيد ضربت.

حذف نون الوقاية:

نون الوقاية حرف يفصل بين الفعل وبين ياء المتكلم، فهي تقي ما تتصل به من الكسر، كما أنها تلحق بعض الحروف المشبهة بالفعل مثل ليت ولعل، وبعض حروف الجر وأحرف النصب.

يقول حميد بن الأرقط:

قدني من نَصر الخُبيبين قَدِي ليس الإمام بالشحيح الملحِد[1]

موضع الشاهد قدني/ قدي)إذ جمع الشاعر بين اللغتين لغة إثبـات نـون الوقاية ولغة حذف النون، والذي دفع الشاعر إلى حذف النون ضـرورة الـشعر ومنهم من يجيز الحذف ولا يعده شذوذا.

قال ابن السراج: قال سيبويه: "سألت الخليل عن قولهم (عنـي وقطنـي ولدني) ما بالهم جعلوا علامة المجرور هنا كعلامة المنصوب؟ فقال:إنه ليس فـي حرف تلحقه ياء الإضافة إلاّ كان متحركا مكسورا، ولم يريدوا أن يحركوا الطـاء التي في(قط) ولا النون التي في (مني) فجاءوا بالنون ليسلم السكون، وقدني بهذه المنزلة".[2]

ويرى ابن السراج أن هذه النون لا ينبغي أن نذكرها في غير ما سمع من العرب، فلا يجوز أن نقول قدي، فلما اضطر الشاعر قال قدي شبهه بحسبي كمـا قال ليتي حينما اضطر".[3] وهذا رأي سيبويه في حذف النون، قال سيبويه: "وقـد جاء في الشعر قطي وقدي.فأما الكلام فلا بدا فيه من النون فلما اضـطر شـبهه بحسبي وهني؛ لان ما بعد هني، وحسبي مجرور؛ كما أن ما بعد(قـد) مجـرور،

---

1. انظر: سيبويه الكتاب،:2 371؛ ابن السراج: الأصـول2: 122-123. قـدني بمعنـى حسبي. الخبيبين: عبد ا بن الزبير وأخوه مصعب.
2. ابن السراج: الأصول 2: 122.وانظر الكتاب 1: 386.
3. ابن السراج: الأصول2: 122-123.

فيجعلوا علامة الإضمار فيها سواء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحـذفَ مـا لا يحذف".[1]

يقول ابن جني: "هذه الحروف مسموعة ولا يجوز أن يقاس عليها، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: (فيني)، كما تقول (مني)، والوجه في إلحاق النون في هذه الحروف أن العرب أرادت أن يسلم سكون النون من(عن)و(من) والدال من (قد)، لأن ياء الإضافة إذا اتصلت بشيء كسر لها ما قبلها".[2] بينما يرى المالقي جواز ذكر هذه النون أو حذفها

يقول: إن التنوين في مثل هذه الكلمـة حكمهـا الجـواز أن تلحـق أو لا تلحق.[3] والذي أراه من كلام النحاة هو إثبات النون في قدي؛ لأنها فـي بينتهـا ومضارعتها الحروف بمنزلة (عن)، (وفي)، فتلازمها نون الوقاية حتـى لا يغيـر آخرها عن السكون، وحذف النون قد يكون من صنع النحاة أو الرواة.

فسيبويه يؤكد إلحاق النون بقدي والحذف كان من باب الضرورة.

لكن بما أن(قدي) بمعنى حسب فالأصل معاملته معاملة حسب فحسب لا تلحق بها النون كما يرى الكوفيون.

حذف قد:

يقول امرؤ القيس:

حلفتُ لها با حلفةَ فاجرٍ لناموا فما إن من حديث ولا صالي[4]

موضع الاستشهاد قوله(لناموا) حيث حذف (قد) شـذوذا، والأصـل (لقـد ناموا)

---

1. سيبويه الكتاب: 2، 371.
2 ابن جني: البيان في شرح اللمع،ص:346.
3. المالقي: رصف المباني، ص:424.
4. انظر امرؤ القيس ديوانه،قدم له،وشرحه،د صلاح الدين الهواري، ط2004،1.دار ومكتبة الهلال بيروت، سيبويه: الكتاب1:269، ابن السراج: الأصول 1: 242؛ ابن جني: سـر صناعة الإعراب 1: 375. الصالي: المستدفئ.

قال ابن السراج: "فهذه اللام هي التي إذا دخلت على المستقبل كان معهـا النون. أو يقول: إنه أراد لقد ناموا، فلما جاء "بقد" قربت الفعل من الحاضر، فهذه اللام التي تكون معها النون غير مقدر فيها الابتداء[1].

قال ابن جني: هذه اللام الداخلة على الفعل الماضي ليست لام الابتـداء وإنما اللام التي يلتقي بها القسم نحو: وا لقام زيد أي لقد قام زيد.[2]

هذه اللام غير عاملة، وتدخل على الأفعال الماضـية،وما كـان يـدل علـى المستقبل.

قال ابن عصفور: إن القسم إذا أُجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريبا في الحال جيء "باللام ""وقد" جميعا نحو قوله تعالى: " تا ِ لقد آثَرك ا ُ علينا"[3] وإن كان بعيدا جيء باللام وحدها، كقول الشاعر السابق. [4]

وفي البيت شاهد أخر وهو زيادة (إن) الصلة بعد "ما" وهي ضرورة شعرية وتعد من الجبائر الصوتية حتى يستقيم الوزن ولا ينكسر البيت.

حذف الواو في أسلوب التحذير:

يقول الفضل بن عبد الرحمن القرشي:

إياك إياك المراء فانه إلى الشر دعاء وللخير زاجر[5]

موضع الشاهد: (إياك المراء) فقد اسقط الواو الواقعة بين إيـاك والمـراء ضرورة كما يراها النحاة،يقول سيبويه: "واعلم أن جميع مـا يحـذف فـإنهم لا يحذفون شيئا إلا وفيما أبقوا دليلا على ما حذفوا". [6]وقال: "واعلم أنه لا يجوز أن تقولَ إياك زيدا،كما لا يجوز أن تقول رأسك الجدار بغير(واو)، إلا أنهم زعموا أن

---

1. ابن السراج: الأصول 1: 242.
2. ابن جني: سر صناعة الإعراب 1: 375.
3. سورة يوسف،آية:91.
4. ابن السراج: الأصول 1: 242.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 279؛ ابن السراج: الأصول 2: 250؛ البغدادي: الخزانـة 1: 65.
6. سيبويه: الكتاب 1: 279.

ابن إسحاق أجاز إياك المراء، كأنه قال إياك ثم اضمر بعد إياك فعلا آخرا فقـال اتقي المراء". [1]

يقول ابن السراج: "ولا يجوز إياك زيدا بغير الواو، وكذلك إياك أن تفعل إن أردت إياك والفعل، وان أردت إياك أعظ مخافة أن تفعل جاز ذلك". [2]

يقول البغدادي: "إن حذف الواو شاذ، وينقل عن سيبويه أنهم حذفوا الـواو لطول الكلام[3] وهذا رأي ضعيف. ثم ينقل البغدادي ويقول: قال المازني: "أنه لما كرر إياك مرتين كان أحدهما عوضا عن الواو. [4]

الزيادة

الزيادة في التراكيب النحوية من الأساليب الموجودة في التراث النحـوي، والزيادة يكون الهدف منها تقوية المعنى وتوكيده، وقد تكون الزيـادة لفظيـة دون إحداث أي أثر في المعنى أي دخولها كخروجها.[5]

دخول لام الابتداء على ما النافية:

يقول الشاعر:

لما أغفلتُ شُكرك فاصطَنِعني فكيفَ ومن عطَائِك جل مالِي[6]

موضع الشاهد: (لما) إذ دخلت(لام الابتداء) على (ما) النافية، وهو من باب دخول الحرف على الحرف، وهو من شواذ اللغة، فالشاعر يريد إثبات دخول اللام على(ما)النافية حملا لها في اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ، والذي دفـع الشاعر هنا الضرورة الشعرية.

---

1. سيبويه: الكتاب 1: 279.
2. ابن السراج: الأصول 2: 250.
3. البغدادي: الخزانة 1: 465.
4. المرجع نفسه.
5. أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص: 310.
6. انظر: ابن السراج: الأصول1: 435؛ المفاصل وقيل مجتمع العظـام والمفـرد منهـا مِفْصل.

يقول ابن السراج ولا تدخل (اللام) على (ما) لأن اللام تحقيق وما نفي فـلا يجتمعان.[1]

زيادة إن بعد ما:

يقول الشاعر:

ورج الفتى للخير ما إن رايته على السن خيرا لا يزال يزيد[2]

موضع الاستشهاد(ما إن) إذ زيدت(إن) بعد(ما) للتوكيد.

قال ابن السرج وتكون لغوا في "ما إن يفعل" وتكون كما في معنى ليس. [3]

يقول ابن جني: واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عاريا من اشتمال المعنى عليه،ألا ترى أنك إذا سئلت عن(أن) من قوله ورج الفتى فإنك قائل دخلت على(ما) وإن (ما) مصدرية لشبهها لفظ (ما النافية) التي تؤكـد بـأن. وقـال:" واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل."[4]

يقول ابن يعيش: والصواب ما ذهب إليه الجماعة من أن "إن" بعـد (مـا) زائدة، و(ما) وحدها للنفي، إذ لو كانت(إن) أيضا للنفي لـنعكس المعنـى إلـى الإيجاب لأن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابا.[5] و(إن) في البيت زائدة بعد (ما) المصدرية وزيادتها تفيد التوكيد، والمبالغة في المعنى.ونقل البغـدادي قـال الدماميني في (الهندية): لا يتعين في هذا البيت زيادة (إن)، بل يحتمل أن تكـون شرطية، وما زائدة داخلة على الجملة الفعلية.[6]

وفي البيت شاهد آخر وهو قوله:(خيرا) فخيرا منصوب على التمييز، والعامل فيه (يزيد)، فقدم معمول الخبر على (ما) النافية، والتقديم للضرورة.

---

1. ابن السراج: الأصول1: 435.
2. انظر: ابن السراج: الأصول2 206؛ ابن جني: الخصائص1: 110؛ ابن يعـيش:شـرح المفصل 8: 130.
3. ابن السراج: الأصول،2 206.
4. ابن جني: الخصائص1: 110.
5. ابن يعيش:شرح المفصل 8: 130.
6. البغدادي: عبد القادر بن عمر،(ت:1093هـ)، شرح أبيات مغنـي اللبيـب،تحقيق عبـد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، مكتبة دار البيان،دمشق،1: 113.

زيادة حرف الكاف:

وصاليات ككما يؤثفين[1]

موضع الاستشهاد: (ككما) حيث أدخل الكاف شذوذا، وهو من باب دخـول الحرف على نظيره. يقول ابن السراج: "إن الكاف جاءت في الشعر واقعةً موقع (مثل) موضوعة موضعها".[2]

أما سيبويه فيذهب إلى أن الكاف الأولى حرفٌ، وكذلك البصريون، ويقول: "ومما يدلك على أنها حرف مجيئها زائدة، والأسماء لا تقع موقع الزوائد إنما تزاد الحروف"[3]قال ا عز وجل: "ليس كمثله شيء"[4] يقول سيبويه: "ولـيس شـيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها وما يجوز في الـشعر أكثـر مـن أن اذكره".[5] يقول ابن جني: "إن الكاف الثانية اسم بمعنى مثل وليست حرفا".[6]

ولكن البغدادي يقول: "يمكن أن تكون الكاف الثانية مؤكدة للأولى فلا يكون في البناء دليلٌ على اسمية الكاف الثانية، ويمكن أن تكون الأولـى حـرف جـر، والثانية توكيد لها".[7]

والملاحظ أن النحاة يتأولون الشاهد تأويلا حسب فهمهم، فبعـضهم يراهـا زائدة، وبعضهم يراها حرف توكيد، والثانية اسم، والذي أخاص إليه يحتمل أمرين أن التركيب في الأصل خطأ وشاذ، وهو الأقرب للصواب، فلم يرد تركيبا لغويـا مثل هذا التركيب، فلا يجوز دخول حرف الجر على نظير له في المعنى في كلمه

---

1. انظر: ابن السراج: الأصول1: 438؛ سيبويه: الكتاب1: 32. ابن جني: الخصائص 2: 149؛ البغدادي: الخزانة1: 366. الأثافي، والأثافي جمع ألفية وهـي الحجـارة التـي ينصب عليها القدر.
2. ابن السراج: الأصول1: 438.
3. المصدر نفسه1: 437.
4. سورة الشورى، آية: 11.
5. سيبويه: الكتاب1: 32.
6. ابن جني: الخصائص 2: 149.
7. البغدادي: الخزانة1: 366.

واحدة. والثاني أن الكاف الأولى حرف جر، والكاف الثاني بمعنى مثل، وهو ما يميل إليه البصريون.

باب التذكير والتأنيث

يقول السجستاني"اعلم أن المذكر أخف من المؤنث؛ لأن التذكير قبل التأنيث فلذلك صرف أكثر المذكر العربي، وتُرك صرف المؤنث العربي، ولذلك استمر المذكر بغير علامة للتذكير،بل ليست للتذكير علامة؛ لأنه الأول وألحقوا في أكثر المؤنث من الأسماء والصفات إحدى علامات التأنيث الثلاث: الهاء التي إذا اتصلت بما بعدها صارت تاءً، والألف المقصورة، والألف الممدودة"[1]

جدول (14)

شواهد التذكير والتأنيث

الرقم	المسألة النحوية	العدد	حكم الاستشهاد	
			ضرورة	شذوذ
1	الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث	1	ضرورة	
2	إثبات تاء التأنيث في الفعل المسند للمذكر	1	ضرورة	
3	إسناد الفعل إلى الضمير المؤنث	1	ضرورة	
4	تأنيث المذكر	1		شذوذ

الحمل على المعنى في التذكير والتأنيث.

التطابق في التذكير والتأنيث من سمات اللغة العربية وقد فرض النحاة قواعد في ذلك لا يجوز الخروج عليها؛ ولكن بعض النصوص اللغوية خرجت عن القاعدة،فكانت ذريعة لتأويل للنحاة وتأويلها بالحمل على المعنى.[2]

يقول الشاعر:

قامت تبكيه على قبره ... من لي من بعدك يا عامر

تركتني في الدار ذا غربة ... قد ذل من ليس له ناصر[3]

---

1. السجستاني: المذكر والمؤنث ص:36.
2. أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص:359.
3. انظر: ابن السراج: الأصول 3: 438 ؛ ابن يعيش: شرح المفصل 5: 101 ؛ ابن الشجري: الأمالي 2: 160

موضع الاستشهاد: (ذا غربة)، فهو شاهد على عدم المطابقة بين الـضمير في تركتني الذي يعود على مؤنث وبين (ذا غربة). قال ابن السراج:" فإنمـا أراد للضرورة (إنسانا ذا غربة)، فهذا نظير ذلك، وهو الذي ذكره أبو العباس كما قال إنه ترك القياس أن يرد للضرورة الشيء إلى أصله".[1] لذا فالـشاهد شـاذ فـي القياس؛ لأن الأولى في الشاعر الحمل على اللفظ لا على المعنى، والحمل علـى المعنى ليس له مبرر.

إثبات تاء التأنيث في الفعل المسند للمذكر.

يقول جرير:

إذا بعض السنين تَعرقتنا كَفَى الأيتام فَقْد أبي اليتيم[2]

موضع الاستشهاد: (تعرقتنا)، إذ أثبت تاء التأنيث في الفعل المسند للمذكر وهو (بعض)، فَحكْم (بعض) و(كل) في اللفظ الإفـراد والتـذكير، وإن معناهمـا بحسب ما يضاف إليهما. فتذكير الفعل هو الأصل وتأنيث المذكر يعد مـن قـبح الضرورة ومن شواذ الاستعمال، فتأنيث المذكر خروج عن الأصل كما أن الانتقال من الأصل إلى الفرع يعد شذوذا، والمستجاز هو رد الفـرع إلـى الأصـل أي المؤنث إلى المذكر.

يقول سيبويه: "وربما قالوا في بعض الكلام: (ذهبتْ بعض أصابعه)، وإنمـا أنث (البعض)؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو فيه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، ومما جاء مثله في الشعر قول جرير: (إذا بعض السنين تعرقتنا)".[3]

ويقول محمد عبد الخالق عضيمـة: "والأجود أن يكون الخبر فـي المعنـى عن المضاف إليه، فأقحم المضاف توكيدا، لأنه غير خارج عن المعنى، وقد قاسه

---

1. ابن السراج: الأصول 3: 439.
2. انظر: جرير: ديوانه، سيبويه: الكتـاب 1: 53 ؛ المبـرد: المقتـضب 4: 198 ؛ ابـن السراج: الأصول 2: 71.
3. سيبويه: الكتاب،1: 51.

على قوله تعالى (فظلت أعناقُهم لهـا خَاضِـعِين)".[1] والمعنـى: (فظلـوا لهـا خاضعين.[2]

إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث:

إذا أُسند الفعل إلى ضمير المؤنث المفرد أو المثنى يجب أن تلحقه علامـة التأنيث سواء كان المؤنث حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث، ولا يجـوز حـذف علامة التأنيث إلا في ضرورة الشعر.

يقول عامر بن جوين الطائي:

فلا مزنَةٌ ودقَتْ ودقَها ولا أرض أَبقَلَ إبقَالَها[3]

موضع الشاهد حذف التاء من الفعل (أبقل)، فالفاعل ضـمير يعـود علـى الأرض تقديره (هي)، وليس (هو)؛ لأن الأرض مؤنث وليـست مـذكرا. يقـول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، كأنه اكتفى بذكر الموعظـة عـن التاء، وقد حذفت التاء من أبقلت؛ لأن الأرض بمعنى المكان، فكأنـه قـال: (ولا مكان أبقل إبقالها)".[4]

يقول ابن السراج: "لأن (أرضاً) و(مكاناً) سواء، ولو قال علـى هـذا: إن زينب قام لم يجز؛ لأن تأنيث هذا تأنيث حقيقي...، واعلم أن من التأنيث والتذكير ما لا يعلم ما قصد به، كما أنه يأتيك من الأسماء ما لا يعرف لأي شيء هو"[5].

يقـول أبـو حاتم السجستاني: "فأنث ودقت لأن في مزنة هاء، وذكر أبقل إذ لم يكن فـي أرض هـاء، والجيد: أبقلت، ولـو أن هـذا يحكـى لقلـت: ولا

---

1. سورة الشعراء، الآية: 4.
2. المبرد: المقتضب،4: 198.
3 الشاعر: عامر بن حريم الطائي
4. سيبويه: الكتاب، 2: 44.
5. ابن السرج: الأصول 2: 413.

أرض أبقلت إبقالها، فخففت همزة أبقلت، وهمزة إبقالها، فـإن التخفيـف كثيـر موجود.[1]

ويقول ابن هشام الأنصاري: "إنه (أي الفاعل) إن كان مؤنثا أنـث فعلـه بتاء ساكنه في آخر الماضي، وبتاء المضارعة في أول المضارع، ويجب ذلك في مسألتين: أحدهما: أن يكون ضميرا متصلا كهند قامت، أو تقوم، أو تتطلع بخلاف المنفصل نحو (ما قام أو يقوم إلا هي)، ويجوز تركها في الشعر إن كان التأنيـث مجازيا كقول الشاعر: (ولا أرض أبقل أبقالها)".[2]، يقول الـسيوطي كثيـرا مـا تُروى الأبيات على أجه مختلفة ثم رأيت ابن هشام قال في شرح الـشواهد: روي قوله (ولا أرض أبقل إبقالها) بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة فإن صح أن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير صح الاستشهاد به على الجواز من غير ضرورة، وإلا فقد كانت العرب ينْشد بعضهم شعر بعض، ومن هنا تكثرت الروايات في بعـض الأبيات[3].

ويقول الألوسي: "لا تحذف علامة التأنيث في المسند إلى ضمير المؤنـث المجازي إلا ضرورة ".[4] والنحاة يجمعون أنه إذا وقع حذف التاء من الفعل من غير فصل وكان الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث فان ذلك يعد عندهم شذوذا أمـا أذا كان الفاعل ضميرا يعود على مؤنث مجازي التأنيث فهو عندهم ضرورة.

يقول الأعشى:

فإن تُبصِريني ولي لِمةٌ   فإن الحوادثَ أودى بها[5]

---

1. السجستاني: سهل بن محمد، (ت 255هـ)، المذكر والمؤنث، 1997م، تحقيـق: حـاتم صالح الضامن، دار الفكر المعاصر،بيروت، ص:127.
2. ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك،2: 108..
3. السيوطي: الاقتراح من علم أصول النحو ص:48.
4. الألوسي: الضرائر ص:108.
5. انظر: الأعشى: ديوانه ص28 ؛ سيبويه: الكتاب 2: 46 ؛ ابن الـسراج: الأصـول 2: 413 ؛ الألوسي: الضرائر ص: 108. أودى بها: ذهب ببهجتها وحسنها، اللمة: الـشعر تلم بالمنكب

موضع الاستشهاد: (أودى بها) إذ ذكر الفعل الواجب التأنيث؛ لأن فاعلـه ضمير يعود على مؤنث مجازي التأنيث، وهو (الحوادث). يقول محقـق كتـاب الأصول عبد الحسين الفتلي: "إن حذف التاء في أودت ضرورة دعاه إلى حـذفها أن القافية مرادفة بالألف وسوغ له حذفها أن تأنيث الحوادث غير حقيقي، وهـو في معنى الحدثان، والحدثان مذكر".[1] وهذا رأي سيبويه.

يقول ابن السراج (تحت باب ما يذكر ويؤنث) فمن ذلك الجمـوع لـك أن تذكر إذا أردت الجمع، وتؤنث إذا أردت الجماعة كقوله تعالى (كـأنهم إعجـاز نخل خاوية).[2] على معنى الجماعة، وقولـه تعـالى: (كـأنهم إعجـاز نخـل منقعر).[3]، فهذا على لفظ الجنس، وكذلك ما كان ليس بـين جمعـه وواحـده إلا الهاء، فالحوادث جمع حدث والحدث مصدر والمصدر واحده و جمعـه يـؤولان إلى معنى واحد".[4]

ويقول الأنباري: "والصواب أن التعليل بترك التاء هاهنا هـو أن مرجـع الضمير جمع تكسير، وجمع التكسير يصح أن ينظر إليه على أنه جمـع فيكـون مذكرا، ولو كان مفرده مؤنثا ينظر إليه على أنه جماعة فيكون مؤنثا، ولـو كـان مفرده مذكرا، والوجهان جائزان في السعة عند علماء البصرة والكوفة ومصر".[5] وينقل العدواني في الضرورة أن أبا عبيدة قال:"وجه الكلام أن يقول: أودين، فلما توسع للقافية جاز على النكس، والمقصود في النكس فـي هـذا الموضـع قلـب المعنى.[6]

ومن خلال آراء النحاة أرى أنه يجب أن يكون الفعل مؤنثا، فهو شاهد على عدم المطابقة النحوية، فالأصل أن يقول: (أودت بهـا)؛ (أي لا تـسقط علامـة

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 413.
2. سورة الحاقة، الآية: 7.
3. سورة القمر، الآية: 20.
4. ابن السراج: الأصول 2: 463.
5. الأنباري: الأنصاف، 2: 7.
6. العدواني: الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، ص:79.

التأنيث)، وبعض النحويين يرى أن حذف التاء جاء ضرورة اقتضاها وزن البيت، وهذا غير صحيح، لأنه إذا حذفت التاء لا ينكسر البيت، فالشاعر ترك التاء من أجل الابتعاد عن عيب من عيوب القافية، وهو ترك الردف، فالضرورة ليست ضرورة وزن بال ضرورة قافية.

تأنيث المذكر:

يقول الشاعر:

خرقوا جيب فتاتِهم ولم يبالوا حرمةَ الرجلةَ[1]

موضع الاستشهاد: (حرمة الرجلة) إذ أنث (الرجلةَ) مع أن التاء علامة تأنيث، وليست علامة تذكير. يقول ابن السراج: "فتاء التأنيث تأتي على سبعة أضرب منها: دخولها فرقا بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي الذي لأنثاه مذكر، وذلك قوله: (امرؤ وامرأة)، والشاهد جاء شاذا مخالفا للقياس والاستعمال، وحملا على النظير و(مرء)، و(مرأة)، ويقول: (رجل) وللأنثى رجلة".[2]

---

1. الشاهد لم يعرف قائله. انظر: المبرد: الكامل شروح سقط الزند 3: 1211 ؛ ابن يعيش: شرح المفصل 5: 98.
2. ابن السراج: الأصول 2: 208.

نتائج البحث:

لقد انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

1. إن الشواهد النحوية لم تجمع إلا بعد حاجة العرب لحفظ لغة القـرآن؛ بـسبب تفشي ظاهرة اللحن، وحاجة غير العرب لمعرفة أمر دينهم.
2. إن بعض النحاة كان يرد الشعر المقبول من حيث فصاحته، والاحتجـاج بـه؛ لأسباب تتعلق بخروجه عن القواعد التي قررها النحاة، وفرضوا أمرها علـى الجميع حتى أصحاب القراءات لم يسلموا من غبارها.
3. إن وضع القواعد النحوية كان بموجب استقراء ناقص ضمن قبائل محددة فـي وسط بادية الجزيرة العربية.
5. اختلاف النحاة في تحديد مفهوم الضرورة الشعرية بسبب تباين وجهات النظر، ويمكن القول بأنها مجموعة من المخالفات ارتكبها الشعراء أو الرواة بقصد أو غير قصد تعارضت مع قواعد النحويين التي تمسكوا بها ولم يشاءوا تغيرهـا، وهذه لا تعد مخالفات من وجهة نظر الشعراء؛ لأن لغة الشعر لغـة خاصـة تخضع لمعايير الوزن والقافية والموسيقى.
4. إن الشواهد الشعرية التي استشهد بها ابن السراج في كتاب الأصـول منهـا الصحيح الموافق لقواعد النحويين، وهو الغالب الكثير،ومنها مجهول النسب أو متعدد النسب أو متعدد الرواية أو مصنوع أو محرف،فـالعرف اللغـوي مـا عرف قاعدة من دون استثناءات.
6. إن لغة الشعر لغة خاصة لا يجوز الاعتماد عليها أو جعلها المصدر الـرئيس في وضع قواعد عامة شمولية للغة حية قابلة للنمو والتطور.
7. بدأت دراسة ظاهرة الضرورة في الشعر العربي مع بدايات الدرس النحوي في منتصف القرن الثاني الهجري، وتباينت آراء النحاة فيها مما كان لـه الأثـر الواضح على دراسة اللغة، كما أن حصر شواهد الضرورة كـان أمـرا فيـه صعوبة واضحة.
8. إن منهج ابن السراج في كتاب الأصول يتـسم بالمنهجيـة العلميـة الدقيقـة. فموضوعات الأصول غير متشابكة، ولا متداخلة كما هي عنـد غيـره مـن النحويين مثل سيبويه.

9. حرص ابن السراج على الأخذ من الثقات من النحويين أمثال سيبويه، والمازني، والجرمي، والمبرد، وكان يستدل على المسألة الواحدة بأكثر من شاهد، كما أنه خالف شيوخه ومن قبله في بعض المسائل واستقل بها.
10. تباينت آراء النحاة في المسألة الواحدة وهذا راجع لاختلاف المدارس النحوية وإلى الاجتهادات الفردية، والاعتماد على السماع واختلاف الروايات والميل إلى التأويل،وكل ذلك يجعل القارئ والباحث في دوامة الحيرة والقلق.
11. بعض الشواهد التي أقر النحويون أنها ضرورة شعرية تبين بعد دراستها أنها لا تقع ضمن دائرة الضرورة ولا الشذوذ.
12. الشواهد الموسومة بالضرورة يمكن تخريجها على أنها شاهد نحوي أو صوتي أو صرفي أو بلاغي.
13كثير من الشواهد النحوية ما هي إلا لغات مهجورة أو لهجات لبعض القبائل العربية.
14هناك بعض الشواهد اعترف النحاة بصنعها، وأنها من أقوال الرواة، و صنع النحاة ومع ذلك لها حضور واضح في كتاب الأصول في النحو.
15.أجاز ابن السراج بعض المسائل اعتمادا على شواهد شعرية
16.لم يكن للحديث النبوي الشريف والأمثال حضور واضح في شواهد ابن السراج
17. إن القواعد النحوية لم تبن على ضرورة شعرية ولا ما جاء شاذا من الكلام.
18. كان للتأويل والتوهم دور واضح في توجبه وتخريج كثير من الشواهد الشعرية.
19. لم يبين ابن السراج مراتب الضرورة من حيث القبح، والحسن إلا قليلا.
20. اهتم ابن السراج في الأصول النحوية (العامل والسماع والقياس والعلة) عند معالجته للشواهد النحوية.
21. خالف ابن السراج النحويين في بعض المسائل واستقل بها.

المراجع

إبراهيم: حسن إبراهيم: (1403هـ)، **سيبويه والضرورة الشعرية**، مطبعة حسان، القاهرة.

ابن أبي الصلت، أمية:(د.ت) **ديوانه**، تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي، ط2 دار الشؤون الثقافية العامة بغداد

ابن السراج: محمد بن سهل (ت: 316هـ)،(1996م) **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

ابن الشجري، هبة الله بن محمد العلوي،(ت:542هـ)،(1930م) **الأمالي**، تصحيح وضبط:عبد الخالق مصطفى محمد، مطبعة الأمانة، القاهرة.

ابن العجاج، رؤبة(د.ت) **مجموع أشعار العرب**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت

ابن العجاج، رؤبة، **ديوانه**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ)(2002م) **البيان في شرح اللمع**، إملاء:عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق: علاء الدين حموية، دار عمار،عمان.

ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ)،(1997م) **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، النهضة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.

ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت: 370هـ)،(1990م) **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق وشرح:عبد العال سالم مكرم، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن عصفور:علي بن مؤمن (ت 669هـ)،(د.ت) **المقرب**، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عقيل:بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري،(ت769هـ)، (1993م) **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا- بيروت.

ابن قتيبة، الدينوري، أبو محمد عبدا بن مسلم(1902م) **كتاب الشعر والشعراء،** مطبعة بريل، ليدن.

ابن مرداس، العباس،(د.ت) **ديوانه**، جمع وتحقيق، يحـي الجبـوري، مؤسـسة الرسالة بيروت،

ابن منظور: محمد بن مكرم (ت:711هـ)،(1956م) **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابن هشام: عبد ا بن جمال الدين الأنصاري(1983م)، **أوضـح المـسالك**، دار الفرقان، عمان.

ابن هشام: عبد ا بن جمال الدين الأنصاري،(ت:761هـ)،(1999م) **شـذور الذهب**، شرح وتعليق: محمد السعدي فرهود، دار الكتاب المصري القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت. السكري، دار صادر بيروت.

ابن هشام:عبد ا بن جمال الدين الأنـصاري،(ت761هـ)،(1964م) **مغنـي اللبيب**، تحقيق، مازن المبارك، محمد علي الحمد، دار الفكر، دمشق.

ابن يعيش: يعيش بن علي (ت:643هـ)، (د.ت) **شرح المفصل**، عـالم الكتـاب، بيروت.

أبو الأسود الدؤلي (ت: 69هـ)،**(د.ت) ديوانه**، صنعه أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، مؤسسة ايف للطباعة.

أبو الطيب اللغوي:(1974م) **مراتب النحويين تحقيق**: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة..

أبو المكارم: علي،(1973م) **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية.

أبو بكر الزبيدي:**(** 1973م) **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المعارف،

الأحوص الأنصاري(د.ت) **ديوانه**، تحقيق وشرح، سعدي ضناوي، دار صـادر بيروت

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعده(215هـ)(1981م)، **معاني القرآن**، دار النشر المحقق، ط2، الكويت.

الأزهري: خالد بن عبد ا (ت905هـ)،(د.ت) **شرح التصريح على التوضيح،** دار إحياء الكتب العربية.

الأسدي، عبد ا بن الزبير،(د.ت) **ديوانه،** جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، دار الحرية للطباعة.

الأسود بن يعفر،(د.ت) **ديوانه،** صنعه نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام مديرية الثقافة العامة

الأشموني(د.ت) **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** دار إحياء الكنب العربية

الأعشى: ميمون بن قيس،(1987م) **ديوانه،** شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب، بيروت.

الأعلم الشنتمري:(د.ت) **تحصيل عين الذهب من جوهر معدن العرب في علم مجازات العرب،** مطبوع على ذيل كتاب سيبويه، ط بولاق.

الأفغاني: سعيد:(1957م) **في أصول النحو،** ط2، مطبعة الجامعة السورية، دمشق.

الأقطش: عبد الحميد، (2005م)الإشباع الصوتي في المقاطع العربية، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،**(التواصل)،عدد:14، تصدرها جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

الألوسي: محمد شكري،(1998م) **الضرائر،** شرح: محمد بهجت الأثري، دار الأفاق العربية

امرؤ القيس بن حجر الكندي:(2004م) **ديوانه،** قدم له وشرحه: صلاح الدين الهواري، دار الهلال بيروت.

الأنباري: عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)،(د.ت) **الإنصاف في مسائل الخلاف،** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

الأندلسي أبو حيان: محمد بن يوسف (ت: 745هـ)،(2002م **)التذييل والتكميل في شرح التسهيل،** تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

الأندلسي أبو حيان: محمد بن يوسف،(ت: 745هـ)،(1984م) **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق مصطفى أحمد النماس.

الأندلسي، أبو حيان: محمد بن يوسف (ت:745هـ)،(د.ت) **البحر المحيط**، تحقيق، عادل أحمد عبد الجواد، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

البغدادي: عبد القادر بن عمر،(ت:1093هـ)،(د.ت) **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، مكتبة دار البيان،دمشق.

البغدادي: عبد القادر عمر(ت:1093هـ)، (د.ت) **خزانة الأدب**، دار صادر، بيروت.

الثعالبي: (ت:430هـ)،(د.ت) **فقه اللغة وأسرار العربية**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ)، (د.ت) **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد.

جرير، ابن عطية بن حذيفة بن بدر الكلبي(110هـ)(1970م)، **ديوان جرير**، دار صادر، بيروت.

الجندي، أحمد علم الدين،(1983م)، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، طرابلس.

حسان بن ثابت(د.ت) **ديوانه**، تحقيق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت.

حسن، عبد ا أحمد جاد الكريم، (2004م **) المنهج التحويلي في النحو العربي** مجلة كلية دار العلوم، 32، 210.

الحلواني: محمد خير،**(**1979م) **المفصل في تاريخ النحو العربي**، مؤسسة الرسالة بيروت.

الدجني: فتحي عبد الفتاح،(د.ت) **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت.

الذبياني النابغة أبو أمامة زياد بن معاوية،**(د.ت) ديوانه**، المكتبة الثقافية، بيروت لبنان.

ذو الإصبع العدواني(د.ت) **ديوانه**

ذو الرمة: غيلان بن عقبة (ت: 117هـ)،(د.ت) **ديوانه** بشرح الإمام أبي نـصر بن حاتم الباهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت.

رضا: أحمد،(1959م) **معجم متن اللغة**، دار مكتبة الحياة، بيروت.

الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق(ت:337هـ)، (1957م **) الجمل فـي النحـو**، تحقيق: ابن أبي شنب، باريس.

الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر،(ت538هـ)،(د.ت) **المفصل فـي علـم العربية**، ط2، دار الجيل، بيروت.

زهير بن سلمى، (د.ت) **ديوانه**، شرحه وقدمه: علي حسن فـاعور، دار الكتـب العلمية بيروت.

السجستاني: سهل بن محمد (ت 255هـ)،(1997م) **المذكر والمؤنث**، تحقيـق: حاتم صالح الضامن، دار الفكر المعاصر، بيروت.

سعد، محمد عبد الحميد:(1974) الضرورة عند النحويين، **مجلـة كليـة الآداب** ج/4 سنة 1975 ص 160 جامعة الرياض عدد3.

سيبويه: عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)،**(** 2004م) **الكتاب**، تحقيق: عبد الـسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

السيرافي: الحسن بن عبد ا (ت: 368هـ)،(1985م) **شرح أبيـات سـيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت.

السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)،(1985م) **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين (ت:911هـ)،(د.ت) **المزهر في علوم اللغة**، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفـضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.

السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين (ت:911هـ)،(د.ت) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام هارون وعبد العـال سـالم مكـرم، دار البحوث العلمية الكويت.

السيوطي: عبد الرحمن جلال الدين (ت911هـ)، (1998م) **الاقتراح في علم أصل النحو**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشاوي: يحيى بن محمد (ت:1096هـ)،(1990) **إرتقاء السيادة في علم أصول النحو**، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، بغداد.

شُراب: محمد محمد حسن،(2007م) **شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الشماخ، ابن ضرار بن حرملة بن سنان(د.ت) **ديوان الشماخ** بن ضرار الذبياني الغطفاني.

صفا: فيصل إبراهيم، (1979م) **قيمة الشاهد الشعري في النحو العربي**، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، إشراف عبد الحميد سيد طلب.

الصنعاني: محمد بن علي بن يعيش، (ت:680هـ)،(1991م) **التهذيب الوسيط في النحو**، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل بيروت.

الطائي، أبا زيد،(د.ت) **ديوانه**، جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف بغداد

طرفة بن العبد (ت: 476هـ)، (1975م) **ديوانه** بشرح الأعلم الشنتمري، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية بدمشق.

العدواني: عبد الوهاب محمد علي،(د.ت) **الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل.

عدي بن زيد،(د.ت) **ديوانه**، حققه وجمعه: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد.

العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد ا (ت: 395هـ)،(1984م) **الصناعتين**، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت.

علوان: عبد الجبار،(1976م) **الشواهد والاستشهاد في النحو**، مطبعة الزهراء، بغداد.

عمر بن ربيعة،(1984) **ديوانه**، دار صادر، بيروت.

عمرو بن قميئة،(1385هـ) ديوانه، **مجلة معهد المخطوطات العربية** المجلد الحادي عشر، تحقيق وشرح حسن كامل الصيرفي.

الغلاييني: مصطفى، (1984م) **جامع الدروس العربية**، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة وعبد العزيز سيد الأهل، المكتبة العصرية، بيروت، ط 12.

الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد (ت:377هـ)،(1991م) **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وزميله، مراجعة: أحمد يوسف الدقاق، دمشق.

الفارقي: سعيد بن سعيد (ت391:هـ)،(1993م) **المسائل المشكلة في أول المقتضب**، تحقيق: سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات المصرية، القاهرة.

الفراء: يحيي بن زياد(ت:207هـ)،(1989م) **معاني القرآن**، إعداد: إبراهيم الدسوقي، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت: 175هـ)،(1986م) **العين**، تحقيق: مهدي المخزومي.

الفرزدق،(1960) **ديوانه** 2، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للنشر.

فلفل:محمد عبده: (2007م) اللغة الشعرية عند النحاة، دار جرير، عمان.

الفيروز أبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب،(د.ت) **القاموس المحيط** دار العلم للجميع،بيروت.

القطامي،**(د.ت) ديوانه**، تحقيق، إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت.

القيرواني: الحسن بن رشيق،(ت:456هـ)،(1981م) **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، ط5، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان.

قيس بن زهير:(د.ت) **ديوانه**، تحقيق: عادل جاسم البياني، مطبعة الآداب، النجف

لبيد بن ربيعة(2004) **ديوانه**، دار المعرفة، بيروت لبنان.

المالقي: أحمد بن عبد النور،(ت:702هـ)،(2002م) **رصف المباني في شرح حروف المعاني،** تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم ن دمشق، ط2.

المبرد: محمد بن يزيد (ت285هـ)،**(د.ت) المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتاب، بيروت.

المتنخل: مالك بن عويمر الهذلي،(1965) **ديوان الهذليين**، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة

المرتضي أبي القاسم الحسن،(د.ت) **أمالي السيد**.

المرزباني: محمد بن عمران، (ت:384هـ)،(1965م) **الموشح**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر.

النابغة الجعدي،(1998) **ديوانه** جمع وتحقيق: واضح الصمد، دار صادر بيروت.

الهذلي، أبا ذؤيب(د.ت) **ديوانه**، شرح وتقديم سوهام المصري، عنى بتقديمه، ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي بيروت

الهذلي،(1965م) **ديوان الهذليين**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.